جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

دورالنظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان

(دراسة ميدانية _ ولاية الخرطوم)

The Role of Secondary Education System in Social Change in Sudan

Khartoum State _ Field Study

رسالة مقدمة لنيل درجة الدكتوراه في علم الاجتماع

إعداد الطالبة: أنوار صديق حسن عبوش إشراف: د. ابتسام محمد أحمد محمد خير

مشرف مساعد: د. نجوى عبد اللطيف محمد

سبتمبر 2016م

بسم الله الرحمن الرحيم

قال تعالى :

قَالُواْ سُبْحَانَكَ لاَ عِلْمَ لَنَا إِلاَّ مَا عَلَّمْتَنَا إِنَّكَ أَنتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ

صدق الله العظيم

سورة البقرة (32)

حديث شريف

عن أنس بْنِ مَالِكٍ قَالَ:عن النبيِّ صلَّى اللهُ عليهِ وسلَّم أنه قالَ:

« طَلَبُ العِلْمِ فَرِيْضَةٌ عَلَىْ كُلِّ مُسْلِمٍ »

رواه ابن ماجه (224)

إهــداء

إلى أمي وأبي ..

على ما قدما لي من حب وحنان ودعم، ولم ينتظرا مني الشكر.

شكر وعرفان

الشكر لله رب العالمين الذي أنار طريقنا للعلم والمعرفة، ثم الشكر لأسرة جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا التي أتاحت لي وللعديد من الطلاب الطامحين للعلم فرصة الدراسات العليا بجامعتهم العريقة ولهيئة أعضاء التدريس بمعهد تنمية الأسرة والمجتمع. وأخص بالشكر الجزيل الدكتورة الفاضلة ابتسام محمد أحمد محمد خير التي قدمت لي الكثير من التوجيه والنصح، ولم تبخل على بوقتها الثمين إلا أن رأى هذا البحث النور بإشرافها على هذا البحث. والشكر موصول للدكتورة نجوى عبد اللطيف محمد التي اسهمت بآرائها وتوجيهاتها وكان لها الدور والجهد المقدر كمشرف مساعد. كما أتوجه بالشكر العميق للدكتور شبلي محمد الذي قام بتحليل البيانات الإحصائية. ويمتد الشكر للدكاترة الذين قاموا بتحكيم الاستبانة أ.د محمد مزمل البشير، د. حنان محمد عثمان الفاضلابي، د. عز الدين دفع الله عيسى، د. علي صديق حاج حمد. ولا يفوتني أن أشكر الدكتور محمد موسى البلولة والأستاذ عباس الحاج الذان قاما بالتدقيق اللغوي للدراسة. والشكر للأختين العزيزتين أمينة عثمان وانتصار بشير لمجهودهما المقدر بالمشاركة في توزيع الاستبانة.

والشكر أيضا للدكتورة فدوى عوض عبوش والأستاذ أحمد الإمام لدعمهما ملاحظاتهما وآرائهما التي شكلت إضافة للبحث، وخالص شكري وامتناني وتقديري إلى رفيق دربي وصديقي د. أحمد عوض أحمد البشير على ما قدمه من دعم وصبر وتوجيه وملاحظات، ويشمل شكري وامتناني بنتي الغاليتين اللتين تحملتا الكثير أثناء فترة البحث، والشكر موصول إلى الأخت العزيزة وفاء عوض أحمد البشير وبناتها سحر، سكينة وسمر اللاتي قدمن لي من الدعم والمساندة ما يعجز لساني وقلمي عن التعبير عنه. ولا بد لي من ازجاء الشكر إلى أخوتي وأصدقائي وأهلي لكل ما قدموه لى من دعم وتشجيع، وإلى كل من ساعدني طوال فترة الدراسة الشكر لهم جميعاً.

الباحثة

المستخلص

هدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي يقوم به النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان محاولاً الإجابة عن السؤال الرئيس والذي يعد مشكلة البحث وهو ما الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في السودان ممثلاً في المرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي؟ وتمثلت فروض البحث في أن التعليم الثانوي بالسودان يؤثر إيجاباً في التغير الاجتماعي، يسهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي بالسودان، يؤكد التعليم الثانوي على تكافؤ الفرص في السودان، توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص بين آراء الخبراء والمعلمين حول أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي. واتبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي لملاءمته لهذا النوع من الدراسات، كما اعتمدت على استبانة موجهة لعينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم بمدنها الثلاث (الخرطوم والخرطوم بحري وأم درمان)، إضافة إلى مقابلات فردية مع خبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع والاستناد على المراجع والمصادر ذات الصلة بموضوع البحث.

وبلغت عينة الدراسة 371 من 9.895 معلم ومعلمة بالولاية، وتم اختيارهم عن طريق العينة الحصصية ليمثلوا المدن الثلاث. واستخدمت الباحثة البرنامج الإحصائي (SPSS-21) لمعالجة وتحليل البيانات باستخدام مقاييس الإحصاء الوصفي كالنسب والجداول التكرارية. ومن خلال الدراسة الميدانية استطاعت الباحثة أن تثبت فروض البحث الرئيسة. وأهم النتائج التي خرج بها البحث يسهم التعليم الثانوي إيجابياً في التغير الاجتماعي بالسودان، أسهم النشاط الطلابي والدورات المدرسية في إبراز وإثراء التنوع الثقافي في السودان وذلك من خلال البرامج الأكاديمية والاجتماعية، ينمي التعليم الثانوي روح المشاركة والمسؤولية وسط المجتمع، والتي تعد أساساً فعالاً لأي تغير أو تطور اجتماعي. وأهم توصيات البحث ضرورة التوسع والاهتمام بالتعليم الثانوي كيفياً لضمان جودة المخرجات التعليمية، زيادة ميزانيات التعليم حتى تتمكن المدارس الثانوية من القيام بالواجبات المناطة بها على الوجه الأفضل، الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي وتوجيهه بما يسهم في تطور المجتمع ورفاهية أفراده.

Abstract

The main objective of this research is to identify the role of the educational system in Sudan, representatively at the secondary level, in social change, trying to answer the fundamental question which is the problem of the research: What is the role of the educational system in Sudan, representatively at the secondary level in social change? The hypotheses are: Secondary education in Sudan positively affects social change, Secondary education in Sudan contributes to highlight and enrich the cultural diversity in Sudan, Sudanese secondary education confirms equal educational opportunities, and there are significant differences due to the specialization between the views of experts and teachers on the impact of secondary education in social change. The researcher adopted the descriptive-analytic approach for its convenience for this type of studies. The researcher also depends on a questionnaire directed to a sample of teachers in secondary schools in Khartoum state with its three inner-cities (Khartoum, Khartoum North and Omdurman), as well as individual interviews with experts in education and sociology in paralleling with the study of the case and consulting the accessible references and sources relevant to the search topic.

The study sample is 371 teachers of the total 9.895in the state; they were selected by the quota method to represent the three inner-cities. The researcher uses the statistical software (SPSS) to handle the statistical data

Through a field study, the researcher gets able to prove the main hypotheses and the most significant findings of the research which are: secondary education positively contributes to social change in Sudan. The students' activity contributes to the enrichment of cultural diversity in Sudan through the academic and social programs.

Secondary education develops a spirit of partnership and responsibility in the community, which is an effective basis for any change or social evolution. The most important recommendations of the research are: the need to expand secondary education qualitatively to ensure the quality of educational outcomes. Increasing the education budgets enables secondary schools to do the duties assigned to them in the best way. Studying and guiding the social change to contribute to the development of society and its members' welfare.

قائمة المحتويات

الموضوع	الصفحة
آية قرآنية	أ
حديث شريف	ب
إهداء	ج
شكر وعرفان	د
خلاصة البحث باللغة العربية	هـ
خلاصة البحث باللغة الإنجليزية	و
قائمة المحتويات	ز
قائمة الأشكال	ل
قائمة الجداول	ن
الباب الأول	
الفصل الأول _ الإطار العام للدراسة	
المقدمة	3
مشكلة البحث	4
أهمية البحث	4
أهداف البحث	5
فروض البحث	5
منهج البحث	5
أدوات البحث	5
حدود البحث	6
مصطلحات البحث	6

الفصل الثاني: الإطار النظري للبحث	
المبحث الأول: المفاهيم العامة للبحث	
تمهيد	9
مفهوم النظام	9
مفهوم النظام التعليمي	10
مفهوم التعليم الثانوي	10
مفهوم أسلوب النظم	12
مفهوم التغير الاجتماعي	12
المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التغير الاجتماع	15
مفهوم التقدم الاجتماعي	16
مفهوم التطور الاجتماعي	17
مفهوم النمو الاجتماعي	18
مفهوم التنمية الاجتماعية	20
خاتمة	21
المبحث الثاني: النظريات المفسرة للتغير الاجتماعي	
تمهيد	23
النظرية الحتمية	23
الحتمية الجغرافية	24
الحتمية البيولوجية	25
النظرية التطورية	26
النظرية البنائية الوظيفية	28
نظريات المادية التاريخية	29

النظريات السيكولوجية الاجتماعية	31
نظرية الدور	33
خاتمة	36
المبحث الثالث: الدراسات السابقة	
تمهيد	37
الدراسات الأجنبية	37
الدراسات الأفريقية	42
الدراسات العربية	45
الدراسات المحلية	46
التعليق على الدراسات السابقة	47
الفصل الثالث_ النظام التعليمي بالتعليم الثانوي _ النشأة والتطور	
تمهيد	50
خلفية تاريخية	50
السياسات التعليمية في السودان	53
أهداف التعليم الثانوي	56
التخطيط للتعليم الثانوي بالسودان	60
التطور الكمي للتعليم الثانوي بالسودان	63
أنواع التعليم الثانوي	66
مناهج التعليم الثانوي بالسودان	69
خاتمة	71
الفصل الرابع _ التغير الاجتماعي والتربية	
المبحث الأول _ التغير الاجتماعي (أنواعه، ومجالاته، وعوامله ومعوقاته)	
تمهيد	73

أنواع التغير الاجتماعي	73
مجالات التغير الاجتماعي	77
عوامل التغير الاجتماعي	80
معوقات التغير الاجتماعي	88
معوقات التغير الاجتماعي في السودان	94
لماذا أسلوب النظم؟	95
عناصر النظام	95
العوامل التي ساعدت على ظهور أسلوب النظم	96
خصائص أسلوب النظم	96
خاتمة	98
المبحث الثاني: التغير الاجتماعي والتربية	
تمهيد	99
التغير الاجتماعي والتربية	99
التغير الاجتماعي والتربية في السودان	102
خاتمة	104
الباب الثاني _ الدراسة الميدانية	
المبحث الأول: إجراءات البحث الميداني	
تمهيد	106
وصف عينة البحث	106
كيفية اختيار العينة	106
مجتمع البحث	107
منهج البحث	108
أدوات البحث	108

خطوات بناء وتوزيع الاستبانة	108
تصميم الاستبانة	110
تقنين الاستبانة	111
صدق وثبات الاستبانة	111
كيفية توزيع الاستبانة وجمعها	112
أساليب المعالجة الإحصائية	113
المبحث الثاني: عرض وتحليل ومناقشة النتائج	
تمهيد	114
عرض وتحليل النتائج الخاصة بالاستبانة	114
تحليل ومناقشة نتائج محاور الاستبانة	149
عرض وتحليل السؤالين المفتوحين	151
عرض وتحليل أسئلة المقابلة الشخصية	152
خاتمة	155
المبحث الثالث_ النتائج والتوصيات والمقترحات	
النتائج	157
التوصيات	159
المقترحات	160
المصادر والمراجع	162
الملاحق	173

قائمة الأشكال

الشكل	الصفحة
شكل رقم (1) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب النوع	114
شكل رقم (2) متوسط أعمار أفراد العينة حسب النوع	115
شكل رقم (3) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب العمر	115
شكل رقم (4) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	116
شكل رقم (5) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل	117
شكل رقم (6) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب نوع المؤهل	118
شكل رقم (7) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	119
شكل رقم (8) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب التدريب	120
شكل رقم (9) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الأول	121
شكل رقم (10) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الأول	122
شكل رقم (11) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الأول	123
شكل رقم (12) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الأول	124
شكل رقم (13) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الأول	125
شكل رقم (14) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الأول	126
شكل رقم (15) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الأول	127
شكل رقم (16) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الأول	128
شكل رقم (17) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الأول	129
شكل رقم (18) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الثاني	130
شكل رقم (19) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الثاني	131
شكل رقم (20) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الثاني	132

شكل رقم (21) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الثاني	133
شكل رقم (22) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الثاني	134
شكل رقم (23) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الثاني	135
شكل رقم (24) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الثاني	136
شكل رقم (25) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الثاني	137
شكل رقم (26) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الثاني	138
شكل رقم (27) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة العاشرة في المحور الثاني	139
شكل رقم (28) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الثالث	140
شكل رقم (29) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الثالث	141
شكل رقم (30) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الثالث	142
شكل رقم (31) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الثالث	143
شكل رقم (32) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الثالث	144
شكل رقم (33) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الثالث	145
شكل رقم (34) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الثالث	146
شكل رقم (35) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الثالث	147
شكل رقم (36) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الثالث	148

قائمة الجداول

البيان	الصفحة
جدول رقم (1) يوضح تزايد أعداد المدارس، الطلاب، المعلمين للتعليم الثانوي للأعوام 1977/1976م _2010/2009م.	64
جدول رقم (2) يوضح التباين في تزايد أنواع التعليم الثانوي المختلفة بين العامين 1980/1979م 2010/20م	65
جدول (3) يوضح عبارات الاستبانة قبل التحكيم	109
جدول (4) عبارات الاستبانة بعد التحكيم	109
جدول رقم (5) يوضح معاملي صدق وثبات الاستبانة	112
جدول رقم (6) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب النوع	114
جدول رقم (7) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب الفئة العمرية	115
جدول رقم (8) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب الحالة الاجتماعية	116
جدول رقم (9) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب المؤهل	117
جدول رقم (10) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب نوع المؤهل	118
جدول رقم (11) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	119
جدول رقم (12) يوضح تصنيف أفراد العينة حسب التدريب	120
جدول رقم (13) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الأول	121
جدول رقم (14) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الأول	122
جدول رقم (15) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الأول	123
جدول رقم (16) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الأول	124
جدول رقم (17) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الأول	125
جدول رقم (18) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الأول	126
جدول رقم (19) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الأول	127

جدول رقم (20) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الأول	128
جدول رقم (21) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الأول	129
جدول رقم (22) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الثاني	130
جدول رقم (23) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الثاني	131
جدول رقم (24) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الثاني	132
جدول رقم (25) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الثاني	133
جدول رقم (26) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الثاني	134
جدول رقم (27) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الثاني	135
جدول رقم (28) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الثاني	136
جدول رقم (29) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الثاني	137
جدول رقم (30) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الثاني	138
جدول رقم (31) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة العاشرة في المحور الثاني	139
جدول رقم (32) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الأولى في المحور الثالث	140
جدول رقم (33) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثانية في المحور الثالث	141
جدول رقم (34) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثالثة في المحور الثالث	142
جدول رقم (35) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الرابعة في المحور الثالث	143
جدول رقم (36) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الخامسة في المحور الثالث	144
جدول رقم (37) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السادسة في المحور الثالث	145
جدول رقم (38) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة السابعة في المحور الثالث	146
جدول رقم (39) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة الثامنة في المحور الثالث	147
جدول رقم (40) يوضح التحليل الإحصائي للعبارة التاسعة في المحور الثالث	148

الباب الأول

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

الفصل الأول

الإطار العام للبحث

المقدمة:

يلعب النظام التعليمي في أي دولة من الدول دورا كبيرا في تنميتها ونهضتها الاجتماعية والثقافية. والنظام التعليمي الحديث في السودان ومنذ نشأته على يد المستعمر الإنجليزي في بدايات القرن العشرين؛ إضافة إلى تماسك مكوناتها وعلى فتراته المختلفة لعب دوراً كبيراً في حركة المجتمع سياسيا واقتصاديا واجتماعيا. والنظام التعليمي يشغل حيزاً مهما في المجتمع المعاصر؛ بما يؤديه من دور في نقل التراث الثقافي والمعرفي للإنسانية ككل ولأي مجتمع من المجتمعات، إضافة لإكسابه القيم والمهارات والقدرات التي تمكِّن أفراده من القدرة على التكيف مع واقعهم، والمساهمة بفعالية في دفع حركة تقدمه اجتماعيا وسياسيا واقتصاديا.

فالنظام التعليمي هو جزء من النظام الاجتماعي، وهو عامل من عوامل التغيير والتغير الاجتماعي، وبما أن التغيرات المجتمعية في السودان قد تزايدت وتباينت وفقاً للتغيرات الجغرافية والسياسية والاجتماعية وتأثيرات الثورة التكنولوجية و ثورة الاتصالات المختلفة وانعكاساتها على الأفراد والمجتمع، فلا بد من معرفة الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في هذا التغير؛ حيث أن التربية من خلال النظام التعليمي تسهم بقدر كبير في التغير الاجتماعي والثقافي، وتعمل على القضاء على الكثير من المشكلات الاجتماعية، وتهيئة الأجيال المتعاقبة لعمليات التغير والتغيير داخل المجتمع، مع تطوير الموروث الثقافي والقيمي.

ولكي يسهم النظام التعليمي بإيجابية في التغير الاجتماعي يجب أن يكون الهدف الأول للتعليم هو تحرير الإنسان من القهر والتسلط والمفاهيم والقيم والعادات السالبة، وخلق كل الجوانب الإبداعية والنقدية لديه، مع تقبله واحترامه لذاته ولغيره، وتنمية معارفه وقدراته ومهاراته وتفعيل إمكاناته للاندماج في وسطه الاجتماعي، والعمل على تقدم ذاته ومجتمعه نحو الأفضل.

وتم اختيار الباحثة للمرحلة الثانوية لأنها مرحلة مهمة تتوسط النظام التعليمي، وفيها تصل مخرجاتها إلى مستوى النضج الاجتماعي الذي يمكنهم من الاندماج في مجتمعهم والتفاعل مع قضاياه المختلفة، ولأنها تشكل معبرا إلى التعليم العالي أو إلى سوق العمل لبعض طلابها، كما أن المرحلة

العمرية توافق مرحلة المراهقة وما بعدها وما تشهده من تغيرات فسيولوجية، واكتساب مفاهيم وأنماط سلوك جديدة ربما تؤثر سلباً في التغير الاجتماعي.

وتشير الباحثة إلى أن أي مجتمع يظل في تغير دائم، ويتأثر بالعوامل والتغيرات السياسية والاقتصادية والعلمية والثقافية والتكنولوجية. فلا بد من توجيه هذا التغير لما هو إيجابي، ويلعب النظام التعليمي دوراً كبيرا في توجيهه بما ينفع المجتمع، خاصة وأن المجتمع هو أيضا في تغير مستمر ويتأثر ويؤثر على كل المكونات؛ لذا يجب أن تعمل المدرسة متمثلة في المعلم على استيعاب هذا التغير بل وتسهم إيجاباً فيه من خلال مناهجها وتفاعلها ومخرجاتها.

مشكلة البحث:

تتلخص مشكلة البحث في الإجابة على السؤال الرئيس التالي:

- ما دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان؟

وتتفرع من هذا السؤال الأسئلة الآتية:

1/ كيف يسهم التعليم الثانوي بالسودان في التغير الاجتماعي؟

2/ ما دور التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي؟

3/ هل يحقق التعليم الثانوي بالسودان تكافؤ الفرص التعليمية؟

4/ كيف يسهم التعليم الثانوي في إكتساب القيم الايجابية بالمجتع؟

أهمية البحث:

تتلخص أهمية هذا البحث في الآتي:

1/ الأهمية العلمية:

1. قلة الدراسات في مجال التعليم والتغير الاجتماعي .
2. قد يسهم هذا البحث في إلقاء الضوء على الدور الإيجابي الذي يمكن أن يقوم به التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي.
3. يسهم هذا البحث في إثراء المكتبات الأكاديمية بدراسة متخصصة عن دور التعليم في التغير الاجتماعي.
4. إفادة الباحثين والمهتمين بالمجال.

2/ الأهمية العملية:

1. توظيف التغير الاجتماعي بما يفيد المجتمع .
2. يمكن أن تستفيد الجهات المختصة في مجال التعليم والمجتمع من نتائج البحث في خططها وسياساتها.
3. يمكن الإفادة من نتائج هذا البحث في تطوير مناهج التعليم الثانوي الحالية.

أهداف البحث:

يهدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في السودان ممثلاً في المرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي. وذلك من خلال معرفة ما يلي:

1/ دور التعليم الثانوي بالسودان في التغير الاجتماعي.

2/ دور التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي.

3/ دور التعليم الثانوي بالسودان في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية.

فروض البحث:

1/ يؤثر التعليم الثانوي بالسودان إيجابا في التغير الاجتماعي.

2/ يسهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي.

3/ يؤكد التعليم الثانوي على تكافؤ الفرص التعليمية في السودان.

4/ توجد فروق ذات دلالة احصائية تعزى للتخصص بين آراء الخبراء والمعلمين حول أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي.

منهج البحث:

ونظراً لطبيعة هذا النوع من الدراسات والبحوث فقد اتَّبعت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي؛ إذ أنه المنهج الذي يعتمد على دراسة الواقع أو الظاهرة كما موجودة في الواقع، حيث يهتم بوصفها وصفاً دقيقاً، كما يتم التعبير عنها من ناحية الكيف والكم.

أدوات البحث:

تعتمد الباحثة في هذا البحث على:

1. استبانة موجهة لبعض معلمي المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم.

2.مقابلات فردية مع خبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع.

3.الملاحظة والخبرة العملية.

حدود البحث:

أ/ الحدود المكانية:

المدارس الثانوية بولاية الخرطوم بمدنها الثلاث: الخرطوم، أم درمان، الخرطوم بحري.

ب/ الحدود الزمانية:

تقوم الباحثة بدراسة دور النظام التعليمي في السودان ممثلاً في المرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي خلال الفترة (2004_ 2014 م) ، فضلاً عن الخلفية التاريخية التي تستدعي الباحثة الرجوع لها . وتم اختيار العينة من المجموع الكلي لعدد المعلمين والمعلمات في ولاية الخرطوم، وعددهم 371. وذلك عن طريق العينة الحصصية و"هي العينة التي يقوم الباحث عبرها بتقسيم مجتمع الدراسة إلى فئات، ثم يختار عدد من أفراد كل فئة بحيث يتناسب مع حجم هذه الفئة." (عبيدات وآخرون، 1999م، ص139)

ج/ الحدود الموضوعية للبحث:

تجري الباحثة دراستها الميدانية في العام الداراسي 2014–2015م.

مصطلحات البحث:

الدَّوْرُ:

(دور) مصدر دار عَودُ الشيءِ إلى حيث كان أو إلى ما كان عليه، الدَّوْري (دور) ما يحصل او يتكرر أو يصدر في أوقات نظامية (محمد، د. ت، ص266)، وإجرائيا يقصد بالدَّوْرُ المهمة والوظيفة المحددة التي يجب أن تؤدى بدقة وفق معايير محددة.

النظام:

"نَظَّمَ الشئ إلى الشئ: ينظمه نظماً ضمه ولفه القوم على نظام واحد أي على منهج غير مختلف. (البستاني ،1986، ص626)

التعليم:

عَلِمَ_ عِلْمًا الرجُلُ: حصلت له حقيقة العِلْم او– الشيء: عرفه وتيقنه، والشيء: عرفه وتيقنه أو– الشيءَ وبه شعر. شعر به وأدركه، والأمر: اتقنه.عَلَّمَ: تَعْلِيمَاً وعَلامَاً: الصنعة وغيرها: جعله يعلمها. (المنجد في اللغة والإعلام،1986،ص536).

المرحلة:

رَحَلَ "عن المكان– رَحْلاً ورَحيلاً، وتِرْحَالاً، ورِحْلَةً: سار ومضى "المَرْحَلَةُ" المسافة يقطعها السائر ما بين المنزلتين (ج) مراحل، ويقال: قَطَعَ العملَ على مراحل. (المعجم الوجيز، 1999، ص258،259).

الثانوي:

"(الثانوي) مَا يَلِي الأول فِي الْمرتبَة يُقَال أَمر ثانوي يَجِيء بعد غَيره أهمية والتعليم الثانوي مرحلة تعليمية تعد للتعليم الجامعي." (المعجم الوسيط، 1985م، ص 101).

التغير:

يشير مفهوم التغير في المعنى اللغوي إلى التحول، وينطوي على الاختلاف، ويقال غيرت الشيء أي جعلته على غير ما كان عليه أو أصلح من شأنه أو بدله. (المعجم الوسيط، 1985م، ص 692).

الاجتماعي:

يرجع الاجتماع في اللغة إلى "(الْإِجْمَاع) اتِّفَاق الْخَاصَّة أَو الْعَامَّة على أَمر من الْأُمُور وعد ذَلِك دَلِيلا على صِحَّته ويقصره فُقَهَاء الْإِسْلَام على اتِّفَاق الْمُجْتَهدين فِي عصر على أَمر ديني ويعد أصلا من أصُول التشريع. و(الِاجْتِمَاع) علم الِاجْتِمَاع علم يبْحَث فِي نشوء الْجَمَاعَات الإنسانية ونموها وطبيعتها وقوانينها ونظمها وَيُقَال رجل اجتماعي مزاول للحياة الاجتماعية كثير المخالطة للنَّاس". (المعجم الوسيط، 1985م، ص 135).

المجتمع:

جَمَعَ– جَمْعًاً المتَفَرِّقْ: ضَمَّهُ والَّفه. أجْمَعَ القومُ على كذا: اتفقو عليه. المُجْتَّمَع، مكان الاجتماع ويطلق مجازاً على جماعة من الناس خاضعين لقوانين ونُظُم عَامَة، مثال ذلك" المُجْتَّمَع القومِي" " المُجْتَّمَع الانسانِي".(المنجد في اللغة والإعلام،1986، ص101).

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

الفصل الثاني

الإطار النظري للبحث

المبحث الأول

المفاهيم العامة للبحث

تمهيد:

يعتبر التغير الاجتماعي في أى بلد من البلدان إحدى العمليات الحيوية التي تحدث داخل المجتمع، وله الكثير من الانعكاسات عليه، وهو يعد من المفاهيم الرئيسة في علم اجتماع التربية، لما للمؤسسات التعليمية من دور بارز في هذا التغير بتضمينه بمناهجها وأساليبها وطرق تدريسها، كما أن المدرسة من خلال مخرجاتها تسهم بفعالية في هذا التغير. غير أن التعليم . عموماً . يسهم ويتفاعل مع أي تغير في المجتمع وخاصة التغير الاجتماعي، والمدرسة باعتبارها مؤسسة اجتماعية ترفد هذا التغير من خلال أهدافها وبرامجها ومناهجها وأنشطتها ومخرجاتها و أداء معلميها. وتستعرض الباحثة في هذا المبحث المفاهيم المرتبطة بموضوع البحث.

مفهوم النظام:

يعرف النظام بأنه "الكل المركب من مجموعة من عناصر لها وظائف، وبينها علاقات شبكية تتم ضمن قوانين، وبذلك يؤدي الكل المركب في مجموعة نشاطاً هادفاً وتكون له سمات مميزة، وعلاقات تبادلية مع النظم الأخرى، ويوجد في بعد مجالي وأخر زماني، ويكون مفتوحاً بحيث يسمح بدخول المعلومات أو الأفكار أو الموارد إليه، وتكون له حدود، كما له مدخلات ومخرجات" (الرياحنة، 2013، ص3).

التعريف الإجرائي:

تستخدم الباحثة المفهوم على النحو الإجرائي باعتباره كل متكامل يحتوي على مجموعة من العناصر المتحدة في وحدة واحدة مع بعضها البعض، وتربطها مصالح مشتركة، وبعلاقة تأثير وتأثر بين جميع مكوناته.

مفهوم النظام التعليمي:

يعني مجموعة من العناصر تتألف من المعلمين والمتعلمين والكتب ومحتوى المناهج الدراسية والأبنية والوسائل التعليمية والأنظمة وطرق وأساليب التدريس، تتكاتف لتحقيق أهداف محددة مرسومة، موضوعة أساساً لهذا النظام (حمودة، 1980، ص46).

التعريف الإجرائي:

وتعني الباحثة بالنظام التعليمي في هذه الدراسة، النظام التعليمي في السودان تحديداً بما يشمله من عناصر بشرية تشمل: المخططين، الموجهين، الإداريين، المعلمين والطلاب. وعناصر مادية تشمل: المباني والأجهزة والمعدات والوسائل التعليمية المستخدمة. وعناصر نظرية تشمل: الأهداف، الخطط، الأنظمة، طرق التدريس، تكنولوجيا التعليم، الأنشطة وأدوات التقويم.

مفهوم التعليم الثانوي:

"تعد المدرسة الثانوية نهاية التعليم العام، وهي حلقة تربط بين التعليم العام والتعليم العالي، وبهذا فإنها حلقة ذات أهمية قصوى ترجع إلى أن خريجيها إما أن يجدوا طريقهم إلى سوق العمل أو يواصلوا المشوار الجامعي (التعليم العالي)، ولذا وقعت على كاهلها مسؤوليات جسيمة تتمثل في ثنائية غاياتها من إعداد للحياة وتهيئة إلى مؤسسات التعليم العالي". (المركز القومي للمناهج، 2004م، ص64) "يعد التعليم الثانوي من ركائز النظام التعليمي، فهو يمثل مرحلة منتهية وموصلة في آن واحد، فهو من جهة يعمل على تخريج حملة الشهادات المتوسطة من الموظفين والفنيين، ومن جهة أخرى يؤهل الطلاب للالتحاق بالجامعات والمعاهد العليا لمن يرغب منهم في مواصلة تعليمه العالي في التخصصات المختلفة" (الفالوقي، 1982م، ص 6).

"وتمثل مرحلة التعليم الثانوي مرحلة الانتقال من الطفولة إلى الرجولة الناضجة، ويرى علماء النفس أن الذكاء يصل أقصاه في حوالي السادسة عشر من العمر، كما أن القدرات الخاصة تظهر بوضوح في حوالي الرابعة عشر ولا تتميز تماما قبل سن السادسة عشر لذلك فإن الفترة من 14_16سنة هي فترة توجيه مهني ودراسي، وتظهر فيها الميول المختلة بوضوح" (بدوي، 1980م، ص 234).

و"تعد المدرسة الثانوية نهاية التعليم العام، وهي حلقة تربط بين التعليم العام والتعليم العالي، وبهذا فإنها حلقة ذات أهمية قصوى ترجع إلى أن خريجيها إما أن يجدوا طريقهم إلى سوق العمل أو يواصلوا

المشوار الجامعي (التعليم العالي)، ولذا وقعت على كاهلها مسؤوليات جسيمة تتمثل في ثنائية غاياتها من إعداد للحياة وتهيئة إلى مؤسسات التعليم العالي". (المركز القومي للمناهج، 2004م، ص64)

(فالمرحلة الثانوية بحكم موقعها في السلم التعليمي السوداني تتخذ موقعا متميزا، فطلابها يمثلون مرحلة متميزة من مراحل النمو وبداية الشباب والنضج وتفتح القدرات، وتقع على المدرسة الثانوية تبعات أساسية وحيوية في الوفاء بحاجة طلابها في طور من أهم أطوار حياتهم من ناحية، وفي الوفاء باحتياجات المجتمع ومتطلباته وتطلعاته الوطنية والإقليمية والقومية من ناحية أخرى.) (أبو شنب، 1993م، ص40).

وتشير اليونسكو إلى "أن الاتجاه السائد في كثير من الدول الآن إطلاق التعليم الثانوي على المرحلة الوسطى من التعليم، وهي التي تلي المرحلة الأولى (الابتدائية أو الأساس)، وتسبق المرحلة العليا الثانوية" (UNESCO,1962,p.10) . أما الجيار(1977م، ص 125) فيرى أن التعليم الثانوي يمثل المرحلة الوسطى من التعليم وهي المرحلة التي تلي المرحلة الأولية أو الابتدائية، وتسبق المرحلة العليا وتشتمل على فترتين أو قسمين: القسم الأول يسمى المرحلة الإعدادية، والقسم الثاني قد يكون المقصود به المرحلة الثانوية كما هو الحال في مدارس الولايات المتحدة.

ويعرف التعليم الثانوي بأنه ذلك النوع من التعليم الذي يتوسط السلم التعليمي، ويقابل مرحلة المراهقة، أحد أهم مراحل النمو عند الإنسان، ويمتد من انتهاء المرحلة الابتدائية، وينتهي عند مرحلة التعليم العالي. (الفالوقي والقذافي، 1990م، ص120).

كما يعرف بأنه ذلك التعليم الذي يتوسط النظام التعليمي الذي يبدأ بعد نهاية المرحلة الابتدائية، وينتهي عند مدخل التعليم العالي، ويمتد بانتهاء مرحلة الطفولة أو المرحلة العمرية من سن12 وفي السودان سن14 ويشمل جميع الأنماط والتخصصات التعليمية التي تقع بين التعليم الابتدائي والتعليم العالي (نور في البشير، 2008م، ص 135).

التعريف الإجرائي للتعليم الثانوي:

وترى الباحثة أن التعليم الثانوي هو المرحلة التي تتوسط النظام التعليمي؛ حيث تلي المرحلية الأولية بمختلف مسمياتها سواء أكانت تعليم ابتدائي أو أساس، وتسبق التعليم الجامعي أو العالي، وهي المرحلة التي يلتحق بها الطلاب وهم في مرحلة المراهقة، وهي من أهم مراحل نمو الفرد العقلي والجسدي والنفسي.

مفهوم أسلوب النظم:

عرف بأنه" طريقة تحليلية ونظامية تمكننا من التقدم من الأهداف التي حددتها مهمة النظام إلى تحقيق تلك الأهداف، وذلك بواسطة عمل منضبط ومرتب للأجزاء التي يتكون منها النظام كله، وتتكامل تلك الأجزاء لتحقيق الأهداف" (عبدالحميد وعبدالرازق، 1978، ص382).

كما أشار جالبرت في تعريفه لأسلوب النظم "أن جملة ما أدت إليه التكنولوجيا من نتائج وكثير مما آلت إليه الصناعات العصرية ناجم عن الحاجة إلى تجزئة للمهام إلى عناصر أصغر، وعن تطبيق المعرفة الإنسانية على هذه العناصر الصغيرة، وأخيراً العمل على ربط العناصر المتكاملة في المهمة الواحدة بالحصيلة النهائية للمهمة كلها" (إبراهيم وعبدالرازق،1982،ص202).

التعريف الإجرائي:

هو عبارة عن وحدة واحدة تتكون من عدة عناصر تتفاعل مع بعضها البعض في علاقة تأثير وتأثر، وتشبه في أداءها الكلي الجسم الإنساني ووظائف أعضاءه المختلفة، وتوفر جميع العناصر تغذية راجعة وفورية لعملها.

مفهوم التغير الاجتماعي (social change):

"التغير الاجتماعي . كمفهوم متعارف عليه في علم الاجتماع خصوصا في الدراسة الديناميكية . يعتبر سمة من السمات التي لازمت الإنسانية منذ فجر نشأتها حتي عصرنا الحاضر، لدرجة أصبح التغير لازماً لبقاء الجنس البشري، وتفاعل أنماط الحياة علي اختلافها؛ لتحقق لنا باستمرار أنماطا وقيما اجتماعية جديدة يشعر في ظلها الأفراد بأن حياتهم متحركة ومتجددة، وأنها في حركتها تتطلب منهم الحركة الدائبة والمسايرة الكاملة دون تخلف أو تشبث بالقديم" (أبو حوسة،1981م، ص 81).

وينظر للتغير الاجتماعي بأنه يمثل "القدرة على فصل العلاقات المتغيرة عن تلك التي تتغير ببطء شديد أو ثابت تماما، والاختلاف بين المجتمعات يكشف عن اختلافات محددة، لكن التركيز على الأشياء المتشابهة والثابتة في حضارة معينة يبرز كصفة رئيسة" (Allen,1960,p.27). "وهو كل تحول يحدث في النظم والأنساق والأجهزة الاجتماعية، سواء كان ذلك في البناء أو الوظيفة خلال فترة زمنية محددة". (استيتية، 2010م، ص19)

ويعرَّف التغير الاجتماعي بأنه "يشير إلى كافة أشكال التحول الجزئية أو الكلية التي تطرأ على البناء الاجتماعي– الثقافي لمجتمع من المجتمعات تحدث عبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة عبر الزمن، ويكون لها نتائج بعيدة المدى عبر المستويات المختلفة للبناء الاجتماعي". (زايد وعلام، 2006م، ص21)

ويعرف أيضاً بأنه "التحول الذي يطرأ على الأدوار الاجتماعية التي يقوم بها الأفراد، وكل ما يطرأ على النُّظُم الاجتماعية، وقواعد الضبط الاجتماعي التي يتضمنها البناء الاجتماعي في مدة معينة من الزمن" (جيرث وملز في النكلاوي، 1976م، ص8). أما الدقس(2013م، ص19) فيعرفه بأنه" كل تغير يطرأ على البناء الاجتماعي في الوظائف والقيم والأدوار الاجتماعية خلال فترة زمنية محددة".

ويمكن أن ينظر للتغير الاجتماعي على أنه "عملية حركية اطرادية مستمرة ومتتابعة، وأنه الاختلافات والتعديلات والتحولات التي تطرأ على أنماط الحياة في مجتمع معين أو في شعب من الشعوب، وعلى ظاهرة من الظواهر الاجتماعية، وعلى آفاق العلاقات الاجتماعية خلال فترة زمنية معينة، والتي يمكن ملاحظتها وتقديرها" (رشوان، 2008م، ص23).

ويرى آخر أنه "التبدل الجوهري في الأبنية الاجتماعية؛ أي في أنماط الفعل الاجتماعي بما في ذلك النتائج المرتبطة بهذا التبدل، كما تنعكس في التغيرات التي تطرأ على القيم والمعايير والمنتجات الثقافية والرموز "(Moore,1986,p.366).

ويذهب آخر إلى"أن التغير يشتمل على التعديلات في الأنساق الاجتماعية والأنساق الفرعية داخل البناء الاجتماعي على أنه يشير إلى التبدلات في الظواهر الاجتماعية عبر المستويات المختلفة للحياة الإنسانية بدءاً من الفرد وانتهاء بالكون كله" (Lauer,1977,p.4).

ويشير Nisbet (1969, p.168) أنه لا يوجد تغير اجتماعي بغير زمن يحدث فيه، حيث يحدث عبر الوقت داخل كيان مستمر في الوجود (. وتتعدد مظاهر التغير ومجالاته عند فبوتومور Bottomore فهو الذي ميَّز بين التغير الاجتماعي والتغير الثقافي فالأول يشير إلى التغيرات التي تحدث في العلاقات الاجتماعية، بينما يشير الثاني إلى التغيرات في القيم والمعتقدات. وعرف التغير الاجتماعي "بالتغير في البناء الاجتماعي أو في بعض النظم أو العلاقات بينها. أما التغير الثقافي فيشير إلى صور التنوع التي تطرأ علي الظواهر الثقافية كالمعرفة والأفكار والفن والمذاهب الدينية والأخلاقية (بوتومور، 1980م، ص 349).

ومما سبق يمكن القول بأن الباحثين والمفكرين متفقون حول مفهوم التغير الاجتماعي رغم أن كل منهم ركز على جانب محدد، فيشير علام (2006م، ص ص 18_20) إلى أن تعريفات التغير الاجتماعي يمكن تصنيفها في خمس مجموعات أساسية.

أولا: مجموعة التعريفات التي تركز على التغيرات الهيكلية في البناء الاجتماعي وتركز على التحولات أو التبدلات في بناء المجتمع، أي في الهياكل الأساسية فيه مثل: حجم المجتمع وتركيب أجزائه المختلفة والتوازن بين هذه الأجزاء.

ثانيا: التعريفات التي تركز على الوظائف. فالتغير الاجتماعي هو تغير في المكونات النسقية أو النظامية في المجتمع، فهو تغير في الطريقة التي تعمل بها النظم والأنساق، أو في نوعية الأداء الوظيفي لهذه الأنساق.

ثالثا: التعريفات التي تركز على المستويات المختلفة للتغير الاجتماعي، فالتغير الاجتماعي عندما يحدث يؤثر على بناء المجتمع وعلى طبيعة العلاقات الاجتماعية فيه، وعلى وظائف الأنساق والأفراد، ومثال لذلك تعريف(لاور) الذي أشير إليه سابقاً.

كما ذكرت الباحثة سابقا بأن هنالك وجهات نظر مختلفة حول مفهوم التغير الاجتماعي، فبعضهم يرى أنه يحدث نتيجة للتغيرات الاقتصادية والسياسية، وآخرون يرجعونه إلى سيطرة الأفراد والجماعات (الكاريزما)، والبعض الآخر نتيجة للتطورات التكنولوجية والصناعية. فالتغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وصِفَة أساسية ملازمة للمجتمعات منذ القدم وحتى الآن، وذلك حسب الحقبة التاريخية ونوع المجتمع

(مجتمع زراعي _ رعوي _ صناعي.. الخ) أما اليوم كما يرى بعض المفكرين فلم يعد تلقائياً بل أصبحت تحدثه المجتمعات وفق خطة مدروسة.

عموما يمكن القول بأن التغير يحدث تلقائيا وفي كل اتجاه سواء أردنا أم لا. أما التغير فهو موجه ويعرف بأنه" عملية طويلة ومعقدة وأخطر ما فيها هو ما يحدث في خلال مراحل الانتقال والتي لم (ينزو القديم فيها كلية من ناحية)، ولم يستقر فيها الجديد من ناحية أخرى" (البيلاوي، 1998م، ص ص10_11).

وهنالك أيضا تفسير اجتماعي (سوسيولوجيا) للتغير؛ حيث يرى أن التغير يحدث حينما تحدث مرحلة من عدم التطابق بين عناصر النسيج الاجتماعي، مما يترتب عليه ضرورة حدوث تعديلات في العلاقات الوظيفية الناشئة بين تلك العناصر، حتى تعود حالة الاستقرار من جديد. ويقوم التغيير عادة ممن يستفيدون من حالة الاستقرار السابقة، فهم محافظون للمحافظة علي مصالحهم ومكانتهم الاجتماعية التقليدية" (لابيير في عبد العال، 2005م، ص30).

التعريف الإجرائي للتغير الاجتماعي:

ومن كل ذلك تخلص الباحثة إلى أن التغير الاجتماعي هو التحول والتبدل الذي يحدث في الأنساق والبناء الاجتماعي للمجتمع بما يشمله من الأدوار والنُّظُم والوظائف والقيم والمعايير والمنتجات وقواعد الضبط الاجتماعي، وهو ظاهرة حركية، اطرادية حتمية مستمرة ومتتابعة تحدث خلال فترة محددة وفي أي مجتمع من المجتمعات الإنسانية.

المفاهيم المتداخلة مع مفهوم التغير الاجتماعي:

يعتبر مصطلح التغير الاجتماعي مصطلحاً حديثاً من ناحية الدراسة العلمية، إلا أنه من حيث الاهتمام فهو قديم منذ ظهور المجتمعات، وهنالك بعض المصطلحات تتداخل معه من حيث المفهوم العام مثل التقدم، التطور، النمو والتنمية. وكل منها يدل على ظاهرة خاصة في عملية التغير الاجتماعي الشامل، كما أن لكل منها ظروفاً خاصة وسياق خاص ظهرت فيه. وأن معظم التعريفات تشير إلى جوانب من التغير الاجتماعي. وسوف تقوم الباحثة بتوضيح تلك المصطلحات المشابهة لمصطلح التغير الاجتماعي فيما يلي:

أولا: مفهوم التقدم الاجتماعي (Social Progress):

يشير مفهوم التقدم إلى تحسن دائم في الظروف المحيطة بالمجتمع، سواء كانت مادية أو غير مادية، وهو يعني أن كل صورة من صور المجتمعات أفضل بالضرورة عن سابقتها.

بناء على ذلك فإن مفهوم التقدم يرتبط باحكام قِيَميَّة، فالتغير لابد أن يحدث في الطريق المرغوب فيه، والذي يحقق مزيداً من الإشباع، ومزيدا من الرضا (vago,1980,p5)

ويعرف التقدم بأنه" انتقال المجتمع إلى مرحلة أفضل من حيث الثقافة والقدرة الإنتاجية والسيطرة على الطبيعة" (بدوي، 1982م، ص 331). أيضا يعني" العملية التي تأخذ شكلاً محدداً واتجاهاً واحداً، وتتضمن توجيهاً واعياً مقصوداً لعملية التغير" (عفيفي، 1970م،ص ص108_109).

ونجد أن مفهوم التقدم يختلف من مجتمع إلى آخر، كل حسب ثقافته والظروف المحيطة به، ففي المجتمعات الأوروبية يعني التحرر من تقاليد العصور الوسطى والأنظمة الاستبدادية، أما في الولايات المتحدة الأمريكية فيعني الانطلاق نحو تعمير الأجزاء الوسطى والغربية من القارة، والاستقلال الأمثل للموارد الطبيعية، أما بالنسبة للعالم العربي اليوم فيعني الحرية وإنهاء التبعية، ومحاربة التخلف بكل أشكاله من أجل حياة كريمة للمواطن العربي (الدقس، 2013م، ص24).

ومن كل التعريفات السابقة يمكن القول بأن التقدم الاجتماعي يعني تطور الجوانب المادية والفكرية للمجتمعات نحو الأمثل أو الأفضل عن سابقتها. والجدير بالذكر أن المفهوم لم يعد يستخدم إلا للإشارة لوجهة التغير الاجتماعي عندما يكون سائراً في اتجاه تقدمي.

وأورد بوتومور(1980،ص339) أن هذا المفهوم قد تعرض للنقد منذ نهاية القرن التاسع عشر نتيجة لإدراك أوجه القصور التي يعاني منها هذا المفهوم والتي يمكن تلخيصها في الآتي :

1_ أنه يعاني من التحيز القيمي، أن المفهوم غائي ويتصف بالتحيز القيمي.

2_ عدم استيعاب المفهوم كل جوانب التغير، بل لجانب واحد منه وهو التغير التقدمي.

3_ أن المفهوم يقوم على افتراض لايمكن التحقق من صدقه، ويتمثل هذا في القول بأن الحياة الاجتماعية تميل إلى أن تتغير بشكل أفضل، وأن هذا الافتراض يصعب تحقيقه طالما أننا لا نستطيع أن نحدد ما الأفضل، ومن وجهة نظر من؟ لاسيما وأن هذه أمور نسبية لا يمكن التوصل بشأنها إلى حكم يقيني.

ومن هنا يمكن القول إن التقدم الاجتماعي عملية واعية ومقصودة ومخططة ومرتبطة بأحكام قيمية يمكن قياسها، وذات طبيعة نسبية تختلف من كل بلد لآخر بدرجة تطور البلد اجتماعيا، سياسيا، اقتصاديا وثقافيا. غير أن هنالك اختلافاً بين مفهومي التقدم الاجتماعي والتغير الاجتماعي، حيث يشير الأول إلى التحسن المستمر نحو الأفضل (إيجابي)، أما الثاني فقد يكون تقدما نحو الأفضل (إيجابي) أو تخلفا (سلبيا)، وإن كان بالضرورة أن يكتسب التقدم سمات التغير من حيث التبدل والتحول في النظم، الأنساق، والأدوار الاجتماعية والبِنَى، وقواعد الضبط الاجتماعي، والوظائف والقيم، ولكن نحو الأفضل.

ثانيا: مفهوم التطور الاجتماعي (Social Evolution):

يشير مفهوم التطور إلى التحول المنظم من الأشكال البسيطة إلى الأشكال الأكثر تعقيدا، وهو يستخدم لوصف التحولات في الحجم والبناء. أيضا فهو العملية التي تتطور بها الكائنات الحية من أشكالها البسيطة والبدائية إلى صورها الأكثر تعقيدا. ولقد تأثرت العلوم الاجتماعية في استخدامها لهذا المفهوم بالعلوم الطبيعية، خاصة علم الأحياء، كذلك تأثرت بنظرية داروين (Darwin) عن تطور الكائنات الحية، ويتضح ذلك جلياً في وصف التحولات التي تطرأ على المجتمعات. كما شبه المجتمع بالكائن الحي في نموه وتطوره؛ بل إن هذه المماثلة العضوية امتدت إلى تشبيه التطور في الحياة الاجتماعية بالتطور في المستوى البيولوجي للكائنات الحية. فالحياة الاجتماعية تتطور من البسيط إلى المركب كما تتطور الكائنات الحية، كما أنها تخضع في تطورها لمبدأ الصراع ومبدأ البقاء للأقوى كما هو الحال في الحياة الطبيعية للحيوانات (الجوهري ،2000م، ص339).

ويعرف معجم علم الاجتماع التطور الاجتماعي "بالعملية التي بموجبها تحقق المجتمعات الإنسانية نموا مستمرا مرورا بمراحل متلاحقة مترابطة" (Duncan,1986). ومن هذا المفهوم يمكن القول بأن التطور الاجتماعي يحدث تدريجياً عبر الزمن حيث يمر بمراحل متلاحقة دون طفرات.

كما "أن هنالك اختلافاً واضحاً بين التطور العضوي والتطور البشري، حيث الأول يسير في خط مستقيم (حتمي)؛ بينما الثاني يسير في عدة خطوط حسب اختلاف العوامل". (سيتوارد في استيتية، 2010م، ص37)

ومما سبق يتضح أن التطور الاجتماعي يختلف عن التغير الاجتماعي، وذلك بأنه أهمل جانبا مهما في تغير المجتمع وهو التخلف الاجتماعي الذي ينطبق على واقع المجتمعات، كما أن الفرق بين التطور والتقدم أن التطور يحدث تدريجيا عبر الزمن في مراحل متلاحقة دون قفزات، أي من البسيط للمعقد. أما التقدم فيعني التحسن الدائم في الظروف المحيطة بالمجتمع (إيجابي فقط). غير أن التطور يعكس بنية المجتمع بعد عمليات التقدم الاجتماعي الذي تم، فهو محصلة للتقدم ويبرز ويعمم التقدم الذي تم، وذلك خلال حقبة زمنية محددة. وما يميز التطور عن التغير هو طابعه الإيجابي؛ حيث يمثل نمواً تدريجياً ومستمرا نحو الأفضل، بينما التغير هو تغيير داخل المجتمع سواء سلبي أو إيجابي.

ثالثا: مفهوم النمو الاجتماعي (Social Growth):

النمو هو عملية تلقائية غير مخطط لها، تركز على نوع معين من التغير وهو التغير الكمي، مثال لذلك التغيرات التي تطرأ على معدلات الخصوبة، وعدد المواليد والوفيات، وحجم السكان والتغيرات في الدخل القومي، ونصيب الفرد منه والتغيرات في أنواع الإنتاج المختلفة (الصناعي– الزراعي– الرعوي)، حيث يمكن قياسها كميا، ونجده أكثر في الدراسات الاقتصادية والسكانية.

"ويتضمن مصطلح النمو كافة أشكال النمو سواء في الكفاية أم في التعقيد أم في القيمة، وينطبق ذلك على الأفراد كما ينطبق على الجماعات" (بدوي، 1982م، ص187)

وفي مجال الدراسات الاجتماعية تعددت النظرة إلى النمو الاجتماعي، وذلك لأن النمو الاجتماعي أكثر تعقيدا من النمو العضوي، إلا في عمليتين اجتماعيتين هما: "نمو المعرفة ونمو سيطرة الإنسان علي البيئة الطبيعية. كما يبدو في الكفاءة التكنولوجية والاقتصادية، فهاتان العمليتان هما اللتان ظهرتا بأكبر قدر ممكن من الوضوح في البيانات المتعلقة بنمو وتطور المجتمع الإنساني" (بوتومور في محمد وآخرون، 1975م، ص38).

ونجد مصطلح النمو في الفكر الحديث استخدم في معانٍ مختلفة، حيث يقال: مجتمعات نامية ومجتمعات أكثر نموا أو أقل نموا وإلى غيرها من المصطلحات، كما أن هنالك جدلا كبيرا حول هذه المسميات في أدبيات التنمية، فيقال: نمو السيطرة الطبيعية، نمو المعرفة، نمو قوى الإنتاج إلى غيره، وهي تعني جميعها الانتقال من حالة إلى حالة أفضل، وهنالك جدل حول الأفضل لأنه يعتبر تغيرا نسبياً.

ومن هنا يمكن القول بأن مصطلح النمو يعبر عن جزء محدد من التغير وهو الأفضل (التقدم) مع المحافظة على جوهر البناء؛ بينما التغير الاجتماعي يتضمن التقدم أو التخلف.

وترى استيتية (2010، ص41) أن مصطلح النمو الاجتماعي يختلف عن مصطلح التغير الاجتماعي وتلخص ذلك فيما يلي :

1_ يشير النمو إلى الزيادة الثابتة نسبيا، والمستمدة من جانب واحد من جوانب الحياة، أما التغير فيشير إلى التحول في البناء الاجتماعي والنظام والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي، وقد يكون هذا التحول إيجابيا أو سلبيا ولا يتصف ذلك بالثبات إطلاقا.

2_يكون النمو بطيئا وتدريجيا، أما التغير الاجتماعي فيكون على عكس ذلك، فقد يكون سريعا ويتضمن قفزات إلى الأمام أو إلى الخلف.

3_ يسير النمو في خط مستقيم، بحيث يمكن التنبؤ بما سيؤول إليه، أما التغير فلا يكون سيره مستقيما باستمرار، وقد يكون إلى الأمام فيؤدي إلى التقدم، أو قد يكون إلى الوراء فيؤدي إلى التخلف.

ويمكن القول . هنا . إن الاختلاف يظهر واضحا وجليا بينهما، وفي الدراسات الاجتماعية نهتم بالتغير الاجتماعي لأنه يعبر عن حقيقة ديناميكية المجتمع، أما النمو فيشير أكثر إلى الدراسات الاقتصادية والسكانية وذلك وفقا لعملية النمو وطبيعته وخصائصه. فالنمو عملية تلقائية غير مخططة، وتتميز بالطابع التدرجي البطيء، وتهتم بالجانب الكمي، وتعتبر نتيجة للتقدم والتطور الذي يحدث بالمجتمعات.

رابعا : التنمية الاجتماعية (Social development):

التنمية تختلف عن النمو باعتبارها عملية إدارية مخططة بينما النمو عملية تلقائية تركز على الكم، وتعرَّف التنمية الاجتماعية بأنها "الجهود التي تبذل لإحداث سلسلة من التغيرات الوظيفية، والهيكلية اللازمة لنمو المجتمع، وذلك بزيادة قدرة أفراده على استغلال الطاقة المتاحة إلى أقصى بعد ممكن لتحقيق أكبر قدر من الحرية والرفاهية لهؤلاء الأفراد بأسرع من معدل النمو الطبيعي" (سعفان، 1973م، ص 25).

كما يشير مفهوم التنمية إلى "أنواع من التراكمات المادية وغير المادية، والتي تحدث عبر الزمن، وهذه التراكمات قد تحدث كوجود طبقة لرجال الأعمال، أو لوجود تنظيم سياسي فعال، أو طبقة عمالية ماهرة مدروسة. وغالبا ما تحدث عملية التنمية الاجتماعية من تفاعل القوى التلقائية في المجتمع مع الجهود التخطيطية لصناع السياسة". (زايد وعلام، 2006م، ص26)

كما يرتبط مفهوم التنمية بمفهوم التحديث (Modernization) والذي يعني التحول من نمط المجتمع الذي يعتمد على تكنولوجيا وعلاقات تقليدية ونظام سياسي تقليدي إلى نمط متطور تكنولوجيا واقتصاديا وسياسيا، وغالبا ما تهتم عملية التحديث في ضوء مقارنة المجتمعات التقليدية بالمجتمعات الغربية التي قطعت شوطا في طريق النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي، ويعتبر التحديث عملية تتحقق من خلالها التنمية الاجتماعية، فهي العملية التي تخلق من الظروف ما يجعل المجتمع يحقق غاية التنمية" (استيتية، 2010م، ص42).

عموما يصعب تحديد تعريف محدد للتنمية الاجتماعية، يعرف حسب أيديولوجية الباحثين والمفكرين، وأيضا اختلاف المكان والزمان بين المجتمعات، ويمكن هنا تصنيف اتجاهات تعريف التنمية إلى ثلاثة اتجاهات وهي: كما ذكرها عبد الباسط(1982م، ص ص 92_96)

1_ الاتجاه الرأسمالي: يرى هذا الاتجاه أن التنمية عبارة عن مراحل نمو تدريجي مستمر، وتتضمن إشباع الحاجات الاجتماعية للإنسان عن طريق إصدار التشريعات، ووضع البرامج الاجتماعية التي تقوم بتنفيذها الهيئات الحكومية والأهلية، ولذلك فهي تعني الرعاية الاجتماعية التي تتضمن جانبا واحدا من الخدمات الاجتماعية.

2_ الاتجاه الاشتراكي: هذا الاتجاه يسلم بأن التنمية الاجتماعية تعني عملية التغير الاجتماعي الموجهة إلى تغيير البناء الاجتماعي عن طريق الثورة، وإقامة بناء جديد تنبثق عنه علاقات جديدة وقيم مستحدثة، بالإضافة إلى تغير علاقات الإنتاج القديمة، وذلك لصالح الطبقة العاملة، فالتغير يتجه أولا إلى البناء التحتي الاقتصادي من أجل إحداث التغير الاجتماعي المطلوب.

3_ الاتجاه الاجتماعي: وهو اتجاه المفكرين الاجتماعيين الذين يرون أن عملية التنمية هي تحقيق التوافق الاجتماعي(Social Adaptation) لدى أفراد المجتمع، بما يعنيه هذا التوافق من إشباع بيولوجي ونفسي واجتماعي.

ومما سبق تعرف التنمية الاجتماعية بأنها توفير جميع الخدمات الأساسية (البنية التحتية) من تعليم وصحة وسكن وعمل ..... الخ. ومن خلال العرض السابق لمفهومي التنمية الاجتماعية والتغير الاجتماعي يمكن تلخيص العلاقة بينهما في الآتي: كما أوردها الدقس(2013م، ص37_38)

1_ مفهوم التنمية الاجتماعية هو أقرب المفاهيم للتغير الاجتماعي مقارنة بمفاهيم التقدم والتطور والنمو.

2_ أن المفهوم الحديث للتغير الاجتماعي يتطابق ومفهوم التنمية الاجتماعية بالرجوع إلى مضمون المفهومين.

3_ المفهوم المطلق "للتغير الاجتماعي يعني التحول أو التبدل الذي يطرأ على البناء الاجتماعي متضمناً تبدل النظام الاجتماعي والأدوار والقيم وقواعد الضبط الاجتماعي (إيجابا أو سلبا)، بينما التنمية الاجتماعية تسير في اتجاه إيجابي فقط.

خاتمة:

وبعد أن تناولت الباحثة مفهوم التغير الاجتماعي والمفاهيم المتداخلة معه يتضح أن التغير هو عملية حتمية تحدث في جميع المجتمعات ومن بينها المجتمع السوداني موضوع الدراسة؛ حيث أن المجتمع السوداني مر عبر الحقب التاريخية المختلفة بالكثير من العوامل التي أسهمت، ولا زالت تؤثر في إحداث التغير، فتزايد عدد السكان، وتغير نمط حياة الناس من اقتصاد رعوي وزراعي إلى اقتصاد ارتبط في معظمه بقطاع الخدمات، كما أن العوامل الثقافية وانتشار التكنولوجيا، وتوسع شبكة الاتصالات والإعلام المرئي والمقروء ساهمت كثيرا في تعاطي ووعي الناس بالكثير من القضايا داخل وخارج المجتمع، غير أن أكبر عامل ساهم ويسهم بفعالية في التغير الاجتماعي هو التعليم بما يكسبه للأفراد والجماعات من معارف وقيم ومهارات تتيح لهم إمكانية التفاعل مع التغير الاجتماعي والتجاوب معه، وهذا ما سعت الباحثة من خلال هذه الدراسة لمعرفة العلاقة بينه وبين التغير الاجتماعي، كما يأتي في الجزء الخاص بالتعليم، والجزء الميداني للبحث.

المبحث الثاني

النظريات المفسرة للبحث

تمهيد:

النظرية كما هو معروف " نسق فكري استنباطي منسق حول ظاهرة، أو مجموعة من الظواهر المتجانسة، ويحوي النسق إطارا تنظيميا، بطريقه دالة وذات معنى". (ناصر، 2011م، ص209). وإذا حاولنا التعرف إلى عمليات التغير الاجتماعي نجد أن الأمر ليس بسيطا تماما، وذلك لأن كل مجتمع يحتوي على العديد من عمليات التغيير التي تحدث في وقت معين, وهنا يحدث التوافق وهناك يهدم الصراع التوافق، وهنا نجد ثورة، وهناك نجد سكوتاً، وهنا نجد طموح الإنسان نحو الأهداف الجديدة، وهناك نجده يعود إلى الأشياء القديمة، ومن خلال كل هذه التغيرات المختلفة المتضاربة، هل نستطيع أن نكشف الحركة الكلية للمجتمع باعتباره وحدة متكاملة؟

لقد حاول كثير من علماء الاجتماع والمفكرين والباحثين الإجابة على هذا السؤال حيث جاءت إجاباتهم متفقة مع اتجاهاتهم ومدارسهم العلمية والفكرية التي ينتمون إليها، وسوف تحاول الباحثة أن تعرض بإيجاز أهم النظريات التي ناقشت موضوع التغير الاجتماعي فيما يلي:

النظريات الحتمية:

وهي تلك النظريات التي تركز في دراستها للتغير الاجتماعي على عامل واحد دون الآخر، حيث تفترض هذه النظريات أن عاملا واحدا هو الذي يحرك كل العوامل الأخرى (الاقتصاد، المناخ.. إلخ) وتسمى هذه النظريات بالاختزالية لأنها اختزلت كل العوامل في عامل واحد واعتبرته كافياً لإحداث التغير. ويكمن هذا المعنى في مفهوم الحتمية (Determinism)، وهذا المفهوم مشتق من الكلمة اللاتينية (Determinane) ومعناها يحدد. ولذلك فإن الحتمية تفترض أن الأمور محددة سلفا، وأن المهمة الملقاة على عاتق الباحث هي اكتشاف جملة الشروط المسبقة التي تعين حدوث ظاهرة من الظواهر (الزغبي، 1982م، ص ص90_91).

واستخدمت الحتمية في الفكر الاجتماعي، وأصبحت تعني البحث عن السبب الوحيد . الأصل الكامن خلف حدوث كل الظواهر. أو الذي ترتبط به كل المتغيرات كمتغيرات تابعة بالضرورة. وقد انتشرت

الحتميات في كافة فروع العلم الاجتماعي والسياسي في المراحل التاريخية المبكرة للعلم، ومعظمها كانت متأثرة بعلوم أخرى، خاصة الحتمية الجغرافية والحتمية البيولوجية.

أما الآن فقد انقرضت هذه الحتميات من التفكير العلمي، ولكن يشار إليها باعتبارها إحدى نظريات التغير الاجتماعي. كما تكتفي الباحثة هنا بتوضيح نظريتين أساسيتين من النظريات الحتمية.

الحتمية الجغرافية:

تعتبر نظريةً شبه علمية قديمة ترتكز على مدى العلاقة بين الموقع الجغرافي وأثره على الإنسان وحضارته، وثمة اعتقاد بأن هنالك علاقة بين طبيعة الطقس الذي يعيش فيه الإنسان، وبين طابعه الاجتماعي "ولقد تأثر المفكرون الاجتماعيون الأوائل بهذا الاعتقاد، وحاولوا من خلاله أن يميزوا أوجه التشابه والاختلاف بين البشر، وكانت النتيجة نظرية شاملة في الحتمية الجغرافية .(Lapiere,1987,p24)

أما Huntington (1965,p92) فاستخدم مفهوم الحتمية الجغرافية في تفسير المجتمعات، فذهب بقوله" بأنه إذا كانت الظروف الجغرافية هي التي تحدد صفات الناس وسلوكهم، فإن هذه الصفات والسلوك لن تتغير إلا إذا تغيرت الظروف الجغرافية"، وفي ضوء هذه الفرضية فسر ظهور الحضارات وسقوطها، وأشار إلى أن حضارة وادي النيل ازدهرت نتيجة لتوفر ظروف جغرافية خاصة لملاءمة الطقس والتربة ونوعية المحاصيل، وانقرضت هذه الحضارة بفعل تغيرات جغرافية أيضا بعد ارتفاع درجة الحرارة في وادي النيل وما ترتب عليها من جفاف التربة، الأمر الذي خلق ظروفا لايمكن أن تحافظ على ثمار الحضارة.

وأيضا أشار هنتنجتون إلى أن الوقت الذي كانت تتدهور فيه الحضارة هنا كانت ظروف جغرافية أخرى تهيئ نشأة الحضارة في مكان آخر، وهكذا تغير مركز الحضارة من بلاد الرافدين إلى كريت إلى اليونان فالرومان، وأسطنبول، فأوروبا الحديثة، وقدم على ذلك شواهد لكي يؤكد صحة نظريته حيث التغيرات الجغرافية التي حدثت في حوض البحر المتوسط خلال الثلاثة آلاف سنة الماضية

الحتمية البيولوجية:

تستند الحتمية البيولوجية على فرضية أساسية سادت في المجتمعات القديمة وهي أن تفوق طبقات داخل المجتمع على طبقات أخرى يرجع للخصائص البيولوجية، وأن الناس ينقسمون الي أجناس وجماعات متميزة بيولوجيا وأنهم يختلفون في قدراتهم على تطوير الحياة الاجتماعية وتنميتها، وذلك كل حسب قدراته البيولوجية العرقية، وفي ضوء ذلك يفسرون الفروق بين الشعوب والتغيرات الاجتماعية التي تظهر لدى هذه الشعوب، سواء كانت سلبية (تخلف، تقهقر حضاري) أو تغيرات إيجابية(تقدم، تطور، نمو).

ويعد دي جوبيون من أكثر المفكرين ترويجا لهذه الفكرة وعكس ذلك في بحثه عن تفاوت السلالات البشرية؛ حيث ربط فيه بين تفوق شعب من الشعوب أو انحطاطه، وبين خصائصه العرقية. وأنصار هذه النظرية (الحتمية البيولوجية) يؤيدون الرأي الذي يفسر كافة أشكال التباين والتغير في المجتمعات من خلال المتغيرات البيولوجية. ومن المتغيرات البيولوجية التي يتم التركيز عليها في هذا الصدد المتغيرات التالية: والتي أشار إليها الزغبي(1982م، ص74).

1. أثر التفاوت الوراثي على التغير الاجتماعي.
2. أثر التفاوت بين الأفراد في الذكاء والإمكانات الجسمية والنفسية المختلفة (دور الزعامة الكاريزمية).
3. أثر البيئة الصحية العامة لشعب من الشعوب على تطوره ونموه الاقتصادي والاجتماعي.
4. أثر الانتخاب الطبيعي والاصطناعي على الأشكال المختلفة لهرم السكان (نسبة عدد الذكور إلى عدد الإناث، ونسبه المواليد إلى الوفيات، ونسبة الكبار إلى الصغار).

وعموما يمكن القول إن النظريات الحتمية قد سادت في مرحلة تاريخية معينة من مراحل التطور العلمي، أما الآن فإن التفكير العلمي المعاصر يميل إلى رفض هذه الحتميات ويؤكد ذلك زايد وعلام(2006م، ص45). ويرجعا ذلك لعدة أسباب وهي:

1) أنها نظريات اختزالية ذات نظرة أحادية.
2) أنها نظريات متحيزة تميل إلى تبرير أفكار بعينها كتفوق شعب من الشعوب أو سيطرة شعب من الشعوب على شعب آخر.

3) أنها نظريات تميز لا علمية تؤكد سببا واحدا دون تمحيص علمي دقيق في الأسباب الأخرى.

4) أنها قد أدت إلى كثير من الصراعات بين الشعوب، وويلات الحرب العالمية الثانية لم تنتج إلا من الإحساس بالتفوق العرقي من جانب الألمان.

5) أنها ولدت أشكالا من العنصرية السياسية والعرقية التي يعاني منها عالمنا المعاصر كالعنصرية الصهيونية والعنصرية ضد السود في جنوب إفريقيا وأمريكا.

ويتضح مما سبق أن النظريات الحتمية قد علَّت من شأن عامل واحد باعتباره هو المحرك الأساس للعوامل الأخرى، وباختلاف تفرعاتها كالحتمية االجغرافية التي تربط بين الموقع الجغرافي أو الطقس وأثره على الإنسان وحضارته، أو الحتمية البيولوجية التي تعزز الجانب العرقي وأثره في التطور والتغير الاجتماعي فهي نظريات في مجملها اختزالية لا علمية، وعنصرية، بل لا تنظر للظاهرة الاجتماعية من جميع جوانبها؛ حيث ركزت على بعد واحد فقط.

النظريات التطورية:

ارتبطت نظريات التغير الاجتماعي التطورية التي عرفت حتي اليوم ارتباطا وثيقا بالتغيرات الفلسفية للتاريخ، ورغم تعدد هذه النظريات وتصنيفاتها، إلا أنه يمكن أن نميز بين نوعين منها الجوهري وآخرون(1976م، ص338).

أ/ نظريات التقدم والتطور:

وهي النظريات التي تقول إن حركة المجتمع تسير في خط واحد، ومن أهمها نظريات (أوجست كونت، هربرت سبنسر، هوت هاوس، وكارل ماركس).

لقد سار الفكر التطوري المبكر في خطين رئيسين في تحديد مراحل التطور:

1_ التركيز علي عنصر واحد من عناصر الحياة الاجتماعية أو الثقافية، وتحديد المراحل الزمنية التي سارت فيها المجتمعات وفقا لهذا العنصر. وبعضهم ركز على الجانب الاقتصادي حيث يرى Ginsberg(1961,p20) أن المجتمعات مرت بمرحلة الصيد، ثم مرحلة الرعي، ثم مرحلة الزراعة، وبعضهم الآخر ركز على الأسرة كمؤسسة اجتماعية، وأشاروا إلى تحول الأسرة من الأسرة ذات النسب الأمومي إلى الأسرة ذات النسب الأبوي.

2_ التركيز على التطور الكلي في البناء الاجتماعي أو الثقافي، ومن أمثلة ذلك نظرية "أوجست كونت" وترى أن المجتمعات تتطور في مراحل تبدأ بالمرحلة اللاهوتية إلى الميتافيزيقية؛ أما كارل ماركس فيشير في نظريته إلى أن المجتمعات في تطورها تبدأ بالمجتمع المشاعي، وتنتقل إلى المجتمع الإقطاعي، ثم المجتمع الرأسمالي ثم المجتمع الاشتراكي (بوتومور، 1982م، ص ص342_343).

ويمكن القول بأن النظرية التطورية الخطية تتميز بتحديد مراحل تقدمية تسير نحو هدف محدد، سواء كانت تركز على متغير واحد أو على المجتمع ككل.

ب/ النظريات الدائرية، أو نظريات الدورات الحضارية:

وترى أن حركة التاريخ تسير في اتجاه دائري، حيث تدور العجلة مرة واحدة، أو عدة دورات، وأهم هذه النظريات هي نظرية (ابن خلدون، شبلنجر، توينبي، وسوروكين). ويتضح أن النظريات التطورية تنظر للتغير الاجتماعي باعتبار أنه حركة مجتمعية تسير في خط واحد أو دائري، وتركز نظريات التقدم والتطور منها على عنصر واحد مشابهة لما أتت به الحتمية ، وهو الاقتصادي أو الثقافي. أما النظريات الدائرية فهي تنظر للتغير كعملية كلية بالمجتمع بداية بالنشأة والازدهار ثم الانهيار ليفسح المجال لدورة تغير جديدة، وبذلك فهي لا تختلف عن النظريات الحتمية.

"لقد ظهرت هذه الفكرة بشكل واضح عند المفكر العربي ابن خلدون الذي اعتقد أن للمجتمعات عمرها كأعمار البشر، وأنها لا بد أن تتطور مثلما تتطور الحياة البشرية طفولة، وشبابا ثم هرما وشيخوخة" (زايد وعلام، 2006م، ص47).

وعموما يري أنصار هذه النظرية "أن الحضارة يمكن أن تظهر في مكان معين وزمان معين، وتنمو الحضارة، وتستمر في نموها طالما واجهت التحديات، ولكنها لا تستمر في ذلك إلى ما لا نهاية بل تنهار. وهكذا يتحول التاريخ إلى دورات حضارية متعددة" (Vago,1980,pp77-78).

أما شبلينجر فيرى" أن المجتمعات تفنى في أوج ازدهارها، وأعتقد أن الحضارة الغربية قد بلغت هذه المرحلة، وبدأ التحلل يدب في عروقها، وأنها في طريقها للانهيار". لذلك فهو لا يختلف عن ابن خلدون في تصوره لتطور المجتمع، وأن أصحاب النظرية الدائرية يتفقون بأن التاريخ يعيد نفسه، إلا أنهم يختلفون في رؤيتهم لهذه الحركة الدائرية للمجتمعات، فبعضهم يحدد مراحل ثابتة تمر بها كل المجتمعات، بينما الآخر يرى أن الدورات هذه يمكن أن تتكرر هنا وهناك دون تحديد مراحل ثابتة.

هنالك نقد وُجِّهَ لهذه النظرية التطورية، ويمكن تلخيصها كما أوردها علام وزايد(2006م، ص ص48–49) في الأتي:

1) أنها تفرض مخططا تطوريا ثابتا على كل المجتمعات دون النظر إلى واقع هذه المجتمعات وسياق أبنيتها الداخلية.

2) أنها تعتبر أن التطور متعدد الخطوط، فالتطور أما خطي أو دائري.

3) أنها تعتبر أن التطور عملية حتمية أو ضرورية في كل المجتمعات.

4) أنها تفترض أن التطور إما أن يكون تقدميا أو رجعيا. وهي بذلك تهمل أشكال التطور الأخرى الوسيطة.

النظرية البنائية الوظيفية:

النظرية الوظيفية تنظر للمجتمع على أنه نسق يعمل على التوازن، وقد اعتقد البنائيون الوظيفيون أن المجتمع يشبه الكائن الحي، وأنه نسق متوازن من النظم، وكل منها له وظيفته في المحافظة على المجتمع، وعندما يختل توازن الأحداث الداخلية في المجتمع، فإن النظم الاجتماعية تضع أحكاما معينة من أجل المحافظة على استقراره.

وأشار جون بيري وآخرون نقلا عن غنيم(2008م، ص70) إلى أن النظريات الوظيفية تنطلق من عدة افتراضات أساسية أهمها:

1) أن الاستقرار وتنظيم المجتمع إنما يرجع إلى قيمته الوظيفية، ولذلك فإن أي نمط اجتماعي لا يمكن فهمه بصورة سليمة إلا في ضوء نتائجه ووظائفه التي يقدمها للمجتمع.

2) أن المجتمع يتكون من مجموعة من الأجزاء يعتمد بعضها على بعض، وتكون ضرورية لأداء وظائفها.

3) أن تغير أي جزء من هذه الأجزاء في النسق المجتمعي يؤدي إلى تغيرات في كل الأجزاء الأخرى، إلا أنها في آخر الأمر تتكامل ككل أو كوحدة واحدة. وكل المجتمعات تسير نحو المحافظة على التوازن.

وأول صياغة منهجية بمنظور الاتجاه البنائي الوظيفي في علم الاجتماع هي تلك التي ظهرت في أعمال دوركايم الذي اهتم بالتغير الاجتماعي، واتضح ذلك في كتابه تقسيم العمل في المجتمع الذي أوضح فيه كيف أدى تقسيم العمل المتزايد إلى تحول المجتمع من مجتمع يقوم على التضامن (الآلي) إلى

مجتمع يقوم على التضامن العضوي "، ويقوم التضامن الآلي بين وحدات متماثلة في قيمتها، ومنقسمة في بنائها. أما التضامن العضوي فيقوم بين وحدات اجتماعية مختلفة، ولكنها متماثلة في الأسس الأخلاقية والمصالح المتبادلة.

لقد وجهت انتقادات كثيرة للبنائية الوظيفية، ويمكن تلخيص الانتقادات الرئيسة كما أشار إليها Irvingzeitlin(1973,p15). في الأتي:

1) أنه يبالغ في الوحدة والثبات والاتساق للنظم الاجتماعية.
2) أنه ينسب طبيعة إيجابية لكل المؤسسات الاجتماعية.
3) أنه لا تاريخي.
4) أنه يميل للنظر للمؤسسات الاجتماعية الموجودة كمؤسسات ضرورية لاغنى عنها، مما يعني وجود انحياز ذي طابع محافظ.

إن النظريات البنائية الوظيفية تنظر للتغير الاجتماعي باعتباره عملية تهدف للتوازن والاستقرار داخل المجتمع، وذلك من خلال القيمة الوظيفية للتغير، كما أن جميع عناصر المجتمع ككل واحد تؤثر وتتأثر ببعضها البعض.

نظريات المادية التاريخية (الصراع):

تركز المادية التاريخية أو كما يطلق عليها أيضا نظريات الصراع على المتغيرات الثورية التي تنقل المجتمع من حالة إلى حالة مناقضة. والصراع هو المحرك الأساس للمجتمع، وتاريخ المجتمعات هو تاريخ الصراع بين الطبقات. وهي نظرية حركية عن الصراع والتناقض بشكل أساس.

وترجع الصياغات الأساسية للمادية التاريخية إلى كارل ماركس (1818_1883). ثم سارت نحو التطور إما بالحذف أو الإضافة حتي يومنا هذا. وهنالك العديد من المفكرين الذين ثبتوا هذا الاتجاه أمثال هيجل، فيورباخ، ولويس التوسير، ورالف دارندورف.

وتنظر الماركسية إلى الحياة الاجتماعية على أنها دائبة الحركة، وتمثل حركتها شكلا خاصا من اشكال حركة المادة، وأنها تحتوي في داخلها على دوافع التغير، وتنطبق عليها نفس قوانين حركة المادة، ومع ذلك فليس هنالك تطابق كامل بين قوانين الطبيعة وقوانين المجتمع. وذلك لأن المجتمع لا يحتوي على عناصر صماء عمياء كما في الطبيعة، بل يحتوي على عناصر واعية، ويضم أناسا وبشرا لديهم

أهداف محددة وأنماط محددة من الوعي يمكِّنهم من تحقيق هذه الأهداف (الزغبي، 1982م، ص ص93_94).

يرى ماركس أن العوامل الاقتصادية هي المسؤولة عن كافة التغيرات والثورات التي تحدث في المجتمعات، حيث قسم التاريخ إلى خمس مراحل تمثل خمسة أنماط أساسية لعلاقات الانتاج وهي كما ذكرها عبد الجليل(1966م، ص ص312_314):

1) الكوميونة البدائية والمشاعية البدائية.
2) مرحلة العبودية (الرق).
3) مرحلة الإقطاع (رِقُّ الأرض).
4) المرحلة الرأسمالية .
5) مرحلة الاشتراكية والشيوعية.

وهنا تفسر المادية التاريخية حركة المجتمع وتقدمه تبعا لتقدم حركة القوى المنتجة والعلاقات التي تقوم عليها، ففي كل مجتمع يوجد القديم الذي ينهار، والجديد الذي يزدهر، والتفاعل الحتمي بين أساليب الإنتاج الدينية الاجتماعية.

وأشار آخر " بأن الصراع يرجع إلى التوزيع غير العادل لظاهرة القوة في المجتمع، حيث يريد الذين يملكون القوة والسلطة الاحتفاظ بها. أما الذين يعيشون تحت هذا الضبط فيسعون نحو تغيير علاقات القوة، ومن هنا يأتي الصراع الذي يؤدي إلى التغير في المجتمع (Darendorf,1956,pp199–201). هنا يعارض دارندورف الفكرة الماركسية في الطبقة الاجتماعية باعتبارها تتحدد من خلال طبيعة العلاقة بوسائل الإنتاج، ويقوم هو بتعريفها بمصطلحات التوزيع غير العادل للسلطة.

أيضا "للصراع آثارا إيجابية وآثارا سلبية، ويبين أن الصراع جزء من عملية قيام المجتمعات، وأنه لا توجد مجموعة اجتماعية متجانسة تجانسا تاما. والصراع في المجتمعات حتمي لأن الأفراد مهيؤون للكراهية مثلما هم مهيؤون للحب وهكذا فإن الصراع جزء من الظروف الإنسانية، إلا أن الصراع يمكن أن يكون بناءً مثلما يكون هدَّاما لأنه كثيرا ما يحل الخلافات ويؤدي فعليا إلى الوحدة. (كوسير في ابوطاحون، 1997م، ص 46)

وبالإضافة إلى نظرية الصراع هنالك أيضا نظرية التنمية التابعة في المادية التاريخية، وتقوم نظرية التنمية التابعة بتوصيف التغير الاجتماعي في دول العالم الثالث، فيرى أنصار نظرية النسق الرأسمالي العالمي أن حركة التغير في مجتمعات العالم الثالث تسير نحو مزيدٍ من التخلف، حتى لو حدثت فيها تنمية فإنها تظل تنمية تابعة.

"لقد ظهر هذا النظام من خلال التوسع الرأسمالي الذي أخضع النظم غير الرأسمالية لسيطرته الاقتصادية والسياسية والعسكرية، وبدأ يسخر هذا النظام لإنتاج فائض يتم نقله باستمرار إلى مركز العالم الرأسمالي، وبذلك أصبحت العلاقات داخل هذا النظام الرأسمالي علاقات غير متكافئة؛ حيث أنها تخضع لما يطلق عليه التبادل اللا متكافئ (Unequal Exchange) الذي يعد احتكار التبادل والسيطرة عليه بواسطة الدول الرأسمالية القوية، كذلك احتكار الإنتاج، الأمر الذي يجعل الدول المتخلفة عاجزة عن أن تدخل في علاقات تبادل في موقف خاص" (Emmanuel,1972.p23).

ويظهر ذلك النمط في الظواهر والمشكلات التي تسود دول العالم الثالث الآن وأثناء تحولاتها ومن أمثلتها: عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي، والصراع الطبقي والعرقي، والحروب الأهلية، والفقر .. إلخ . ويرجع ذلك كله للتغير التابع أو التنمية التابعة.

وترى الباحثة أن نظريات المادية التاريخية قد ركزت على الصراع باعتبار أنه المحرك الأساس للمجمتع، وعملية التغير الاجتماعي، وهذا الصراع يكون بين الطبقات الاجتماعية والتناقضات التي تحدث بينها، وأن العوامل الاقتصادية هي المسؤولة عن كافة التغيرات. كما تشير نظرية التبعية الخاصة بالعالم الثالث بأن التغير في هذه الدول يؤدي إلى التخلف الاجتماعي لأن هذه الدول هي دول تابعة للرأسمال العالمي.

النظريات السيكولوجية _ الاجتماعية:

وهي نظرية رأسمالية حديثة تركز على الجانب النفسي الاجتماعي والذي بدوره يؤدي إلى التغير والتطور، ويقوم هذا الاتجاه على فرض أساس هو " أن المجتمعات تتطور كنتيجة لفعل عوامل نفسية معينة، وعندما تتوافر هذه العوامل فأن التغير سوف يأخذ طريقه، وعندما تغيب هذه العوامل فسوف يسود الثبات" (أبوطاحون، 1997م، ص61).

ويعد عالم الاجتماع الألماني ماكس فيبر. والذي له إسهامات كثيرة في علم الاجتماع . من آوائل الذين تبنوا هذا الاتجاه في دراسته عن الأخلاق البروتستانتية والروح الرأسمالية، ونظرية هاجن عن حاله الانسحاب، ونظرية ماكليلاند عن دوافع الإنجاز أمثلة على المعالجة النفسية الاجتماعية الحديثة التي تناولت موضوع التغير والتطور. لقد افترض فيبر في دراسته "أن الرأسمالية الصناعية قد ظهرت إلى الوجود بسبب الحالة السيكولوجية التي ظهرت في أوروبا الغربية في القرن السادس عشر، والتي ترتبت على انتشار النزعة البروتستانتية. لقد أدت هذه النزعة وهي مجموعة من الأفكار الجديدة التي طورت المسيحية . إلى خلق روح الرأسمالية؛ لأنها أدت إلى ظهور التفكير العقلاني الرشيد؛ بحيث أصبحت العقلانية هي الأساس الذي تنهض عليه الحياة الاجتماعية " (Weber,1958,p76).

أما Hagen(1962,p82) فقد ركز على دور المجددين في إحداث التغيير الاجتماعي حيث نظر إلى المجتمعات التقليدية على أنها مجتمعات ساكنة راكدة (وجود جماهير من الفلاحين وصفوة حاكمة) تحكمها علاقات تسلطية غير مبدعة وغير دافعة للتجديد. ويفترض هاجن" أن ثمة علاقة قوية بين طبيعة البناء الاجتماعي وبين نمط الشخصية؛ بحيث يمكن القول بأن البناء الاجتماعي لن يتغير إلا إذا تغيرت الشخصية.

ويفترض أيضا " أن التغير في البناء التقليدي للمجتمعات يبدأ عندما تظهر مجموعات من الأفراد لها خصائص (الابتكارية_الفضول_ والانفتاح) تهدد بناء المكانة القائمة وتسحب البساط من تحت أقدامه. ومثل هذه الجماعات تظهر بالتدريج، ومن خلال عمليات مستمرة من الانسحاب، ويرتبط ظهورها وتكاثرها بظهور ظروف اجتماعية (ترتبط بالأسرة والتنشئة الاجتماعية)، وهكذا يحدث التغير بشكل تدريجي، فينتقل المجتمع من حالة التسلطية إلى الحالة الابتكارية مرورا بعمليات وسيطة ترتبط بتحدي نظم المكانة القائمة والانسحاب منها" (Hagen 1962,217).

أما "Meclelland(1973,p16) فقد سار على نفس طريق هاجن إلا أنه ركز على التغير الاقتصادي مع تفسير المجتمعات التقليدية تفسيرا نفسيا. وأكد على "أن عملية التنمية الاقتصادية_ سواء في المجتمعات القديمة أو الحديثة_ تظهر دائما بناء على ظهور متغير سابق عليها هو الحاجة إلى الإنجاز. ومن ثم فإن المجتمع الذي تظهر فيه هذه الحاجة يكون أقدر على التغير من غيره لأنه ينمي

القدرات الإبداعية، وتخلق فيه دافعية قوية للإنجاز. وبناء على ذلك فقد رفع شعار يقول فيه ماكليلاند "استثمر في صناعة رجل ولا تستثمر في صناعة طائرة).

ويفترض ماكليلاند أن ثمة علاقة بين الحاجة إلى الإنجاز وبين أساليب التنشئة الاجتماعية، والدوافع يمكن اكتسابها بالتعلم. ولقد وجه نقداً لنظرية ماكليلاند لأنه ركز علي العوامل النفسية ونظرتها إلى الدافعية للإنجاز على أنها العامل الوحيد المحرك للنمو الاقتصادي، الأمر الذي جعله يعدل من نظريته؛ حيث أصبحت لا تركز على التنشئة الاجتماعية فقط، وإنما أيضا على التدريب وتغيير الاتجاهات (زايد وعلام ،2006م، ص64).

إن النظريات السيكلوجية_ الاجتماعية تركز على دور العوامل النفسية والاجتماعية في التغير من حيث نمط الشخصية والقدرات الابتكارية والإبداعية، ودور التنشئة الاجتماعية والتدريب في تغير الاتجاهات.

نظرية الدور:

تعد نظرية الدور من النظريات الأساسية التي درست كل من التنشئة الاجتماعية والتغير الاجتماعي في المجتمعات المختلفة، وترى هذه النظرية أن الوجود الاجتماعي للإنسان والذي يعبر عنه من خلال تفاعله مع مجتمعه ونسق سلوكه وعلاقاته الاجتماعية يعتمد بشكل رئيس على الدور الاجتماعي الذي يشغله في مجتمعه. وأن مكانته الاجتماعية وتقدير الآخرين له ينطلق من دوره الاجتماعي، والذي يرتكز على مجموعة من الواجبات التي يقوم بها لصالح الجماعة الاجتماعية، وتبعا لذلك تتحدد حقوقه داخل جماعته ودوره في التغير الاجتماعي.

"إن علماء الاجتماع الذين يعتقدون بنظرية الدور هم ماكس فيبر الذي تناولها بالدراسة والتحليل في كتابه "نظرية التنظيم الاجتماعي والاقتصادي"، وهانز كيرثوسي ورايت ملز في كتابهما "الطباع والبناء الاجتماعي" وتالكوت بارسونز في كتابه "النسق الاجتماعي"، وأخيراً روبرت مكايفو في كتابه "المجتمع". (إحسان محمد الحسن، 2005م، ص159)

وتبعاً للدور المأمول الذي يقوم به الفرد داخل مجتمعه تتحدد مكانته وسلطته الاجتماعية ودوره في ما يحيط به من مجتمع، ومدى تقبله أو إسهامه في إحداث التغيرات المطلوبة التي تحدث حوله. "وتركز

هذه النظرية كما أشار (بدوي، د. ت، ص395) على مفهومين رئيسين في تفسير عملية التنشئة الاجتماعية، وهما المكانة الاجتماعية والدور الاجتماعي:

1- المكانة الاجتماعية يقصد بها وضع الفرد في بناء اجتماعي يتحدد اجتماعيا، وترتبط بها التزامات وواجبات تقابلها حقوق وامتيازات، ويرتبط بكل مكانة نمط من السلوك المتوقع وهو الدور الاجتماعي.

2- الدور الاجتماعي وهو الذي يتضمن تلك الأفعال التي تتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة، وعادة ما يكون للفرد أكثر من دور داخل النظام الذي ينتمي إليه.

ويتضح أثر التنشئة الاجتماعية على الدور الاجتماعي وأثره في التغير الاجتماعي، فهو "عبارة عن السلوك الذي يقوم به الفرد في المركز الذي يشغله أو يتواجد به، ويتحدد المركز على أساس العمر، أو الجنس، أو المولد، أو المهنة، أو الزواج، أو الطبقة الاجتماعية، ويعتبر الدور الاجتماعي الجانب الديناميكي التحركي (للشخصية)، وهو نمط من الأفعال التي يقوم بها الفرد، في المواقف الاجتماعية المختلفة التي يتعرض لها، وتتقبلها الجماعة في ضوء مستويات السلوك في الثقافة السائدة حوله". (ناصر، 2011م، ص346)

"وهكذا يبدو واضحاً أن الدور يتضمن توقعات القائم بالدور (إدراك الفرد لمحتويات دوره ومتطلباته وهو ما يتوقف على شخصية القائم بالدور وخصائصها) توقعات الجماعة من الفرد الذي يؤدي الدور، السلوك الفعلي للفرد الذي يقوم بالدور". (بانتون، 1965م، ص28)

ويشير أيضاً إلى أن الدور الاجتماعي يتطور ويتدرج داخل النسق الاجتماعي وينقسم إلى المستويات التالية: (إيان كريب، 1999م، ص68)

1- المستوى الأعلى: ويشمل جميع الأنساق الحية .

2- المستوى الأعلى الثاني: أنساق الفعل، وتشمل كل ما هو موجود في وحدة الفعل الصغرى.

3- المستوى الأعلى الثالث: الأنساق الفرعية للفعل وتشمل أنساق الشخصية والأنساق الثقافية والعضوية والاجتماعية.

4- المستوى الأعلى الرابع: الأنساق الفرعية للنسق الاجتماعي و تحتوي على النسق السياسي، ونسق التنشئة الاجتماعية، الاقتصاد والنسق المجتمعي .

5- المستوى الأعلى الخامس: الأنساق الفرعية للأنساق الفرعية. تنتمي إلى النسق الاقتصادي وتشمل : النسق الفرعي للالتزامات الاقتصادية ، النسق الفرعي للرأسمالي، النسق الفرعي للإنتاج، والنسق الفرعي للتنظيم.

بينما يذكر (Wolf& Snoek, 1962, P.104) الأنواع الآتية لصراع الدور:

1- صراع الدور الموضوعي Objective Role Conflict : يحدث عند ممارسة الضغوط من خلال مرسلي الدور في الاتجاهات المضادة، وأوضح مثال عند وصف ذات النشاط من أحدهم ومنعه من خلال آخرين والاختلافات يتكشف في نظام الأولوية الذي يضعونه لسلسلة الأنشطة الواجب أداءها من خلال مستقبل الدور.

2- صراع الدور الذاتي Subjective Role Conflict : ويشير إلى خبرة الصراع الناشئة نتيجة لسلسلة من ضغوط الدور، وتشمل تلك التي يمارسها الشخص بوصفه مرسل الدور لنفسه، وتدرك هذه الصراعات في ضوء صعوبة إرضاء المتطلبات المختلفة للأشخاص المشتركين في قطاع الدور .

ومجملاً فإن نظرية الدور رغم أنها تعبر عن المدرسة الوظيفية في علم الاجتماع، إلا أنها بإشارتها للدور الاجتماعي والمكانة الاجتماعية فإنها أسهمت بشكل كبير في النظرية الاجتماعية بشكل عام، ونظرية التغير الاجتماعي من خلال دراسة العلاقة والانعكاس بين الدور الفردي والاجتماعي وتأثير كل منهما على الآخر في إطار التنشئة الاجتماعية.

خاتمة:

يلاحظ أن نظريات التغير الاجتماعي المختلفة سواء كانت الفلسفية أو السوسيولوجية– الموضوعية قد ركزت على جوانب محددة وأغفلت بقية الجوانب الأخرى. فالحتمية سواء جغرافية أو بيولوجية نحت منحاً لا علمياً ومتحيزاً بل عنصرياً في معالجته للتغير الاجتماعي. أما النظريات التطورية فلقد فسرت أن التغير أو التطور يسير في مسار خطي أو دائري واحد، ولم تراع العوامل الأخرى التي تسهم فيه. ولم توفق البنائية الوظيفية في نظرتها للتغير لأنها تفترض عنصر التوازن الاجتماعي، وتفترض الإيجابية والفعالية لكل المؤسسات الاجتماعية. كما أن المادية التاريخية وبتركيزها على الصراع الاجتماعي اهتمت بالبعد الاقتصادي وأهميته أكثر من غيره. وما قدمته النظريات السيكلوجية الاجتماعية يغفل الجوانب الاقتصادية، السياسية، التاريخية في حركة المجتمع.

المبحث الثالث

الدراسات السابقة

تمهيد:

قسمت الباحثة الدراسات السابقة إلى أربعة أجزاء، حيث احتوى الجزء الأول على الدراسات الأجنبية، والثاني على الدراسات الإفريقية، والجزء الثالث على الدراسات العربية، والرابع والأخير على الدراسات المحلية.

الدراسات الأجنبية:

(1) وينغ أون لي (1988):

هدفت الدراسة والتي بعنوان (التغير الاجتماعي والمشاكل التعليمية في ثلاثة من المجتمعات الآسيوية الحديثة: اليابان وسنغافورة وهونج كونج– دراسة مقارنة) إلى مناقشة التعليم والتغير الاجتماعي في مجتمعات شرق آسيا الثلاثة خلال فترة ما بعد الحرب . وينقسم البحث إلى أربعة أقسام. الأول: هو دراسة الخلفية، وفيه الخلفيات الاجتماعية والتعليمية في المجتمعات المعنية. وأولت اهتماما خاصا بالضغط على التحديث كتوجه مشترك في التطورات الاجتماعية. وناقشت مفاهيم وتعاريف التحديث الرئيسة، وأجرت محاولة لدراسة التنمية الحديثة لهذه المجتمعات في ضوء نظريات التحديث. القسم الثاني ناقش التعليم في المجتمعات التكنولوجية، ومفاهيم المجتمعات الصناعية والتكنولوجية ما بعد الصناعية في ضوء أعمال المنظرين الاجتماعيين الرئيسة، وعلماء المستقبل، موردة تطوير التكنولوجيا وعلاقاتها مع التعليم. وعلاوة على ذلك تحليل الآثار والمشاكل الاجتماعية للتعليم التقني والعلمي. القسم الثالث: ناقش التعليم في المجتمعات المتغيرة بسرعة؛ يتتبع تسارع التغير الاجتماعي في المجتمعات الحديثة. مبينة التغيرات السريعة في المشهد التعليمي في المجتمعات المعنية. كما ناقشت الآثار والمشاكل الاجتماعية لسرعة التغيير ودور ومهام التعليم في مواجهة التغير السريع. القسم الرابع: هو مناقشة ظهور المركزية في المجتمعات الحديثة وتجلياتها في التعليم. والجوانب السلبية للدبلوماسية، وناقشت أنظمة المنافسة والفحص المفرطة. وفي الختام، تم إجراء استعراض شامل للعلاقات بين التعليم والتنمية الاجتماعية. وهناك تحليل المشكلات التربوية الأساسية للمجتمعات النموذج، وأخيرا اقترحت الدراسة إعادة النظر في هداف التعليم .

(2) لورا إليزابيث كيهو (2008م):

هذه الدراسة والتي بعنوان (التعليم باعتباره عاملا من عوامل التغيير الاجتماعي في مرحلة ما بعد طالبان أفغانستان) تهدف لمعرفة كيف تقدم برامج إصلاح التعليم في أفغانستان خاصة تلك الموجهة نحو النساء خدمة أفضل للأهداف طويلة الأجل لإعادة الإعمار، وانتقال الأهداف التربوية لهذه البرامج إلى ما بعد محو الأمية الأساسية. مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات التاريخية والثقافية والدينية التي تواجهها الوكالات المشاركة في جهود إعادة الإعمار، وترى الدراسة أن البرامج الثقافية ذات الصلة هي أفضل طريقة لضمان التقدم على المدى الطويل من أجل حقوق المرأة في أفغانستان.

وتوصلت الدراسة لعدة توصيات منها:

_ هناك حاجة إلى إحراز تقدم في عدة مجالات من بينها تحقيق القدرة على متابعة التعليم تحققا تاما للنساء.

_ التصدي للتفسيرات الأصولية للدين لمنع النساء من الحصول على حقوقهن كالتعليم، قانون الأسرة، وقضايا العنف المنزلي، والقيود المفروضة على النساء.

_ ضرورة التركيز على المستوى الجزئي للإصلاحات التعليمية، وبدء البرامج التي تناسب احتياجات الهياكل الاجتماعية في المناطق المختلفة.

(3) ماكوتو إيشي (2010م):

تناولت هذه الدراسة والتي بعنوان (تنفيذ تعليم الشخصية في المدارس العامة، مع التركيز على تعليم القيم الإنسانية في مدرسة ساثيا ساي: دراسة حالة عن ساثيا ساي بليستر، المملكة المتحدة والهند): لماذا وكيف حققت مدرسة ساثيا ساي نتائج بارزةً في المجال الروحي والأكاديمي؟ وذلك من خلال دراسة حالة عن مدرسة ساثيا ساي، ليستر، المملكة المتحدة والهند، وذلك باستخدام المقابلات المفتوحة شبه المنظمة، والملاحظة المباشرة. وهدفت هذه الدراسة لدراسة الشعور الفردي والقيم والنظم العقائدية.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

_ مدرسة ساثيا ساي لها ميزة فريدة من التعليم حيث تنتشر الآن في جميع أنحاء العالم إلى 90 دولة.

_ بالمدرسة برنامج لديه خمسة منهجيات بها التفكير الإيجابي أو الصلاة، الغناء ورواية القصص، والأنشطة الجماعية مع القيم الإنسانية المحبة والسلام، والسلوك الصحيح ونبذ العنف، ودمجها في البرنامج.

_ تلخص غرض البرنامج في تعزيز القيم العالمية واحترام الأديان الرئيسة والثقافات والفلسفات.

(4) ثاديوستيد سكانلون (2014م):

هدفت هذه الدراسة والتي بعنوان (الثقافة الشعبية والديمقراطية التشاركية والتغير الاجتماعي في قرية رينتون – دراسة حالة) إلى معرفة ما مدى مساهمة النضالات الشعبية في التغير الاجتماعي الفعال، وتمكن الناس وتشكل تجربة التعليم الشعبية ودورها في إكساب المعارف المفيدة؟

وكانت أسئلة الدراسة الرئيسة هي:

1. ما هو التغير الاجتماعي الذي حدث في رينتون _ اسكتلنده خلال السنوات العشرين الماضية؟
2. كيف شارك المجتمع في التغير الاجتماعي في السنوات العشرين الماضية في القرية؟
3. ما هي المساهمات التعليمية التي دعمت هذه التجربة الشعبية الناجحة في السنوات العشرين الماضية في القرية؟

ولجمع البيانات استخدمت مجموعة واسعة من الأساليب كالمقابلات، ومجموعات التركيز، وأرشيف البحوث وتحليل الوثائق المؤسسية.

وتوصلت الدراسة إلى:

_ أن التغير الاجتماعي الذي حدث في رينتون على مدى السنوات العشرين الماضية نتيجة لسيطرة المجتمع على التنمية الاجتماعية والاقتصادية للقرية وخلق بنية المجتمع الخاص بها. كما أن النضال من أجل التغير الاجتماعي في القرية خلق فرصة لتعلم كيفية ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية من خلال السيطرة على تقديم الخدمات العامة والمشاركة في خلق نموذج اجتماعي واقتصادي جديد مع الاستمرار في الانخراط في النضال من أجل مجتمع عادل ومنصف.

(5) نيشا ثابليال، (2006م):

هدفت هذه الدراسة والتي بعنوان (التعليم، المجتمع المدني والتغير الاجتماعي_ دراسة حالة للحركة الاجتماعية البرازيلية) لمعرفة أثر التعليم والمجتمع المدني على التغير الاجتماعي من خلال دراسة حركة نحو 1.5 مليون عامل في الريف، الذين لا يملكون أراضي رغم المطالبة، واحتلال الأراضي الصالحة للزراعة غير المستغلة التي يحق لهم قانونا امتلاكها بموجب دستور عام 1988م. وكانت للحركة دور أساس في إعادة توزيع الأراضي الصالحة للزراعة غير المستخدمة لآلاف الأسر الريفية المعدمة، وخلق هوية إيجابية جديدة لسكان الريف من خلال قيمهم الثقافية والمعرفية والحكم الذاتي. وبذلك أصبحت الحركة نموذجا عالميا ونهجا مستداما أكثر إنصافا في التنمية. وقد لعبت فلسفة وممارسة التعليم وديمقراطيته واستجابة العديد من المتعلمين في المناطق الريفية دورا رئيسا في توسيع واستدامة هذه الحركة الشعبية. مما أدى إلى تحسين نوعية السياسة التعليمية والبرامج للأطفال في المناطق الريفية والشباب والكبار. وقامت الدراسة بإجراء فحص للأيديولوجيات والترتيبات المؤسسية التي شكلت تاريخيا صياغة وتنفيذ سياسات للتعليم الأساسي في المناطق الريفية في البرازيل والعلاقات بين الدولة والسوق والمجتمع ، وبناء الساحات والخطابات والسياسات البديلة للمجتمع المدني المنظم، التي شكلت الجهود المبذولة حاليا من قبل الحكومة الاتحادية لتطوير سياسة التعليم في المناطق الريفية وطنية. وتوصلت الدراسة للتفاعلات الصغرى بين الدولة في سياق برامج محو الأمية للشباب والكبار في المناطق الريفية في ولاية ريو دي جانيرو. وحث الإمكانيات لتوسيع المشاركة في صياغة السياسات وتنفيذها للتعليم الأساسي، إضافة لتنظيم المجتمع المدني، وتطوير المجتمعات الريفية، والمربين، والمتعلمين. مع أهمية معرفة الآثار المترتبة على الطرق التي نفهم بها النظريات حول دور الحركات الاجتماعية التقدمية في فتح الآفاق التعليمية والسياسية والاجتماعية الجديدة لمجتمع ديمقراطي.

(6) ميشيل ستيفنز (2002م):

هدفت الدراسة والتي بعنوان (وجهة جهود التعليم والتغير الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني) على دراسة دور التعليم وعمليات التغير الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني، وارتكزت على فرضية أن التعليم العام هو عنصر أساس للتغير الاجتماعي. خاصة أن التعليم يمكن أن يسهم في نقد نموذج الشركات المهيمنة في كندا ويجعل المواطنين أكثر نشاطا. كما يمكن أن يساعد أيضا في إنشاء بيئة

مواتية لتحقيق تغييرات منهجية. وترى الدراسة أن المجتمع المدني من خلال منظماته يلعب دورا قياديا في المجتمع ليصبح أكثر عدلا ومجتمعا صحيا. وتدرس التعليم العام عبر هذا الاتجاه.

وهدفت الدراسة إلى:

(1) استكشاف أهمية التعليم غير الرسمي والرؤى الإنسانية الجذرية للتغيير الاجتماعي. والأسئلة الأساسية المستخلصة من هذا الهدف هي ما هي خصائص وقيم المجتمع الإنساني المستقبلي؟ وهل التعليم مهم لهذه الرؤية؟

(2) إثبات الدور الذي يمكن أن يلعبه التعليم في عمليات التغيير الاجتماعي. وهذا الهدف يتحقق عن طريق طرح كيفية التعليم المستخدمة في آليات التغيير الاجتماعي المختلفة من قبل مختلف وكالات المجتمع المدني؟

وتوصلت الدراسة للأسئلة التالية:

(1) ما هو دور الحكومة والقطاع الخاص في أعمال منظمات المجتمع المدني؟ حيث وجدت الدراسة أن دورها ينطوي في تمويل جزء من جهودهم، ولماذا تهتم القطاعات الأخرى بذلك إذا تحول النموذج الذي ينطوي على التخلي عن السلطة و/ أو الربح؟ وكيف يمكن أن يتم شجب تأثير الهيمنة على العالم بالطريقة التي تتبعها الشركات والحكومات ضد منظمات المجتمع المدني؟

(2) ما هو نوع الآليات والهياكل المبتكرة التي يمكن أن تساعد على خلق مساحة لإشراك الناس العاديين في خلق معرفة صحيحة للجمهور بالنظر إلى العديد من القيود على حياتهم، ولا سيما في المناطق الحضرية؟ ويرى الباحث أن هذه الأسئلة سوف تساعد على تفعيل النموذج الإنساني.

كما توصلت الدراسة إضافة إلى أن حقل التعليم العام به العديد من التخصصات، إلا أن هنالك ندرة في الأدب في التعليم العام كحقل متميز. فاقترحت الدراسة أن وكلاء التغيير الاجتماعي يمكن أن يستفيدوا كثيرا من النماذج الخطابية والبحوث التي يمكن استخدامها من قبل المعلمين على تصميم وتنفيذ حملات التوعية الناجحة، التي ترتكز على أسس فلسفية وآليات التغيير الاجتماعي المنصوص عليها في هذه الدراسة.

الدراسات الإفريقية:

(1) ماتلالا ماسيللو يفون (2011م):

هدفت هذه الدراسة والتي بعنوان (دور العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية الأخلاقية) لمعرفة العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية الأخلاقية من خلال العملية التعليمية، وركزت على التنمية الأخلاقية باعتبارها ظاهرة عالمية وعنصر مهم في التنمية الذاتية واكتساب القيم والمعايير الاجتماعية من خلال التعليم والتنشئة الاجتماعية داخل الهياكل الاجتماعية، وخاصة للمراهقين في مجتمع جنوب أفريقيا الحالي، الذي يتميز بقيم التعددية والتغير الاجتماعي والسياسي والاقتصادي الذي كذلك يجعل قضية الفرد والقيم معقدة وصعب؛ حيث أن المراهقين الذين ينشأون في جنوب أفريقيا يواجهون العديد من المشاكل الاجتماعية مثل الكحول وتعاطي المخدرات، والمشاكل الجنسية، ووباء فيروس نقص المناعة البشرية (الإيدز)، والفقر، وحمل المراهقات والعنف والتفكك الأسري.

هدفت هذه الدراسة إلى معالجة تأثير العوامل الاجتماعية على التنمية الأخلاقية للمراهقين السود في جنوب أفريقيا من خلال دراسة الأدب باستخدام المنهج التفسيري لتوفير إطار مفاهيمي لتحقيق الدراسة التجريبية، وشملت العينة ثمانية عشر من المراهقين السود، الذين يدرسون في مدرسة في بلدة تشواني، جوتنج على عدد متساو من الفتيان والفتيات. واستخدمت استراتيجيات لتحديد معلومات المشاركين الغنية، وقد تم جمع البيانات عن طريق المقابلات المنظمة شبه الفردية باستخدام الأسئلة الأخلاقية والمقابلات لمجموعات التركيز، وتم تحليل البيانات عن طريق تحليل المحتوى، وكان يستخدم نموذج غوبا لتعزيز المصداقية .وشملت التدابير لضمان البحث الأخلاقي موافقة من وزارة غوتنغ التربية والتعليم ومدير المدرسة وأولياء الأمور .

واوصت الدراسة بما يلي:

(أ) تصميم استراتيجيات لإدماج قيم السلوك الأخلاقي في المنزل أو في الأسرة تكون مناسبة من حيث التطور الأخلاقي للمراهقين.

(ب) الانضباط هو واحد من طرق المجتمع لتعليم المتعلمين السلوك الأخلاقي الذي وافقت عليه مجموعة اجتماعية معينة. حيث أن الانضباط تأثيره أكثر إيجابية عندما يكون ثابتا.

(ج) وضع استراتيجيات لإدماج قيم السلوك الأخلاقي في المدرسة من خلال برامج التعليم مثل القيم والسلوك الأخلاقي، ينبغي أن تدرج في المناهج الدراسية.

(2) ويندي د. س. رالينجيتا (2008م):

تتناولت هذه الدراسة والتي بعنوان (وضع ناميبيا بعد تحقيق الاستقلال عن جنوب أفريقيا في عام 1990)؛ وهدفت لمعرفة أثر الاصلاحات التعليمية بعد الاستقلال على المجتمع؛ حيث بدأت الحكومة الناميبية في الإصلاحات التعليمية. وبنيت هذه الإصلاحات على فلسفة جديدة للتعليم باعتباره يلعب الدور التحويلي والتغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي في مرحلة ما بعد الفصل العنصري، وارتكزت برامج التعليم على المعلم باعتباره حجر الزاوية لهذه الإصلاحات، وركزت على المتعلم وتربيته والتفكير النقدي من أجل تغيير جذري في التعليم، وبحثت الدراسة هذا الوضع من منظور جديد؛ إذ تجاوز فهم المعلمين الجوانب التقنية لمنهجية التركيز على المعتقدات التي حول التعليم والتدريس، اعتمد الباحث مفهوم ستيك لدراسة الحالة الذي يؤكد على "وحدة من الدراسة"، ويتضمن فكرة النظام المحيط، واستخدمت الأساليب النوعية، بما في ذلك المعلمين والمقابلات الرئيسة ومجموعات التركيز، والملاحظات الصفية، والمقابلات على المستوى الوزاري، وتحليل الوثائق، وتم استخدام الترميز الاستنباطي والاستقرائي لتعميم وتحليل الموضوعات من أجل تطوير تصور عن الغرض التعليم، ودور المعلم، وجودة التعليم بين المعلمين وعلى مستوى السياسات، وتم فحص الاختلافات بين المعلمين والمقارنة بين أداء المعلمين ووثائق السياسات.

وأظهرت النتائج أن معتقدات المعلمين في كثير من الأحيان تتفق مع الأفكار المطروحة في وثائق السياسات، ولكن مع اختلافات في بعض المجالات الرئيسة، وكشفت الدراسة أيضا التحديات التي تواجه المعلمين في محاولة التعليم وفقا لمعتقداتهم، وتتم مناقشة الآثار المترتبة على التنمية المهنية.

(3) هبيرت أوزوالد كويست (1999م):

تبحث هذه الدراسة والتي بعنوان (التعليم الثانوي وبناء الدولة في غانا، 1951—1991) من منظور تاريخي، فهدفت إلى معرفة دور التعليم في بناء غانا منذ الاستقلال وحتى 1991م، وحللت الطرق التي كان يعتمد عليها حكام ما بعد الاستقلال للتعليم الثانوي باعتباره وسيلة متكاملة لبناء الدولة وتنمية القوى البشرية؛ حيث ظهر كوامي نكروما باعتباره السياسي "الممثل الرئيس" بالنسبة للمشاريع القومية المبتكرة، وخاصة في مجال التعليم الثانوي. فوجدت الدراسة أن التعليم الثانوي يتمتع بتأييد شعبي بين كل جماعات المصالح والنخبة المثقفة، والكنائس والدولة والقيادة السياسية، وكذلك الجماهير. وكان الكاكاو هو المصدر الرئيس للتمويل وحتى عام 1970م، وأصبح دعم المانحين الدوليين حاسما بعد عام 1987م. وعلى الرغم من القيادة السياسية المتغيرة والاقتصاد الغاني المتدهور بين 1966م و 1981م، وتمتع التعليم الثانوي بتمويل مستمر وثابت من الدولة التي سيطرت عليه من خلال التخطيط والتوجيه، وكذلك التوسع والتفريق بين التعليم الثانوي الخاص والعام. وبحلول عام 1961م توصلت الكنيسة والدولة إلى تسوية مؤقتة قصيرة من احتكار الدولة للتعليم. فكانت المقاومة من رئيس الأساقفة الكاثوليك في كيب كوست ضد قانون التعليم لعام 1961م، الذي حد من ملكية الكنيسة للمدارس الثانوية ودورها الريادي في التعليم، إلا أن الكنيسة كانت حاسمة في الحفاظ على دور الكنائس في تطوير التعليم. وأكدت الدراسة أيضا أن حكام ما بعد الاستقلال عملوا على إصلاح التعليم الثانوي ضمنيا ومعالجة الاختلالات في الجنس والطبقة والإقليم وتوزيع الموارد. وترجمت السياسات إلى مشاريع هدفت للتوسع وزيادة البنية التحتية الكبيرة، والتخلص من القيود المالية؛ على الرغم من إصلاحات المناهج الدراسية الواسعة التي حققت نجاحا معتدلا، في حين تأثرت الإصلاحات الشاملة التي هدفها الأفرقة بإصرار النخبة الدائم على امتياز الوصول والسيطرة وسياسات أكثر شمولا وشعبوية الدولة التي كتبها كوامي نكروما (1951–1966م) وجيري رولينجز في وقت لاحق (1987—1991م). وتوصلت الدراسة إلى أنه عقب الإصلاحات الهيكلية اعتبارا من عام 1987م، أصبح التعليم الثانوي ذا توجه عالمي. وأصبح انتقائيا على مستوى رفيع. بينما كان يمارس التعليم الفني الثانوي قليلا. وبقي التركيز العالي على مدارس النخبة الثانوية في كيب كوست.

الدراسات العربية:

عصام إبراهيم أحمد الشافعي (2013م):

عنوان دراسته:(نظريات علم اجتماع التربية وقدرتها على تفسير الظواهر التربوية المستحدثة) وهدف لمعرفة مدى قدرة نظريات علم اجتماع التربية على تفسير الظواهر التربوية المستحدثة بالمجتمع المصري، واستخدم الباحث في هذه الدراسة المنهج الوصفي باعتباره مجموعة من الإجراءات البحثية التي تتكامل لوصف الظاهرة أو موضوع البحث، اعتمادا على جمع الحقائق والمعلومات وتصنيفها وتحليلها تحليلا دقيقا وكافيا لاستخلاص دلالاتها، والوصول إلى نتائج أو تعميمات عن الظاهرة أو الموضوع . محل البحث . كما استخدم الباحث منهج التحليل النقدي المتبع عند علماء اجتماعيات التربية النقديين، ويقوم منهج التحليل النقدي لهؤلاء العلماء على الأفكار النظرية وتفسير نشأتها وتطورها في علاقتها بالبيئات الاجتماعية والسياسية التي أحاطت بنشأة وتطور هذه الأفكار.

وأهم النتائج:

1- إن البداية الأولى لعلم اجتماع التربية جاءت عن طريق بعض العلماء الأوائل من المسلمين أمثال: الغزالي، محمد بن سحنون، أبي نصر الفارابي، ابن تيمية، عبد الرحمن بن خلدون، وابن الأزرق.

2- وبعد فترة من الزمن جاءت البدايات الرسمية لعلم اجتماع التربية على يد عدد من العلماء وأهمهم: أميل دوركايم، ماكس فيبر، هربرت سبنسر، كارل مانهايم وتالكوت بارسونز.

3- علم اجتماع التربية هو فرع من أصول التربية يمثل الأصول الاجتماعية للتربية ويهتم بدراسة النظام التربوي وعلاقته بالمجتمع على المستوى المحلي والمستوى العالمي، وبدأ تحت مسمى علم الاجتماع التربوي ثم اجتماعيات التربية ثم علم اجتماع التربية.

4- توجد مجموعة كبيرة جدا من نظريات علم اجتماع التربية على الساحة التربوية بداية بالاتجاهات الوظيفية ومرورا بالمداخل الماركسية ثم النظريات النقدية.

الدراسات المحلية:

(1) محمد حسن بشير (2007م):

ركزت هذه الدراسة والتي بعنوان (دراسة المتغيرات التربوية الاجتماعية والتحصيل الدراسي لدى التلاميذ النازحين من وجهة نظر المعلمين والتلاميذ وأولياء الأمور). هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على التغيرات التربوية الاجتماعية التي تطرأ على الأسر بسبب النزوح وأثر ذلك على النازحين ومعرفة مدى تكيف التلميذ مع البيئة التربوية الجديدة بمعسكرات النازحين، والتعرف على دور أولياء الأمور في مساعدة التلاميذ في التحصيل الدراسي ومعرفة كيفية أداء المعلمين لدورهم في المعسكرات، وهل توجد فروق تعزى للنوع في التحصيل الدراسي والتعرف على دور وزارة التربية في المعسكرات.

توصلت الدراسة إلى نتائج تتلخص في أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في اتجاهات المعلمين نحو المتغيرات التربوية الاجتماعية تعزي إلى النوع، كما تتسم اتجاهات أولياء الأمور نحو المتغيرات التربوية الاجتماعية بالسلبية. وتوجد علاقة ارتباطية موجبة بين المتغيرات التربوية الاجتماعية والتحصيل الدراسي، كما لا توجد فروق ذات دلالة احصائية في اتجاهات المعلمين والمعلمات نحو متغيرات الدراسة تعزى للمكان المعسكر، ويتسم دور وزارة التربية في الولاية بالايجابية نحو تحسين البيئة الدراسية بالمعسكرات.

ومن أهم توصيات الباحث التي ركز عليها أن تقوم المدرسة بتنمية تصور الناشئة للانتماء للوطن وتعمير وجدانهم بحبه والاعتزاز به وتعريفهم بتاريخه وحضارته وتفجير طاقاتهم من أجله وعزته. والرعاية التربوية الكاملة من وزارة التربية الولائية بتعين مشرفين اجتماعيين ونفسيين للعمل بمدار المعسكرات لمعالجة كثير من الظواهر وسط التلاميذ النازحين. كذلك تهئية بيئة المعسكرات من الناحية التربوية والاجتماعية لتحقيق الاستقرار النفسي للتلاميذ ويساهم ذلك في تقوية مستواهم الدراسي.

(2) أزاهر آدم إبراهيم يحيى (1997م):

جاء هذا البحث بعنوان (دور المؤسسات التربوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية شمال دارفور). هدف البحث إلى تتبع واقع التعليم في ولاية شمال دارفور لمعرفة الأسباب التي أدت إلى عدم مواكبته للنهضة التعليمية في مناطق السودان المختلفة،أيضا محاولة معرفة دور المؤسسات التربوية في إحداث النهضة الاجتماعية والاقتصادية والوعي الصحي، ودراسة العوامل التي يمكن أن تساعد في الاستفادة من إمكانيات المؤسسات التربوية في تطوير المجتمع المحلي. كما استخدمت الباحثة المنهج الوصفي والمنهج التاريخي.

وأهم النتائج التي توصل لها البحث هي أن التعليم في ولاية شمال دارفور تطور في السنوات الأخيرة بعد فترة ركود دامت عشرات السنين ولكن التطور كان كمياً وليس كيفياً مما انعكس على مخرجات العملية التعليمية، واتضح أيضا أن التعليم يعاني من مشاكل عديدة منها نقص الكتب والمعدات ويرجع ذلك إلى ضعف الميزانيات، كما أن نشاط محو الأمية وتعليم الكبار قد بدأ متاخر في الولاية، الا أنه ساهم وبصورة فاعلة في تطوير وتقدم الولاية اجتماعياً واقتصادياً وثقافياً وصحياً.

1-2-3-5 التعليق على الدراسات السابقة:

صنفت الباحثة الدراسات السابقة إلى أربعة أجزاء، وهي الدراسات الأجنبية، الأفريقية، العربية، والمحلية. وهنالك بعض الدراسات السابقة وآخرى ذات صلة. وقد بينت هذه الدراسات ما يلي:

1/ اهتمت بعض الدراسات بمناقشة التعليم والتغير الاجتماعي (وينغ أون، وميشيل ستيفنز) بينما ركزت آخرى على الثقافة الشعبية والديمقراطية التشاركية والتغير الاجتماعي (ثاديو ستيد)، وهذه الدراسات تتفق مع دراسة الباحثة في جانب التعليم والتغير الاجتماعي.

2/ ركزت بعض الدراسات على دراسة التعليم- المجتمع المدني- والتغير الاجتماعي (نيشا ثابليال).

3/ تعددت أدوات البحث المستخدمة في الدراسات السابقة، دراسة استكشافية (لورا اليزابيث)، كما استخدمت بعض الدراسات أكثر من أداة مثل دراسة (ماكو تو، دراسة الحالة، المقابلات)، ودراسة (ماتلالا ماسيللو، المقابلات وتحليل المحتوى)، ودراسة (وينـدي د. س، دراسة الحالة، المقابلات، الترميز

الاستنباطي والاستقرائي، وتحليل الموضوعات). وتتفق دراسة الباحثة مع هذه الدراسات إذ استخدمت الاستبانة، المقابلات ودراسة الحالة.

4/ ركزت بعض الدراسات على الاصلاحات التعليمية، وأن التعليم يلعب دور في التغيير الاجتماعي، والاقتصادي والسياسي (ويندي د. س).

استفادت الباحثة من الدراسات السابقة وأدواتها ونتائجها في تحديد رؤيتها الشاملة، وتدعيم منهجية البحث مع الاطلاع على تجارب عالمية لدراسة التغير الاجتماعي من نواحي مختلفة. أما ما يميز هذه الدراسة فهو تركيزها على دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان، الشئ الذي لم تتطرق له الدراسات السابقة، كما تعد إضافة للمكتبة البحثية السودانية، والبحث العلمي لحداثتها ومنهجيتها المختلفة.

الفصل الثالث

التعليم الثانوي بالسودان

النشأة والتطور

الفصل الثالث

التعليم الثانوي بالسودان– النشأة والتطور

تمهيد:

يلعب التعليم دورا كبيراً في حياة الناس، وتغييرها، وتطورها نحو الأفضل. ومن خلال التربية والتعليم تبني الأمم حضارتها، وتحافظ على دينها، وإرثها، وثقافتها، وقيمها، وتقاليدها. ويعتبر التعليم استثماراً بشرياً ذو مردود اجتماعي، واقتصادي، وثقافي. فعبره تتحقق حاجات الأفراد الشخصية، والمعرفية، والثقافية. كما يطور مهاراتهم المهنية ويسهم في إعدادهم لسوق العمل؛ غير أنه يكسبهم القدرة على التواصل الفاعل مع بيئتهم ومحيطهم الاجتماعي، والتواصل مع الشعوب الأخرى من خلال دوره المتنامي بالتجديد المستمر وتحقيق ما يتطلعون له. وتستعرض الباحثة من خلال هذا الفصل تاريخ التعليم في السودان منذ بداياته وحتى فترة البحث عام 2010م. وتركز الباحثة لضرورات البحث على التعليم الثانوي.

خلفية تاريخية:

يعتبر تاريخ التعليم بأشكاله التقليدية في السودان وكغيره من الشعوب الأخرى قديما قدم هذه الشعوب، لأنها كانت تحتاج لأن تنقل موروثها، وخبراتها الحياتية، ومهاراتها للأجيال الجديدة. وتطور هذا التعليم بدخول العرب والإسلام السودان وتوسع بانتشار الخلاوي والمساجد. وتشير العديد من الدراسات ومن بينها بشير(1970م، ص 21) إلى أن النواة الأولى للتعليم النظامي الحديث على النهج الغربي، قد وضع إبان الحكم التركي المصري بواسطة إدارة ذلك الحكم، وجمعيات التبشير المسيحي.

وتعتبر الخَلوة أقدم مؤسسة تعليمية نشأت في السودان، وما زالت تمارس رسالتها في تعليم القراءة، الكتابة، الحساب، القرآن الكريم والحديث الشريف، ومبادئ الطريقة الصوفية التي يتبعها شيخ الخلوة.

لقد ظهرت الخلوة بجهود شعبية لتخدم القبائل العربية التي استقرت في السودان الشمالي، ولكن سرعان ما وجدت الدعم من سلاطين مملكة سنار خلال فترة حكمهم للبلاد، أما في العهد التركي المصري (1820م_1885م) فقد شهد السودان نظاماً تعليمياً حديثاً على الطراز الأوربي؛ خاصة فترة محمد علي باشا الذي كان مهتماً بالتعليم كثيراً؛ وفي عهده بعث عدد ستة من الطلاب السودانيين لدراسة الزراعة في مصر، وكذلك إلى الأزهر الشريف؛ حيث أنشأ رواق السنارية. (الحوري، 1996م، ص 20)

أما في عهد الدولة المهدية (1885م_1898م) فقد تدهور التعليم لانشغال الدولة بالجهاد وحماية الدولة الإسلامية؛ بل كانت هنالك ثلاثة مراكز تعليمية في عهد الخليفة عبد الله التعايشي إذ ازدهرت في المهدية ثلاثة مراكز للتعليم في كل من أم درمان، دنقلا، وشرق السودان (الحوري، 1987م، ص 7) وضَعُفَ دور الخلاوي.

أما في عهد الحكم الإنجليزي المصري (1898م _1956م)، ومنذ بداياته الأولى فقد عادت البلاد إلى نظام التعليم الحديث بالإضافة إلى التعليم الديني الإسلامي التقليدي (الخلاوي) في شمال البلاد، بينما ظل جنوب السودان، وجبال النوبة يعتمدان على رجال الكنائس المسيحية في التعليم والتبشير بالدين المسيحي. (الحوري، 1996م، ص 23)

وتعتبر كلية غردون التذكارية النواة الأولى للتعليم في السودان، "وقد ظهرت المدرسة الثانوية في مباني كلية غردون التي تم افتتاحها رسمياً في 8 نوفمبر 1902م " (السيد،1990 م، ص 122) "وطبق نظام المدرسة الثانوية بشكلها المتكامل في كلية غردون في عام 1905م " (بشير،1970م، ص 92). واهتدت المدرسة الثانوية كغيرها من المدارس الأخرى بأهداف جيمس كري، وكانت مدة الدراسة أربع سنوات لتخريج المهندسين والمراقبين والمساحين ومعلمي المدارس الأولية والمترجمين، أما البنات فقد تأخر تعليمهن الثانوي حتى عام 1946م بافتتاح أول صف ضم اثنتي عشرة بنتاً في مدرسة البنات الوسطى بأم درمان (السيد،1990م، ص ص 126، 185) .

واستمر القسم الثانوي بكلية غردون يؤدي رسالته فبلغ طلابه في عام 1918م 86 طالباً، وعندما حل عام 1924م أصبحت كلية غردون مدرسة ثانوية بحتة وانفصل منها القسم الصناعي والابتدائي (تقرير اللجنة الدولية، 1956م، ص 5).

"وفي عام 1937م تقرر ربط مناهج كلية غردون بامتحان الشهادة الثانوية بجامعة كمبريدج البريطانية والحصول على هذه الشهادة يؤهل الطالب للدراسات العليا في الكليات الجامعية أو في الجامعات البريطانية الأخرى" (سلمان، 2002م، ص 38). " وكان عام 1938م هو أول عام امتحن فيه طلاب الثانوي بكلية غردون لشهادة كمبريدج، وهو العام الذي بلغ فيه طلاب الكلية 357 طالباً" (السيد، 1990م، ص ص151_ 157).

"وفي عام 1937م _ أيضاً دعت حكومة السودان لجنة دي لاور لزيارة السودان حيث وضعت تقريراً دعا إلى إنشاء مدارس ثانوية جديدة في مناطق مختلفة من البلاد " (بشير، 1970م، ص ص 215_ 227). واستمرت المدرسة الثانوية واحدة حتى عام 1946م حيث نقلت لأم درمان وقسمت إلى مدرستين هما: وادي سيدنا وحنتوب. وفي عام 1950م أنشئت مدرستا خورطقت ورمبيك. أما البنات فلقد أنشئت مدرسة بأم درمان في عام 1946م، وجلست طالباتها لشهادة كمبريدج عام 1949م، وكان عددهن 13طالبة (المركز القومي للمناهج، 2004م، ص 5). وعندما جاء عام 1955م كان التعليم الثانوي قد شهد توسعا ملحوظا؛ إذ كانت هنالك 9 مدارس ثانوية حكومية بلغ عدد طلابها 2,275 طالباً (تقرير اللجنة الدولية، 1956م، ص 6).

"وشهدت سنة 1955م زيارة اللجنة الدولية للتعليم الثانوي برئاسة متى عقراوي لتبحث في مشكلات التعليم الثانوي وسبل تطويره ووضعت اللجنة تقريرها؛ إذ نادت بإعداد نظام تعليمي ثانوي مرن عريض، متنوع الأغراض يستطيع أن يهب التلاميذ المختلفين في المواهب برامج وأوجها للنشاط تساعد في تربيتهم الحقة من الأوجه العقلية والصحية والاجتماعية كما نادت بتغيير السُّلَّم التعليمي لـ 3،3،6" (تقرير اللجنة الدولية، 1956م، ص 14).

وفي عام 1961م وضعت خطة التعليم الخمسية التي نادت بالتوسع في التعليم الثانوي وتعريب مناهجه وهي أول خطة تعليمية بعد الاستقلال، وفي 1965م بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي 21 مدرسة وبها 7,200 طالب وطالبة (الإحصاء التربوي، 1965م، ص 7). وفي نفس العام 1965 تم افتتاح معهد المرحلة الثانوية وتم عقد مؤتمر المناهج والتعريب في أكتوبر 1964م وطالب بتعريب مناهج التعليم الثانوي، وتم ذلك ابتداء من العام الدراسي 1965 / 1966م (السيد،1990م، ص 237). ولما جاء العام الدراسي 1969/1968م بلغ عدد المدارس 97 مدرسة وبها 247,.34 طالبا وطالبة وبلغ عدد المعلمين 1,974 معلما ومعلمة (الإحصاء التربوي،1980م، ص 12) .

تمثل هذه الفترة فترة الحكم المايوي الذي بدأ حكمه بمؤتمر التربية القومي في أكتوبر 1969م، وأبرز ما نادى به توسع التعليم الثانوي وتغيير السلم التعليمي والاهتمام بالتعليم الفني وهذه الفترة من أكثر الفترات التي حظي فيها التعليم الثانوي بتوسع كمي كبير.

وحدثت ثورة تعليمية أخرى في التعليم العام لسنة 1991م، وتم تغيير النظام التعليمي في الهيكل والمحتوى. وهذا النظام مستمر إلى الآن، وتم تقسيمه إلى ثلاث مراحل، وهي: (تقرير السودان لمؤتمر التربية الدولي، ص 8-9)

1_ مرحلة التعليم قبل المدرسي ومدتها سنتان، يقبل لها الأطفال في سن الرابعة من الجنسين، وتتمثل في الخلاوي التقليدية ورياض الأطفال.

2_ التعليم الأساسي ومدته ثمان سنوات، ويبدأ من سن السادسة.

3_ المرحلة الثانوية ومدتها ثلاث سنوات.

أصبح التعليم قبل المدرسي بداية مراحل السلم التعليمي الجديد بموجب قرار مجلس الوزراء رقم 1799 بتاريخ 4 نوفمبر 1990م. أما مرحلة الأساس فقد وفرت سنة دراسية في التعليم العام. وتغيرت سن القبول لمرحلة الأساس من 7 سنوات إلى 6 سنوات، وذلك بموجب توصية مؤتمر سياسات التعليم العام 1990م، وقد تم تطبيق نظام السلم الجديد منذ العام 1991م. أما المدرسة الثانوية فقد أوصت استراتيجية التربية السودانية في ديسمبر 1991م، ومؤتمر سياسات التعليم 1990م بتغيير نمط المدرسة الثانوية التقليدية وإنهاء الثنائية في التعليم الثانوي. والمدرسة الثانوية الجديدة متعددة المساقات، وموحدة الشهادة، ومدتها ثلاث سنوات يقبل لها الناجحون ممن أكملوا مرحلة الأساس.

السياسات التعليمية في السودان:

تعد السياسات التعليمية جزءاً من السياسة العامة للدولة، ولا تنفصل عنها، وكل منهم يؤثر ويتأثر بالآخر، وتضع الدول الاستراتيجيات والسياسات التعليمية التي يجب أن تتوافق مع النظام السياسي ورؤاه المجتمعية، وما تتطلبه جميع القطاعات في عمليات التنمية العميقة داخل هذه الدول، وبما أن التعليم من أكثر القطاعات تأثيرا في حياة الشعوب، تهتم الحكومات المختلفة بوضع السياسات العامة التي يسترشد بها؛ لتحقيق الأهداف المرجوة منه.

وتشير معظم الدراسات ومن بينها عثمان(2002م، ص 10) إلى أنه وضعت النواة الأولى للتعليم النظامي على النهج الغربي في السودان أبان الحكم التركي المصري بواسطة إدارة ذلك الحكم، وجمعيات التبشير المسيحي، وكان التعليم السائد في تلك الفترة هو التعليم الديني، وأهداف التعليم (آنذاك) هي التفقه في الدين والتصوف.

تعبر أول هذه الأهداف التعليمية، والتي وضعها جيمس كيري عن السياسات التعليمية للدولة، وتتلخص في الآتي: السيد(1990م، ص 115)

1_ خلق طبقة من الحرفيين الأكفاء، غير موجودة البتة في ذلك الوقت.

2_ نشر التعليم الكافي بين جماهير الشعب؛ لتمكينهم من فهم الجهاز الحكومي.

3_ خلق فئة قليلة العدد من الإداريين قادرة على شغل مناصب حكومية عديدة بعضها إدارية وبعضها تقني في طابعه.

وفي 1947م وضعت أهدافاً لتطوير التعليم تتلخص في: عثمان(2002م، ص 23)

1_ تغيير سياسة التعليم من سياسة تضع في الاعتبار الأول تخريج طلاب لملء الوظائف العامة إلى سياسة ترمي إلى تعليم المواطن ليطور أخلاقه، وغرس الحضارة فيه، وغرس روح المسؤولية والاعتماد على النفس والإقدام والمبادرة فيه.

2_ تعميم المدارس الأولية في شتى أنحاء البلاد، وتشييد مدارس وسطى في جميع المدن الكبرى، وتأسيس مدارس ثانوية لتخريج الطلاب اللازمين للعمل بالحكومة أو ممارسة الأعمال الحرة.

3_ اتباع مبدأ اللامركزية في إدارة التعليم حتى تستطيع الحكومات المحلية تكييف سياسة التعليم وبرامجه وفقاً لحاجيات البيئة المحلية.

4_ تخفيض تكاليف التعليم، وذلك بتشييد مبانٍ بسيطة، وزيادة عدد التلاميذ في المدارس، وتخفيض المصروفات والمجهودات على الأبحاث والتجارب العلمية، والتوسع في استخدام المعلمين السودانيين في المدارس الثانوية.

أما بعد استقلال السودان فكانت أول أهداف وضعت في عام 1958م، وتلخص أبرزها كما أورها السيد(1990م، ص ص 217_218) في الأتي:

1_ نقل التراث القومي والإنساني إلى الجيل الجديد في روح من المراجعة المتواصلة.

وفي خلال فترة الحكم العسكري الأول بعد الاستقلال وهو نظام عبود (1958_1964م) حاولت الحكومة أن تهتدي بما جاء في تقارير اللجان السابقة، وكان التعليم الثانوي يهدف إلى إعطاء الغالبية العظمى تعليما مكتمل الأجزاء ومستمدا من بيئة التلاميذ الاجتماعية والاقتصادية، ومعدا إياهم للانخراط في نوع العمل الميسور في كل أقاليم البلاد مع تهيئة فرص التعليم

الأكاديمي والفني، إلا أن التنفيذ لم يكن ميسورا لضيق الإمكانات وعدم الاستقرار السياسي والاهتمام بالتوسع الكمي وليس الكيفي (أحمداني، 2000م، ص 34).

وحدد مؤتمر التربية القومي (1968،ص ص 2،3) السياسة التعليمية من خلال الأهداف التي وضعها للتعليم وسبق الإشارة لها .

وجاء مؤتمر المناهج التعليمية (1984م، ص ص6،7) ووضع أهدافاً للتعليم تتمثل في الأتي:

1_ تنشئة المواطن السوداني الصالح لأمته ووطنه، الذي يدين بالعبودية لله سبحانه وتعالى في كل المناحي العقيدة والشريعة أخلاقا وسلوكا.

2_ تنمية قدرات المواطن العقلية والخلقية والجسمية تنمية متوازنة تعينه على تمييز الحق، وفعل الخير وتذوق الجمال، وتربية النشء على حب المعرفة والتدبر ومنهجية الفكر واستقلاله، وغرس روح الابتكار والإبداع والتحلي بمكارم الأخلاق المستمدة من الدين الإسلامي الحنيف.

3_ ترقية الحياة الاجتماعية التي تقوم على الإيمان بكرامة الإنسان وحريته، وعلى المساواة والإخاء بين الناس وتلتزم بالشورى والتعاون، وتنشر دواعي التسامح والتراحم بين أبناء الوطن، وتحفظ كيان الأسرة كقوام للمجتمع المعافى، وترعى روابط الجوار والقربى، وتؤدي إلى التماسك والوحدة وتحرر العلاقات الاجتماعية من الجهل والتخلف والتعصب.

4_ إعداد الناشئة بالتخصصات العلمية والمهنية التي تكفي حاجيات المجتمع وتؤدي لحماية الدولة وعمارة الأرض، وذلك بغرس حب العمل وإتقانه وبتوظيف القدرات وتوجيهها لتنمية موارد البلاد الاقتصادية.

5_ غرس حب الوطن والولاء له والنصيحة من أجله والاعتزاز بتاريخه وتراثه الأصيل ولغته العربية، والحفاظ على شخصيته الإفريقية العربية الإسلامية وانتمائه إلى المجتمع الإنساني الواسع من أجل التعاون والتضامن والصداقة و السلام بين الشعوب.

ومع تغير النظام السياسي في 1989م، كان لا بد له من تغيير في السياسات التعليمية كغيرها من المجالات التي شملتها الإستراتيجية القومية الشاملة 1990م، والتي أقرها مؤتمر سياسات التربية والتعليم في سبتمبر 1990م؛ إذ وضع أهدافاً للتعليم وردت في مؤتمر سياسات التعليم (1990م، ص 137) والتي تتلخص في التالي:

1_ العمل على ترسيخ العقيدة الدينية عند النشء وتربيتهم عليها، وبناء سلوكهم الفردي والجماعي على هدى تعاليم الدين بما يساعد على تكوين قيم اجتماعية واقتصادية، وسياسية تقوم على السلوك السوي المرتكز على تعاليم السماء.

2_ تقوية روح الوحدة الوطنية في نفوس الناشئة، وتنمية الشعور بالولاء للوطن، وتعمير وجدانهم بحبه والبذل من أجل رفعته.

3_ بناء مجتمع الاعتماد على النفس، والعمل على تفجر الطاقات الروحية والمادية الكامنة في البلاد وإشاعة الطموح لاستعادة دورنا الحضاري كأمة رائدة ذات رسالة.

4_ تنمية القدرات والمهارات الفردية وإتاحة فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة بما يمكن من التوظيف الأمثل لإمكاناتهم خدمة للتنمية الشاملة.

5_ تنمية الحس البيئي لدى الناشئة وتبصيرهم بأن مكونات البيئة من نعم الله التي يجب المحافظة عليها وتنميتها مع حسن توظيفها تجنباً للجفاف والتصحر والكوارث البيئية الأخرى.

أهداف التعليم الثانوي في السودان:

أول أهداف وضعت للتعليم في السودان كانت قبل الاستقلال؛ أي في عهد الاستعمار البريطاني، إلا أنها لم تصلح، وتتوافق مع حاجات الشعب السوداني لاختلاف البيئة والمجتمع لكل منهم، أما بعد الاستقلال فقد وُضِعَت أهداف للتربية السودانية، ومرت هذه الأهداف بمراحل عديدة ، وعقدت لها المؤتمرات، وكونت لها اللجان، سوف تتبع الباحثة هذه المراحل، أول هذه الأهداف وضعها جيمس كيري (سبق الإشارة لها).

وتم استدعاء اللجنة الدولية في عام 1955م، لإعادة النظر في نظم وأهداف التعليم في السودان، ورأت أن غايات التربية السودانية تكمن في (الحياة الديمقراطية، والقيام بواجباتها عن طريق تنمية الأخلاق والروح الاجتماعية، وغرس مستويات جديدة للإتقان في الأعمال المهنية والفنية، وتنمية الشخصية الكاملة للطالب ذات المقدرة الفكرية. (اللجنة الدولية، 1956م، ص6)

ثم جاءت لجنة متى عقراوي في سنة 1958م، والتي خلصت إلى أن أهداف التربية السودانية هي خلق المواطن الصالح القوي في بدنه، الراسخ في معتقداته الدينية، الراغب في الذود عن وحدة التراب السوداني، البصير بحقوق المواطنة وواجباتها، القادر على كسب عيشه، والمشاركة في التنمية الاقتصادية

للبلاد، الذي يجيد التعبير عن نفسه، وينظر إلى الأمور نظرة موضوعية، والمستقل في تفكيره، الشجاع في أفعاله، الجاد في الاطلاع بمسؤوليته).(حمد،1996م، ص1)

وعقد مؤتمر التربية القومي (1968، ص ص 2،3) والذي حدد أهدافاً للتعليم تتمثل في: النمو الفردي المتكامل، اكتساب المهارات الأساسية، المساهمة في تطوير العلاقات الاجتماعية، المواطنة الإيجابية والمساهمة في الإنتاج والتنمية الاقتصادية. كما وضع معهد التربية بخت الرضا(1988م، ص 14) أهداف للتعليم الثانوي وتتلخص أهم هذه الأهداف في:

1_ أن يتحقق الارتقاء العام والنمو الكامل للطلاب في طور الشباب من النواحي العقلية والجسمية والنفسية والروحية والاجتماعية والقومية.

2_ أن ينمي الطالب في نفسه التفكير العلمي، ويزكي فيه روح البحث والتجريب والاطلاع المفيد، وحب القراءة الحرة المثمرة كوسيلة من وسائل التعليم المستمر مدى الحياة.

3_ أن يعمق الطالب إيمانه بالله وإخلاصه لوطنه وثقته بنفسه وبأمته وبرسالته الإنسانية، والعمل على توحيد الأمة السودانية.

4_ أن يعمق الطالب إيمانه بالدين والعقائد والعبادات والشرائع، حتى يصوغ سلوكه وفقا لذلك، وأن يرسخ الطالب في نفسه انتماءه الإسلامي والمسيحي والعربي والإفريقي.

5_ أن يعمق الطالب معرفته ومفهومه للنظم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بما يزكي فيه روح البذل والنضال للدفاع عن مكاسب الوطن القومية وتحقيق تطلعات الأمة إلى حياة أفضل وأكرم.

وخرج مؤتمر سياسات التربية والتعليم في سبتمبر 1990م بأهداف عامة للتعليم، وعلى ضوء هذه الأهداف وضعت لجنة إصلاح مسار التعليم العام(1990م، ص42) قواعد لتحديد أهداف التعليم الثانوي تلخصت في الآتي:

1_ أن مرحلة التعليم الثانوي تمثل انتقال الناشئة من طور الطفولة إلى طور الرشد الذي تكتسب فيه المعارف والقدرات، التي يحتاج إليها الفرد لمواجهة الحياة بكافة جوانبها وتستقر فيها مواهبه وميوله.

2_ العمل على تطوير التعليم الثانوي في إطار التربية المستديمة، وتنظيمه على قدر من المرونة يكفل الاستمرار والتكامل بينه وبين المراحل التعليمية.

3_ الحرص على النمو المتكامل للتلميذ عن طريق توفير الشروط الضرورية للتنشئة الفكرية والأخلاقية والبدنية والجمالية، وإعداده للحياة في المجتمع وتربية الأجيال الجديدة بروح التسامح واحترام الآخرين وأرائهم وتدريبهم على الحوار الهادئ الرزين والعيش في مجتمع إقليمي ودولي متسامح ومتعاون.

4_ إتاحة تكافؤ حقيقي للفرص بالنسبة لكل فرد وتزويده بأكبر قدر من إمكانات النجاح.

5_ استجابة التعليم الثانوي لاحتياجات التنمية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والعلمية والتقنية.

6_ العمل على تأمين مستوى عالٍ من التدريس واعتبار ذلك مهمة رئيسة في ظروف التوسع الكمي السريع في التعليم الثانوي وفي سياق تعميمه.

7_ الاضطلاع على نحو دائم ومستقر بتقييم وتنقيح وتكييف المناهج الدراسية والكتب المدرسية وطرائق التدريس، وكل عمليات التعلم بغية تحسينه ومواكبته للتقدم العلمي التقني السريع، وما يترتب على ذلك من نمو في المعرفة الإنسانية وتطور في العمليات الزراعية والصناعية وما يتبعها من تغيرات اجتماعية.

8_ إعطاء الاهتمام المتكافئ لكل المواد: أدبي، علمي، تقني على أن تكون المواد منسجمة مع متطلبات البيئة المحلية، وملبية لحاجات المجتمع المتجدد.

وانطلاقا من غايات التربية في السودان التي أقرها مؤتمر سياسات التربية والتعليم 1990م، والتي تضمنتها استراتيجية التعليم العام، واستصحابا لقانون تنظيم التعليم لسنة 1992م، تم وضع أهداف التعليم الثانوي كما يلي: المركز القومي للمناهج(2004م، ص ص 31، 32)

1_ أن تسهم المدرسة في تعزيز وتنمية العقيدة والأخلاق لدى الطلاب، وتبصيرهم بتعاليم الدين وتراثه، وتربيتهم على هديه لبناء الشخصية المؤمنة العابدة لله، المتحررة والمسؤولة، وأن تعمل على تركيز القيم الاجتماعية المؤسسة على دوافع العمل الصالح والتقوى.

2_ أن تزود الطلاب بألوان الثقافة العامة والدراسات الخاصة في الآداب والعلوم والفنون والمهارات والاتجاهات العلمية في التعليم النظري والتطبيقي والتقني والمهني بما يهيئ الطلاب لمواصلة الدراسة بالتعليم العالي وللمشاركة في الحياة العلمية في مختلف القطاعات.

3_ أن تشجع الإبداع وتنمي القدرات والمهارات والاتجاهات المرغوب فيها، وتتيح فرص التدريب على وسائل التقنية الحديثة وتطويرها وتكييفها لخدمة الحق والخير والصلاح، وإعلاء قيمة العمل اليدوي.

4_ أن تنمي التفكير العلمي لدى الطلاب، وتشجع روح البحث والتجريب والاطلاع وحب القراءة الحرة، وتنمي مهاراتهم اللغوية لاكتساب المعرفة وتصنيفها، ومواصلة التثقيف الذاتي.

5_ أن تسهم في تقوية روح الجماعة والولاء للوطن، وتنمية الاستعداد للتعاون والشعور بالواجب والبذل للصالح العام، والمحافظة على الحق العام والخاص، وتعمير الوجدان بحب الوطن والأمة والإنسانية، وتعزيز ثقة الطلاب بأنفسهم وأمتهم ورسالتهم الحضارية.

6_ أن تعمق معرفة الطلاب بتاريخ الأمة وحضارتها ونظمها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية السائدة، بما يزكي فيهم روح الجهاد والدفاع عن العقيدة ومكاسب الأمة بما يحقق تطلعات الأمة في رسالاتها الحضارية.

7_ أن يعد الفتى والفتاة لحياة أسرية مستقرة وفق تعاليم الدين وقيمه.

8_ أن ينمي الوعي البيئي لدى الطلاب، وتعرفهم بمكونات الطبيعة: الماء والأرض والسماء؛ لمعرفة نِعَم الله فيها وجعلهم عناصر فاعلة في حفظها من الفساد وتنميتها وحسن توظيفها.

مما سبق ترى الباحثة أن الأهداف التي تم وضعها للتعليم عموما والثانوي على وجه الخصوص، وسواء كانت أهدافا عامة أو خاصة منذ فترة المستعمر البريطاني، وحتى الآن تعكس بوضوح المصالح السياسية للأنظمة الحاكمة سواء أكانت استعمارية، أو ديمقراطية أو عسكرية؛ كما أنه لم يراع فيها إمكانات تطبيقها المادية والبشرية، والتفعيل الدقيق لها، أما ما يخص أهداف التعليم الثانوي فيلاحظ عليها العمومية وغياب التحديد الدقيق.

التخطيط للتعليم الثانوي بالسودان:

ولكي يحقق التعليم الثانوي جميع أهدافه المرجوة،؛ لا بد له من تخطيط علمي وواقعي وفعال يراعي الإمكانات البشرية والمادية المتاحة، والمتطلبات من التعليم الثانوي نفسه داخل المجتمع. وتتفق الكتابات التربوية والتاريخية في أن التخطيط الحديث له كان مع أهداف جيمس كري 1900م (السيد، 1990م، ص 115).

غير أن أول خطة وضعها المستعمر الإنجليزي للتعليم هي خطة التعليم الأولى (1938_1946م)، والتي جاءت كرد فعل لتوصيات للجنة دي لاور1937م، التي شخصت الأوضاع التعليمية في السودان ودعت للتوسع في التعليم الابتدائي، إلا أنها لم تشجع التوسع في التعليم الثانوي، ومضاعفة أعداد طلابه، وذلك حتى تتبع نظام التعليم الثانوي الأكاديمي، الذي تم لاحقاً في 1945 بنقل المدرسة من كلية غردون إلى وادي سيدنا (بشير، 1970م، ص ص 260، 261، 270).

وترى الباحثة أن الخطة لم تهتم بالتعليم الثانوي سوى بالقدر الذي يحقق مصالح الحكومة آنذاك، فلم تعمل على تطويره كمياً ونوعياً تماشياً مع الدعوة لتطوير التعليم الابتدائي. وربما يعزى هذا إلى محدودية المدارس الابتدائية وخريجيها في ذلك الوقت، ولكن ساهمت الخطة في تحجيم تطور التعليم الثانوي وتأخر التوسع فيه.

جاءت بعد ذلك خطة التعليم العشرية الثانية (1946_1956م)، ومن أبرز ما وضعته: التوسع في التعليم الثانوي وإصلاحه، ورفع المستوى الثقافي والأكاديمي به (بشير، 1970، ص ص 309، 312)، غير أن هذه الخطة لم تنل استحسان السودانيين بل نادوا من خلال مؤتمر الخريجين وروابطهم والصحف بأهمية التوسع فيه.

أما التخطيط للتعليم الثانوي بعد الاستقلال فقد بدأ باللجنة الدولية للتعليم الثانوي 1955م، والتي أوصت بالعديد من التوصيات كما أشار تقرير اللجنة الدولية للتعليم الثانوي(1956م، ص ص 165_174) والتي تمثلت في:

_ التوسع في التعليم الثانوي.

_ إنشاء مدرسة ثانوية متنوعة شاملة.

_ تغيير لغة التدريس إلى العربية بدلاً عن الإنجليزية.

_ إنشاء كلية خاصة لتأهيل معلمي الثانوي، وعقد دورات للمعلمين أثناء الخدمة.

_ إنشاء نظام محلي لامتحانات الشهادة السودانية.

وتشير الباحثة إلى أن اللجنة الدولية قد شخصت التعليم الثانوي آنذاك ووضحت سلبياته، وقدمت مقترحات كان يمكن أن يستفاد منها في تطوير التعليم الثانوي لو طبقت.

وتلى تقرير اللجنة الدولية وتوصياتها الخطة الخمسية 1961_ 1966م والتي نادت بـ الإحصاء التربوي(1965م، ص 9):

_ التوسع في التعليم الثانوي.

_ تعريب التعليم الثانوي.

_ تشجيع التعليم الفني ليكون صناعياً ومهنياً.

_ إنشاء معاهد خاصة لتدريب معلمي المرحلة الثانوية.

_ اقترحت الخطة سلماً تعليمياً يتكون من (6:4:4)، إلا أنه لم يُنَفَّذ.

جاءت الخطة الخمسية للتعليم العام (1971/70م_1975/74م)؛ حيث ربطت بين التعليم الثانوي ودوره في عملية التمنية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة فنادت بالآتي كما أوردها محمد حسن(1998م، ص 7):

_ توفير أكبر قدر من التنمية في مجال التعليم كماً.

_ استحدثت السلم التعليمي (3:3:6).

_ ركزت على تنويع التعليم الثانوي، واهتمت بالتعليم الفني وتوفير مدخلاته.

_ نادت بالتوسع في التعليم الثانوي وتغيير شامل لمناهجه.

وتشير الباحثة إلى أن هذه الخطة من أكثر الخطط اهتماما بالتعليم الثانوي، وأفضلها نجاحاً وتنفيذاً، كما أنها أسهمت بقدر كبير في تطور التعليم الثانوي كماً ونوعاً.

وهدفت الخطة السداسية للتعليم العام (1978/77_1983/82م) إلى:

_ التوسع في التعليم الثانوي بالاستفادة من الإمكانيات الرسمية والشعبية لعدالة توزيع فرص القبول لهذه المرحلة.

_ العمل على دعم التعليم الفني وربطه باحتياجات البلاد، والاهتمام بالتعليم الزراعي وربطه باحتياجات البيئة المحلية.

وبلغت ميزانية التعليم الثانوي 22.6% من الميزانية العامة للتعليم، وبلغ نصيب التعليم الفني 71%. (الخطة السداسية، 1978م، ص ص 7_12). إلا أنها كانت خطة طموحة لم يكتب لها النجاح.

وعندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني تركز تخطيطها للتعليم من خلال الإستراتيجية القومية الشاملة _ قطاع التعليم (1992 _ 2002م) والتي نادت بالآتي: الإستراتيجية القومية الشاملة(1992م، ص 69):

_ تعميم التعليم الثانوي وتنويعه، وتحقيق شموله للمعارف النظرية والتطبيقية.

_ تطوير المناهج التعليمية والبحوث التربوية وتحديثها للارتقاء بنوعية التعليم بما يعين في تحقيق التغيير الاجتماعي والتنمية الاقتصادية.

_ العناية بالمعلم اختياراً وتأهيلاً وتدريباً والاهتمام بقضاياه.

_ جعل تكلفة التعليم مسؤولية المجتمع بأثره وتنويع مصادر تمويله.

وهدفت الإستراتيجية إلى إحداث تغيير نوعي بحيث يكون منهج المدرسة الثانوية شاملاً للدراسات الأكاديمية والدينية والفنية بدلاً عن النظام القديم، كما هدفت إلى التوسع في التعليم الثانوي ومضاعفة القبول، وقامت الإستراتيجية بوضع سلم تعليمي جديد (3:8) (الإستراتيجية القومية الشاملة، 1992م، ص 72) وهذا ما يسير عليه النظام التعليمي ككل والتعليم الثانوي خصوصاً إلى الآن.

وتلاحظ الباحثة أن التخطيط للتعليم الثانوي منذ بداياته 1900م وحتى الآن ارتبط إلى حد كبير بتوجهات الحكومات المتعاقبة ومصالحها السياسية بغض النظر عن الاحتياجات المجتمعية، كما أن التخطيط في الآونة الأخيرة ركز على الجانب الكمي وأهمل النوعي، كما أدى تحمل المجتمع وأولياء الأمور للتكلفة المتزايدة للتعليم من رسوم قبول وكتب ومصروفات دراسية إلى تسرب العديد من أبناء وبنات الأسر الفقيرة من المدارس، غير أن دمج كل أنواع التعليم في مدرسة واحدة كان خصماً على

التعليم الفني الصناعي، التجاري، الزراعي، النسوي. وأصبح الاهتمام فقط بالتعليم الأكاديمي، ويعتبر انتشار المدارس الخاصة وتزايدها عاما بعد عام مؤشراً لتردي البيئة المدرسية بالمدارس الحكومية.

التطور الكمي للتعليم الثانوي بالسودان:

تطور التعليم الثانوي تطورا كميا كبيرا؛ حيث تضاعفت أعداد المدارس، والطلاب والمعلمون منذ بداية التعليم الثانوي وحتى فترة الدراسة، وذلك تبعاً للتوسع فيه، وتزايد عدد السكان من فترة إلى أخرى، وعبر الحكومات المختلفة بدءا بالاستعمار، وإلى الحكومات الوطنية المتعاقبة عسكرية كانت أو ديمقراطية.

و طلاب القسم الثانوي بكلية غردون بلغ عددهم في عام 1918م 86 طالباً (تقرير اللجنة الدولية، 1956م، ص 5)، "وكان عام 1938م هو أول عام امتحن فيه طلاب الثانوي بكلية غردون لشهادة كمبريدج وهو العام الذي بلغ فيه طلاب الكلية 357 طالبا" (السيد، 1990م، ص ص151_157). أما البنات فلقد أنشئت مدرسة بأم درمان في عام 1946م، وجلست طالباتها لشهادة كمبريدج عام 1949م، وكان عددهن 13طالبة) (المركز القومي للمناهج، 2004م، ص 5). وعندما جاء عام 1955م كان التعليم الثانوي قد شهد توسعا ملحوظا؛ إذ كانت هنالك 9 مدارس ثانوية حكومية بلغ عدد طلابها 2,275 طالباً (تقرير اللجنة الدولية، 1956م، ص 6) .

وفي 1965م بلغ عدد مدارس التعليم الثانوي 21 مدرسة، وبها 7,200 طالب وطالبة (الإحصاء التربوي، 1965م، ص 7). ولما جاء العام الدراسي 1969/1968م، بلغ عدد المدارس 97 مدرسة، وبها 34,247 طالبا وطالبة، وبلغ عدد المعلمين 1,974 معلما ومعلمة (الإحصاء التربوي، 1980م، ص 12).

جدول رقم (1)

الجدول يوضح تزايد أعداد المدارس، الطلاب، المعلمين للتعليم الثانوي للأعوام 1977/1976م _2010/2009م.

العام الدراسي	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
1977_1976م	109	52,240	3,783
1984_1983م	426	168,031	6,066
1987_1986م	494	295,708	6,720
1990_1989م	524	276,491	8,421
1996_1995م	1,406	472,954	12,712
2001_2000م	2,013	478,392	21,223
2004_2003م	2,001	607,313	33,850
2007_2006م	3,664	680,767	42,128
2010_2009م	3,868	753,988	45,763

المصـــــدر: الإحصـــــاء التربـــــوي للأعـــــوام 1976_ 1977م، 1983 _ 1984م، 1986_1987م، 1989_1990م، 1995_1996م، 2000_2001م، 2003_2004م،2006_2007م، 2009_2010م، التخطيط التربوي، وزارة التربية والتعليم، الخرطوم.

جدول رقم (2)

الجدول يوضح التباين في تزايد أنواع التعليم الثانوي المختلفة بين العامين 1980/1979م _ 2010/2009م:

العام الدراسي	نوع التعليم الثانوي	عدد المدارس	عدد الطلاب	عدد المعلمين
1980/1979م	الأكاديمي	313	130,395	3,906
	الفني	40	12,702	680
	باقي أنواع الثانوي	21	4,388	665
المجموع		374	147,485	5,251
1990/1989م	الأكاديمي	415	243,485	7,520
	الفني	64	22,760	926
	باقي أنواع الثانوي	45	10,007	975
المجموع		524	275,990	9,421
1996/1995م	الأكاديمي	1,217	439,807	10,569
	الفني	89	24,424	1,334
	باقي أنواع الثانوي	57	5,010	218
المجموع		1,363	469,241	12,121
2001/2000م	الأكاديمي	1,835	437,461	19,783
	الفني	175	31,508	1,440
	باقي أنواع الثانوي	_	_	_
المجموع		2,010	468,969	21,223
2005/2004م	الأكاديمي	2,268	611,579	
	الفني	114	26,233	
	باقي أنواع الثانوي	_	_	_
المجموع		2,382	697,872	34,060
2010/2009م	الأكاديمي	3,680	719,948	43,683
	الفني	158	31,193	1,870
	باقي أنواع الثانوي	30	2,847	210
المجموع		3,868	753,988	45,763

المصـــدر: الإحصـــاء التربـــوي للأعـــوام 1980/1979م، 1990/1989م، 1996/1995م، 2001/2000م، 2005/2004م، 2010/2009م، التخطيط التربوي، وزارة التربية والتعليم، الخرطوم.

وبمقارنة التزايد العددي بين العامين 1980/1979م و 2010/2009م تلاحظ الباحثة أن عدد المدارس قد زاد بنسبة 3,549%، وعدد الطلاب بنسبة 1,443% وعدد المعلمين بنسبة 1,210%، وهذا يعكس سياسة الحكومة للتوسع في التعليم وذلك بعد مؤتمر سياسات التعليم 1990م، وتنفيذ السلم التعليمي الجديد. وترى الباحثة أن هذا التوسع كان كمياً ولم يراع فيه جانب الكيف، إذ لم تهيأ المدارس بالشكل الأفضل من حيث التجهيزات الكافية لمواجهة كم المناهج الجديدة التي سبق الإشارة إليها. كما يلاحظ التفاوت الكبير بين التعليم الأكاديمي والفني.

أنواع التعليم الثانوي:

تشير كل المراجع التاريخية_ كما بينت الباحثة من قبل_ إلى عدم وجود مدرسة ثانوية ما قبل فترة الاستعمار البريطاني للسودان، وعندما تم إنشاء كلية غردون كان الغرض من تعليم السودانيين بها وفقا لأهداف جيمس كيري السالفة الذكر هي تخريج مهنيين وإداريين للقيام بالأعمال المهنية والإدارية. لذا "غلب على التعليم الثانوي في السودان عند بدايته الطابع المهني، إذ شرع في تطبيق نظام الدراسة الثانوية بكلية غردون في عام 1905م، وكان ينقسم إلى قسمين: الأول لفترة أربع سنوات لتخريج مساعدي المهندسين والملاحظين، والثاني لفترة سنتين لتخريج مسَّاحين، وأضيف للكلية في عام 1906م قسم جديد لفترة أربع سنوات لتخريج معلمين للمدارس الأولية" (بشير،1970م، ص 92).

واستمر هذا الوضع ولكن ولما جاء عام 1924م أصبحت الكلية مدرسة ثانوية بحتة وانفصلت منها الأقسام الصناعية والابتدائية، وكان منهج الكلية مقسما إلى قسمين، ففي السنتين الأوليتين يتلقى الطلبة تعليما عاما أكاديميا أما السنتين الثالثة والرابعة فللإعداد المهني، تؤهلهم لوظائفهم في المستقبل كالهندسة والمساحة والتدريس والمحاسبة والعمل الكتابي والعلوم الطبيعية والشريعة الإسلامية (تقرير اللجنة الدولية للتعليم الثانوي، 1955م، ص ص 5،6). "وفي عام 1936م صدَّق مجلس الحاكم العام على إنشاء مدرستين للهندسة والزراعة، وهكذا أمكن إبعاد المناهج العلمية والفنية التي كانت جزءاً من مناهج كلية غردون التذكارية منذ تأسيسها وحولت الكلية إلى مدرسة ثانوية عامة عادية" (بشير، 1970م، ص 211).

واستمر التعليم الثانوي بنوعيه الأكاديمي والفني بعد الاستقلال وذلك حتى 1970م مع عدم التوازن بين الثانوي الأكاديمي والفني، وفي ذلك العام تم تطبيق السلم التعليمي الجديد (3:3:6) بناء على

مقررات مؤتمر التربية القومي، وتحولت المدرسة الثانوية الأكاديمية لثلاث سنوات وأربع سنوات للتعليم الفني ليشمل التعليم الصناعي التجاري، الصحي، الزراعي، الحيواني والنسوي (مؤتمر التربية القومي، 1969م، ص 9).

وعندما جاءت حكومة الإنقاذ الوطني 1989م فإنها ورثت مدرسة ثانوية ذات ثلاثة مساقات: الأكاديمي والفني (صناعي _ تجاري _ زراعي _ نسوي) والمساق الديني، وهذه المساقات بينها خلافات جوهرية تتمثل في الآتي: البشير(2008م، ص 153)

1_ هنالك تباين كبير في عدد المسجلين لكل مساق، فالمساق الأكاديمي لذلك يحظى وحده بنسبة تتجاوز 90 % من الطلاب والمعلمين والمؤسسات.

2_ هنالك تفضيل واضح من قبل الطلاب وأولياء الأمور للمساق الأكاديمي؛ لذلك يحظى هذا المساق بالطلاب المتميزين، ويليه التعليم الفني ثم الديني.

3_ فرص التعليم العالي تميز تميزاً واضحاً بين هذه المساقات بصورة تكاد تسد معظم منافذ الدخول للجامعات أمام طلاب المساقين الفني والديني.

4_ سوق العمل يفضل طلاب المساق الأكاديمي على التدريب في المجالات الفنية نسبة لتميزهم في الأساس في القدرات والمهارات على رصفائهم في المجالات الأخرى.

5_ إنشاء المدارس الفنية وتسييرها مكلف جداً مقارنة مع المساقات الأخرى، وعائده ضعيف حسب ما ورد في النقاط السابقة.

"لذلك جاء التفكير في مدرسة ثانوية جديدة متنوعة التخصصات، لذلك نادى مؤتمر سياسات التربية والتعليم بإعادة النظر في التعليم الثانوي على أن تكون المدرسة الثانوية متعددة المجالات وموحدة القبول والشهادة" (مؤتمر سياسات التربية والتعليم، 1990م، ص 138). "وعلى ضوء ذلك عقدت عدة لقاءات تربوية استضافتها كليات التربية بالجامعات السودانية في كل من جامعة وادي النيل، كسلا، كردفان، أم درمان الإسلامية، الخرطوم ومركز تطوير المناهج بخت الرضا، وناقشت العديد من الأوراق العلمية التي تخص التعليم الثانوي" (المركز القومي للمناهج، 2004م، ص22).

وقد توصلت هذه اللقاءات إلى وضع تصور متكامل للمدرسة الثانوية يقوم على المرتكزات التالية: المناهج الجديدة للمرحلة الثانوية(2000م، ص 2)

1_ المدرسة الثانوية في إطار التعليم العام لا تعتبر مرحلة تخصص بحيث تعد الطالب لمهنة محددة، وذلك يتماشى مع الاتجاه العالمي الذي يعتبر المرحلة الثانوية جزءاً من التعليم الإلزامي الذي يشكل الحد الأدنى لثقافة المواطن قبل انخراطه في تدريب متخصص.

2_ تعتبر المدرسة الثانوية في التصور الجديد مرحلة تساعد الطالب على اكتشاف ميوله وقدراته، وذلك من خلال دراسته لقدر كبير من مبادئ وأساسيات العلوم الأكاديمية والفنية حتى يتمكن من التعرف على القدرات والمهارات التي تتطلبها كل مهنة، وبذلك يصبح الطالب في وضع متميز لاتخاذ القرار المناسب قبل اختيار نوع الدراسة المتخصصة، أو التدريب التقني الذي يؤهل لسوق العمل.

3_ يُقْبَل الطالب لهذه المدرسة بشروط موحدة ويكون متوسط عمر الطالب 15 عاما، وهذا العمر المبكر لا يؤهله لاختيار مهنة المستقبل بصورة مرضية.

4_ يمنح خريجو هذه المدرسة شهادة موحدة تؤهل البعض منهم للانخراط في المعاهد العليا والمعاهد التقنية في المجالات المختلفة وفقا لاختيار الطالب.

5_ منهج المدرسة الثانوية الجديد يشتمل على قدر معقول من المواد الأكاديمية والفنية والدينية التي كانت تدرس في المساقات المختلفة سابقا.

إلا أن هذه المدرسة الجديدة قُدِّمَت لها العديد من الانتقادات من خبراء التربية والمختصين في التربية والتعليم فقد رأت لجنة أساتذة كلية التربية _ جامعة الخرطوم "أنها تتطلب كثيراً من الإمكانات التي تفوق الإمكانيات المالية والبشرية المتاحة الآن بالسودان للتعليم العام، وكذلك تتطلب جهدا وإعادة للنظر في كثير من المسائل المتعلقة بتدريب المعلمين ونظام القبول للمرحلة والامتحانات والتقويم، أيضا فإن نموذج المدرسة الثانوية الجديدة لم يقم على أساس تحليل وتمحيص لتاريخ التعليم الثانوي بالسودان وذلك للتعرف على أساس تحديد مشكلة التعليم الثانوي بالسودان لمعرفة طبيعة المشكلة وحدودها" (الطاهر وآخرون، 1999م، ص ص 1،2) .

كما أن هنالك نقد آخر قدم للمدرسة الثانوية الحالية من حيث أنه لا يستقيم دمج المدرسة الأكاديمية مع الفنية في إطار المدرسة الجديدة؛ إذ أنها لا تتسع للنشاط الأكاديمي والفني إلا بصورة مجزأة، وإن ذلك سيضر كثيراً بمستقبل التعليم الفني والأكاديمي على حد سواء، إضافة إلى ذلك يزيد من تكلفة التعليم الفني، فلابد أن يكون للتعليم الفني مساره وهيكله الخاص بتخصصات مختلفة مع تطوير وتحديث المناهج

بالمرحلة الثانوية الأكاديمية (سابقا) بحيث تخرج مهنيين للانخراط في الحياة بمفهومها الواسع) (حياتي، 1999م، ص ص 2_5).

ورغم الانتقادات التي وُجِّهَت للمدرسة الثانوية والتخطيط لها إلا أنها هي المدرسة الموجودة الآن وتمثل أحد مكونات النظام التعليمي بالسودان.

مناهج التعليم الثانوي بالسودان:

"ظل التعليم الثانوي في السودان طيلة فترة الاستعمار وحتى عام 1964م يتعامل مع كتب دراسية وُضِعَت للمدارس الإنجليزية، وتدرس اللغة الإنجليزية ومعظمها تم إعداده في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين ، ولم يكن هناك منهج متكامل له أهدافه المحددة غير الأهداف العامة التي وضعها جيمس كري في 1902م" (سلمان، 2002م، ص 81).

"وقد كانت أهم محاولة لتطوير المناهج وتأصيلها بعد الاستقلال تتركز في لغة التدريس، إذ اعتمدت اللغة العربية في عام 1964م كلغة تدريس لكل المواد في المرحلة الثانوية، وتقرر كذلك أن تكون مادة التربية الإسلامية مادة إلزامية في امتحان الشهادة الثانوية" (محمد، 2002م، ص 71).

و في عام 1967م فتح قسم جديد للمناهج للمرحلة الثانوية بوزارة التربية لأول مرة ليعمل على إعادة النظر في المناهج (نور، 1998/3/25م، محاضرة)، " وفي عام 1972م بدأ الجهد السوداني في إعداد مناهج التعليم كي تواكب التطور في عالم المعلومات. وقد كان التغيير يتركز حول تحديث المعلومات والبناء المنطقي للمادة دون اهتمام بمراجعة وظيفة المدرسة الثانوية، ووضعها في سُلَّم التعليم العام، كما أن عدم ارتباط مناهج التعليم الثانوي بإدارة تطوير المناهج بخت الرضا نتج عنه ضعف الصلة بمناهج المراحل السابقة" (البشير، 2004م، ص 93).

إلا أن هنالك أوجه قصور واجهت تطور مناهج التعليم الثانوي خلال تلك الفترة وما زال مستمرا إلى الآن وهي: المركز القومي للمناهج(2004م، ص 13)

1_ التغيير الذي تم لم يكن تغييرا جوهريا في كثير من المواد فبعض الكتب المنهجية ظلت تُدرَّس كما هي بدون تعديل.

2_ لم يكن هناك التزام من قبل المؤلفين بالأهداف التي وُضِعَت، لذلك كانت هناك فجوة واضحة بين الأهداف ومفردات المواد الدراسية.

3_ كانت هناك عجلة في تأليف بعض الكتب مما دعا إلى إلغائها لاحقا.

4_ قام بتأليف الكتب الدراسية مجموعات متخصصة من أهل العلم لذلك خرجت كل مادة دراسية تذخر بالمعلومات والحقائق والنظريات العلمية المرتبطة بكل مادة، وذلك أبعدها عن اللمسات التربوية، وجعلها في مجملها مفردات تعليم أصول تخصصات علمية معينة بدلاً من وضعها في قالب تربوي يحقق أهداف المنهج.

5_ كان هناك عدم تركيز واضح في المنهج بالجانب المتعلق بغرس القيم والمثل والأخلاق الفاضلة المستمدة من أصولنا وتراثنا الحضاري.

6_ لم يكن هناك تسلسل منطقي بين منهج المرحلة الثانوية ومنهج المرحلة الوسطى آنذاك مما تسبب في تكرار كثير من الموضوعات.

7_ الارتباط بين مفردات المنهج وموضوعاته وبيئة الطالب وواقع الحياة المعاش لم يكن بالصورة المطلوبة.

خاتمة:

من خلال استعراض الباحثة للتعليم بالسودان عامة والتعليم الثانوي بصفة خاصة، من خلفية تاريخية وسياسات تعليمية وأهداف وخطط تعليمية، أيضاً التطور الكمي للتعليم الثانوي والمناهج التعليمية يتضح أن هنالك العديد من التغيرات التي طرأت على التعليم الثانوي نتيجة لتغير السياسات، حيث أن هنالك فترات ازدهر فيها التعليم الثانوي وتطور وأخرى تدهور فيها. وعموماً _ ومن كل ما سبق_ يمكن القول بأن للتعليم الثانوي دوراً كبيراً في التغير الاجتماعي. ولكي يكون دوره إيجابي لابد أن يكون مواكب للتطورات والتغيرات التي تحدث في العالم.

الفصل الرابع

التغير الاجتماعي والتربية

المبحث الأول

التغير الاجتماعي

(أنواعه ومجالاته وعوامله ومعوقاته)

تمهيد:

بعد أن تناولت الباحثة مفاهيم التغير الاجتماعي والمفاهيم المتداخلة معه، ونظرياته تستعرض في هذا الجزء أنواعه، مجالاته، عوامله ومعوقاته.

أنواع التغير الاجتماعي:

هنالك تصنيفات متعددة ومتنوعة للتغير الاجتماعي حيث يميزها ريتشار لايبر في كتابه التغير الاجتماعي نقلاً عن خليل(2004م، ص103) بين نوعين رئيسين من أنواع التغير الاجتماعي وهما:

1. التغيرات الكمية (Quantitative changes).
2. التغيرات النوعية (Qualitative change).

ويقصد بالتغيرات الكمية الزيادة في حجم السكان وتوزيعهم وتركيبتهم، ونمو ظاهرة الاستهلاك في المواد الغذائية وفي الطاقة، وعدد المسافرين في العام الواحد، وعدد رحلات الطيران وعدد المدارس التي تم فتحها حديثا، وعدد القاعات الدراسية والمستشفيات والمراكز الصحية، وعدد الأسر التي تقطن في الضواحي وعدد الموظفين ...الخ. أي التحول المتزايد والمتناهي في عدد الأفراد وتنوع حاجاتهم لتباين مصالحهم واختلاف ميولهم بغض النظر عن نوعيتها وأحداثها.

التغيرات الكمية تتمثل في التغيرات الاجتماعية ذات المستوى الواسع المتميزة بقوى اجتماعية فاعلة وناشطة لها القدرة على تعديل أو تبديل النظام البيئي المتمثل في نسق التدرج الاجتماعي والمؤسسات الاجتماعية للمجتمع بكامله. فالسكان يصبحون متحضرين والمدن تتوسع، وتتفاقم المطالبة بعناصر الطاقة والطعام والمواصلات والمصادر المعلوماتية الالكترونية الجديدة والوسائل الترفيهية. وتقوم جميعها ببلورة رغبة أكيدة على تطوير تقنيات جديدة، ومؤسسات حديثة، وتحديد معالم الطبقات الاجتماعية ساعية إلى تنشئتهم بشكل متشرب بالأنساق الجديدة ؛ أي كلما زاد تعقد المجتمع في حجمه وتنظيماته وفئاته، تصبح واجبات الحكومة أكثر تخصصا ومواجهة صراعات متعددة ومتنوعة.

التغيرات النوعية:

ويقصد بها التحولات التي تحصل في أسلوب التعامل والتفاعل بين أفراد المجتمع داخل تنظيماته التي تنتقل من العُرْفِيَّة (غير الرسمية) إلى الرأسمالية ذات الصفة المجهولة والترابط المبني على أساس مواقفه المتدرجة بشكل هرمي والخاضعة لنظام التنظيمات الداخلي.

كما يعني التغير النوعي " أي تحول أو نقلة في مستوى التفاعل والعلاقات الاجتماعية، وفي نوع المعايير التي يحملونها متمشية مع روح العصر الذي يعيشون فيه، وتخضع للتبدلات المستمرة حسب تحولات أهداف الناس وطموحاتهم، التي تراعي مشاعر الإنسان وطموحه وتطلعاته في التعبير عن ذاته من أجل ارتقاء قدراته، وإنماء طاقاته الشخصية بغض النظر عن كمها وحجمها (Richard, 1965,p53-54).

وقد تم تصنيف التغيرات النوعية إلى ثلاثة أنواع هي:

1. تغير قريب المدى (Micro change): ويتضمن هذا النوع تحولات في مجال السلوك الفردي في تفاعلاته الجديدة وتجمعاته الصغيرة الحجم مثل (العلاقات الأسرية) بشكل ينسجم مع المستجدات الجديدة. كما أن هذا المدى يغطي مساحات الجماعات الاجتماعية (نوعها، حجمها، وطبيعتها). وهذا النوع من التغير يحصل للأفراد الذين يخضعون لتأثيرات قوى داخلية في المجتمع مثل ارتقاء المعيشة والتعليم والصحة ومنح الحرية التعبيرية والتفكرية في وسائل الإعلام.... الخ.
2. تغير متوسط المدى (Middle level change) : هذا النوع من التغيرات يضم التبدلات والتحولات التي تصيب المجتمعات المحلية، والتنظيمات الاقتصادية والمؤسسات الحكومية ودوائرها، وتتضمن هذه المجتمعات نوعين من الاتجاهات تسهم مساهمة فعالة في عملية التغير وهي:
   أ. تنامي الممارسات الديمقراطية في الحياة السياسية.
   ب. نمو المؤسسات البيروقراطية المعقدة (المركبة).
3. تغير إجتماعي وقتي (transitory social change) ينطوي هذا النوع من التغيرات الاجتماعية على تأثير شريحة اجتماعية بمؤثر يظهر بسرعة، ويفعل فعله في التغير لفترة قصيرة من الزمن؛ ثم يختفي بعد أن يظهر مؤثر آخر يتأثر به الناس ولا يبقى سائدا في سلوكهم بل حتى لا يترك بصمات أثره على قواعد النسق الاجتماعي.

ومما سبق يمكن القول إن التغير النوعي يحصل بشكل مستمر في الحياة اليومية، وذلك علي النقيض من التغير الكمي الذي يحدث لشرائح اجتماعية عديدة ومتنوعة كأن يشمل كافة المجتمع المحلي أو الوطني أو القاري.

كما أن هنالك تصنيفاً آخر للتغير الاجتماعي حسب رأي علماء الاجتماع يقسم أنواع التغير من زاويتين: الأولى من زاوية اتجاهات التغير الاجتماعي، والثانية من زاوية سرعة التغير الاجتماعي:

أ. من حيث اتجاهات التغير الاجتماعي:

نجد آراء متعددة تتعلق باتجاهات التغير الاجتماعي، ويمكن تلخيصها في أربعة اتجاهات أساسية: بشير(1987م، ص ص 25_29)

1. الاتجاه التقدمي الارتقائي: ساد هذا الاتجاه في عصر النهضة الصناعية الأوروبية وبعد اكتشاف الأمريكيتين وأستراليا، وأصحاب هذا الاتجاه يربطون بين التغير والتقدم، ويعتبرون التغير التقدمي الارتقائي عادة ما يقوم على التخطيط المبني على العلم والمعرفة، والمقصود بهذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي يأخذ سيرا طبيعيا مستمرا في اتجاه معين حيث تكون المجتمعات في بداية نشأتها بسيطة ثم تنمو وتزداد رقيّا وتقدما وتعقيدا كلما تطورت هذه الحياة.

2. اتجاه التغير التراجعي: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن التغير الاجتماعي عملية تراجعية، ويمر بمرحلتين أطلقوا على المرحلة الأولى اسم المرحلة الذهبية؛ حيث يقطع المجتمع فيها شوطا تقدميا كبيرا في بعض النظم الاجتماعية، ويتمتع المجتمع فيها بالرفاهية والانتعاش الاقتصادي، ثم مرحلة تراجعية يصاب المجتمع فيها بالتفكك والاضمحلال.

3. اتجاه التغير المتذبذب : أما اصحاب هذا الاتجاه فيقولون إن المجتمع يتذبذب في تغيره من تقدم وارتقاء إلى تراجع وانتكاس ثم يعود ويتقدم ثم يتأخر مرة ثانية في غير انتظام أو ضبط، ومن أمثلة الكساد الاقتصادي الذي كان يسود نتيجة الهزيمة في إحدى الحروب، كذلك بعض المجتمعات عاودت نشاطها وحيويتها مثل ألمانيا الغربية واليابان وإنجلترا بعد الحرب العالمية الثانية.

4. اتجاه التغير الدائري: ويرى أصحاب هذا الاتجاه أن للمجتمع أعماراً محددة – مثل الإنسان– تبدأ من الطفولة إلى الصبا والنضج ثم الشيخوخة فالموت المحتم، ثم تبدأ للمجتمع دورة جديدة.

ب. من حيث سرعة التغير الاجتماعي:

تم تقسيمه إلى ثلاثة أنواع يمكن تلخيصها في الآتي:

1. تغير اجتماعي بطيء: ويحدث عامة في المجتمعات البدائية ذات الثقافات المحدودة والمرتبطة ارتباطا كبيرا بالمقدسات والأديان، أو المجتمعات المنعزلة جغرافيا واجتماعيا، ويكون التغير بطيئا جدا ويحدث بصورة غير ملحوظة للأفراد.

2. تغير اجتماعي تدريجي: ويقصد به التغير الطبيعي الهادئ، ويكون أسرع نسبيا من البطيء.

3. التغير الثوري العنيف: وهذا النوع يحدث للجماعات نتيجة ظروف معينة تؤدي إلى تغيرات جذرية وعميقة تطيح بالنظم القائمة لترسي قواعد نُظُم جديدة تحل محله، وقد تمثل هذه النُّظُم الجديدة تقدما ونهوضا أو تراجعا.

كما أن هنالك رأياً آخر خلط بين أنواع التغير الاجتماعي ومجالاته، وتم تقسيمها في هذا المجال إلى ثلاثة أنواع أساسية، وهي تغير اجتماعي مستقل وتابع وتلقائي، كذلك وضع المستقل على أنه تغيير أكثر منه تغيرا، ويمكن توضيحهم في الآتي:

أ. التغير الاجتماعي المستقل : وهذا النوع تحدده وتقدره السلطة السياسية، أما لأنه مطلوب لذاته، أو لما سيترتب عليه من تداعيات مرغوب فيها. وقد ينشأ هذا النوع من التغير في وجود تخطيط أو في غيابه، أو للتمهيد لتطبيقه، ومثال لذلك قواعد ملكية الأرض وحيازتها، والعلاقة بين المالك والمستأجر.

ب. التغير الاجتماعي التابع أو الضمني: ويقصد به ما قد ينتج من تداعيات قد يكون بعضها متوقعا والآخر غير متوقع، وقد يكون بعضها مرغوبا فيه والآخر غير مرغوب فيه، كما يشتمل أيضا على ما يترتب من تنفيذ السياسات أو الخطط من آثار اجتماعية، ومن الأمثلة على ذلك التوسع في القطاع العام في الستينيات وما أحدثه من نشوء طبقة أو فئة أو شريحة ذات نفوذ قوي من التكنوقراطيين الذين عهد إليهم بتشييد الاقتصاد.

ج. التغير الاجتماعي التلقائي: ويظهر هذا النوع كمحصلة لتفاعلات القوى والمؤسسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية: كما ينتج أيضا من التشابكات المعقدة التي تزخر بها القاعدة الاقتصادية للمجتمع وبنيته الفوقية، وكذلك من الآثار التراكمية التي تحدث على المدى الطويل للتغيرات الاجتماعية التابعة والمستقلة. وهذه التغيرات تحدث سواء في وجود سياسات وخطط أو في غيابها.

مما سبق نلاحظ أن هنالك اختلاف بين العلماء حول تصنيف وتحديد أنواع التغير الاجتماعي، فبعضهم يصنفها على أساس أنها اتجاهات حيث التركيز على أحد الجوانب (اقتصادي _ سياسي _ اجتماعي _ ثقافي ..إلخ). وبعضهم يخلط بين الأنواع والمجالات، وبعضهم وضحها باعتبارها اتجاهات (نظريات) حتى الأنواع تختلف في تصنيفها من عالم إلى آخر، وذلك نتيجة لصعوبة دراسة التغير الاجتماعي والتداخل بين حاجاته من أنواع ومجالات وعوامل ....إلخ).

مجالات التغير الاجتماعي :

من خلال الملاحظات العامة للمحللين الاجتماعيين فأنهم يرون في الآونة الأخيرة أن هناك تغيرات اجتماعية تحدث الآن وبسرعة متزايدة لم يسبق لها مثيل في أي وقت معين، وتبعا لذلك فإن التغير لم يترك أي مجال من مجالات الحياة إلا وأثر فيه، سواء كان على مستوى التغيرات الأساسية أو البنائية أو الصغيرة التي لا تحصى ولا تعد في حياتنا اليومية أو حياة الجماعات الاجتماعية المختلفة. هنالك مجالات ملموسة يعتبرها التغير مثل الأسرة والسكان والتربية والاقتصاد. والتغيرات التي تحدث في هذه المجالات مترابطة، ويؤثر كل منها في الآخر، كما يؤثر على المجتمع ككل. ويمكننا توضيح هذه المجالات فيما يلي :

الأسرة:

نجد أن نظام الأسرة في مجتمعاتنا المعاصرة يختلف عما في السابق؛ حيث توجد الأسرة النووية وهي التي تتكون من الأب والأم والأبناء، أما سابقا فكان نمط الأسرة الممتدة، كما أن اتجاه التغير في الأسرة يختلف من مجتمع لآخر.

وتشير الخولي(2011م، ص210) إلى بعض التغيرات المهمة التي حدثت في أنماط الأسرة في جميع أنحاء العالم، وتتمثل هذه التغيرات في زيادة الحرية في الاختيار الزوجي كما أصبح الزوجان أكثر استقلالا من الناحية الاقتصادية، وارتفع سن الزواج بالنسبه للنساء، وتناقص فارق السن بين الزوجين وتناقص معدل الزواج بين الأقارب، وخاصة أبناء العمومة أي الأقارب المباشرين، كما اختفى في كثير من المجتمعات نظام المَهَر أو ثمن العروس.

وتزايدت نسبة النساء العاملات، وبالرغم من تزايد معدلات الطلاق علي مستوى العالم، إلا أن نسبته تختلف من مجتمع لآخر، كما زادت نسبة الزواج الثاني للذين انتهى زواجهم بالطلاق أو بموت

القرين، وهذه التغيرات في أنماط الأسرة سواء كان من حيث البناء أو الوظائف يرتبط بدون شك بالنمو السريع للمجتمع في مجالات أخرى عديدة مثل التصنيع، والتحضر والتحديث.

والملاحظ في المجتمع السوداني أنه يدرك التغيرات الكبيرة التي حدثت للأسرة؛ حيث تغيرت من ممتدة إلى أسرة نووية، وذلك للعديد من الأسباب منها المعنوي المرتبط بحاجة الأسر الجديدة، ورغبة الزوجين في الاستقلالية من الأسرة الأم، ورغبتهم في تنشئة أبنائهم بعيدا عن مؤثرات أسرهم الأصلية مع توفير الخصوصية المطلوبة، والتي ربما لا تتوفر في منزل تسكنه عدة أسر (البيت الكبير). ونتيجة للظروف الاقتصادية الضاغطة وتعقيدات الحياة من ناحية والتعليم من ناحية أخرى ارتفعت سن الزواج؛ حيث كانت في الماضي المرأة تتزوج دون سن العشرين، أما الآن فيمكن أن تكون بين 23 _ 30 سنة. كما انخفضت نسبة الإنجاب؛ إذ كانت الأسر في السابق تنجب بين 5 _ 10 أطفال فتقلص العدد ما بين 2 _ 5 بالنسبة لمعظم الأسر. ويلاحظ تنامي معدلات الطلاق والعنوسة. ونتيجة للتداخل الاجتماعي فقد تزايدت الزيجات خارج نطاق العائلة مقارنة بالماضي، بل قلت حدة التمسك بالقبيلة كشرط من شروط المصاهرة. واقتصاديا يلاحظ أن معظم أفراد الأسرة السودانية في الآونة الأخيرة هم قوى إنتاجية عاملة مقارنة بالسابق؛ حيث كان يعمل الأب فقط، وهذا ربما يعزى لانتشار التعليم من جانب، والضائقة المعيشية وتزايد التزامات الأسر والمتطلبات المعيشة مما يستلزم عمل جميع أفراد الأسرة لتوفير احتياجات الحياة الضرورية. ويلاحظ أيضا تغير اتجاهات وسلوك الناس تجاه العديد من القضايا الخاصة وانحسار العادات القديمة جزئيا كالكرم والسفر عبر المدن للمناسبات الاجتماعية كالزيجات والوفيات للتكلفة العالية لذلك، والعمل الذي أصبح يستهلك معظم اليوم

السكان:

من أكبر مجالات التغير في العصر الحديث هي التركيبات السكانية التي لها تاثير كبير على حياة الناس، ويتضح ذلك في معدلات النمو السريع للسكان، والتحول الديموغرافي.

1. نتائج معدلات النمو السريع:

تشير الخولي (2011م، ص222) نقلاً عن William إلى أن النتائج المترتبة على نمو السكان الحديث هو الكثافة السكانية الشديدة، مما قد يشكل كارثة بالنسبة لكثير من المجتمعات، وأن هذا يحدث بالفعل في مجتمعاتنا في الوقت الحاضر، والمعدل الحديث لنمو السكان على المستوى العالمي هو 2% سنويا، وهذا

يعنى أن سكان العالم يتضاعفون كل 35 سنة، وفي نهاية عام 1975م كان سكان العالم حوالي 4 بليون نسمة. وأن هذا المعدل لا يمكن أن يظل أو يستمر دون تدخل، لأن عواقب هذه الزيادة المستمرة ستكون وخيمة بلا شك، ومع ذلك فإن كل الجهود المبذولة حتى الآن وخاصة في مجتمعات العالم النامي لم تأت بالنتيجة المطلوبة وهى انقاص عدد السكان بحيث يتلاءم مع الإمكانيات الاقتصادية بالمجتمع"

وهذه الزيادة السكانية المطردة اصبحت تعاني منها معظم دول العالم خاصة النامية منها، وإذا استمرت هذه الزيادة فسوف تؤدي إلى كوارث مثل المجاعات والأمراض والأوبئة والبطالة.

2. التحول الديموغرافي:

ويقصد بالتحول الديموغرافي التحرك من معدلات خصوبة عالية إلى معدلات منخفضة في الوفيات والخصوبة، ومن الملاحظ أن معدلات الوفيات بدأت في التناقص مقارنة مع معدل المواليد التي بدأت في التراجع تدريجيا، كما أن معدلات النمو ثبتت في مستويات منخفضة نسبيا في معظم الدول الصناعية.

وتتفاوت معدلات الخصوبة عموما من مجتمع لآخر، ومن جماعة لأخرى، وهي تخضع لعدة عوامل متمثلة في المستوى التعليمي والعقيدة والمهنة والدخل وغيرها. كما نجد أن الدول ذات الدخل المنخفض ترتفع فيها معدلات الخصوبة، كذلك تكون الخصوبة أكثر في المناطق الريفية مقارنة بالخصوبة، وفي الدول النامية تكون الخصوبة عالية بين الأشخاص الذين ينتمون إلى الطبقات الدنيا اقتصاديا واجتماعيا، وأقل بين الطبقات الوسطى والعليا.

كذلك نجد الهجرة بنوعيها سواء كانت داخلية (النزوح) أو خارجية لها تأثيرها على التركيبة السكانية.

التعليم:

كان الأفراد في المجتمعات التقليدية يكتسبون المعرفة والمهارات التي تؤهلهم للقيام بنجاح بأدوار البالغين دون أية حاجة إلى التعليم النظامي. ولكن في المجتمعات الأكثر تعقيدا لم يعد في قدرة الآباء نقل المعارف والمهارات الكافية إلى أبنائهم للقيام بأدوار البالغين. ولذلك فبقيام الصناعة أصبح التعليم الجمعي بالمدارس ضرورة ،واتسعت المعرفة بسرعة بزيادة خطوات التغير الاجتماعي ، وظهر العديد من الأدوار الاقتصاديه الجديدة، والمجتمع الصناعي الحديث يحتم على الناس الحصول على معرفة متخصصة على

أعلى مستوى من الدقة، ومهارات خاصة للقيام بأدوارهم على الوجه الأكمل. ومن ثم أصبح الاهتمام بالتعليم من قبل الدولة، وصار في كل المجتمعات الصناعية التعليم اجتماعي مركزي.

"أصبح التعليم يتداخل مع النظم الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية، ويركز المهتمون بالتربية والتعليم في المجتمع الحديث "على علاقة التربية بالبيئة وعمليات التأثير المتبادل بينهما، وقد كانت معظم الدراسات في هذا المجال تركز على الاثنتي عشرة سنة الأولى للتربية، أما التعليم العالي فلم يظهر إلا منذ فترة وجيزة" (الخولي، 2011م، ص 239_241).

الاقتصاد:

يلعب الاقتصاد دوراً مؤثرا في التغير الاجتماعي بما يعكسه من نمط إنتاج السكان، وتوزيع الثروات الاقتصادية واستهلاكها، كذلك الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي. ويمكن النظر للأثر الاقتصادي للتغير في المجتمع السوداني في العديد من المظاهر بداية من التغير في الثقافة الغذائية؛ حيث كان غالبية السكان يعتمدون على الكسرة، العصيدة والقراصة في غذائهم، إلا أنهم أتجهوا إلى الخبز، مع العديد من أنواع الطعام المكتسبة من الخارج كالبيتزا في المدن. وانعكست الظروف الاقتصادية المتدهورة في السنوات الأخيرة في تنامي ظاهرة البطالة، غير أن الأوضاع ساهمت في انقسام المجتمع إلى طبقتين إحداهما تمتلك الثروات بينما الطبقة الأخرى وهي تمثل غالبية السكان تكافح من أجل الاحتياجات الضرورية، مما أدى لاتساع دائرة الفقر لتشمل غالبية السكان.

عوامل التغير الاجتماعي:

مما يجب أن تؤكد عليه الباحثة منذ البداية، ومهما كان الرأي بخصوص عوامل التغير وتصنيفها، فهنالك حقائق أساسية تظل ثابتة، وهي أن التغيرات الاجتماعية حقيقة واقعة ولا جدال فيها، وأن هذا التغير لا يحدث بصورة عشوائية (عفويا)، وكذلك بصورة معممة (إراديا) تجعل من عملية التغير الاجتماعية عملية تسير وفق مسار واحد معروف ومحدد البداية والنهاية سلفا، بل تركت هذه المسافة بين اللاعشوائية واللا إرادية الباب مفتوحا أمام خلافات حادة بين علماء الاجتماع حول حجم وطبيعة الدور الذي يلعبه كل من العامل الموضوعي والذاتي في عملية التغير(الزغبي، 1991م، ص96).

في بداية النصف الثاني من القرن التاسع عشر اتجه علماء الاجتماع نحو تحديد عدد من العوامل التي تتفاعل معا في إحداث تغيرات في كافة المجتمعات، ورغم اختلاف العلماء حول تصنيف هذه العوامل والأسباب للتغير الاجتماعي، حيث بعضهم قسمها إلى عوامل ذاتية وأخرى موضوعية، بينما آخرون صنفوها إلى داخلية وخارجية، ولكن كل هذه العوامل والأسباب لا تخرج عن تلك التي يمكن توضيحها فيما يلي:

البيئة الطبيعية _ العامل الديموغرافي _ الأيديولوجي _ التكنولوجي _ السياسي_ الثقافي_ الاقتصادي.

البيئة الطبيعية:

"لاشك أن للبيئة الطبيعة دورا أساسيا في عملية التغير الاجتماعي فالإنسان الذي يعيش في أية بيئة طبيعية لا بد أن يتكيف معها وفقا لطبيعتها وخصائصها التي تفرض عليه مجموعة من السمات والخصائص، بل وتنظيم اجتماعي وتكنولوجي معين، وربما يظهر ذلك بصورة واضحة أذا نظرنا إلى تطور المجتمعات الإنسانية والخصائص البيئية المختلفة التي فرضت على الإنسان مجموعة من القيود والالتزامات، ففي مجتمعات الصيد والجمع والالتقاط كان هناك تأثير واضح للبيئة على السلوك الإنساني، بل والتنظيم الاجتماعي برمته، ويظهر ذلك بصورة جلية في المجتمعات الزراعية، فتنوع الزراعة يرتبط بالبيئة، فهناك بعض المحصولات تنمو وتزدهر في بعض البيئات وأخرى لا تستطيع العيش فيها "(James& vander,1996,p,39).

أيضا نجد التغيرات الجغرافية لها تأثيرات واضحة على النشاط الإنساني، ووضع البلاد الجبلي أو الساحلي أو القاري يؤثر على اتجاهات الأفراد ونشاطاتهم وذلك وفقا للشروط الطبيعية المعطاة. ومن الظواهر الطبيعية البيئية التي لها تأثير على التغير الاجتماعي مثل الزلازل والفيضانات والجفاف والبراكين، حيث تدفع هذه العوامل إلى الهجرة أو النزوح أو إلى تغير نوع العمل، وبالتالي ينبغي التكيف مع هذه الظروف من حيث تغيير طرق المعيشة وأسلوب الحياة الاجتماعية والظروف السياسية المحيطة.

ولكن على الرغم من ذلك كان للتطور التكنولوجي وتقدم العقل البشري تأثيرات مختلفة على البيئة، حيث استطاع الإنسان بفضل هذا التقدم قهر البيئة وتحويلها، وتغيير خصائصها، وخلق بيئة أخرى جديدة، وأشكال جديدة من التنظيم الاجتماعي _ تفجير الجبال ونسفها، وتحويل المناطق الصحراوية إلى

مناطق زراعية، المدن الجديدة_ . ومن هنا يمكن القول إن الناس يرتبطون ببيئتهم في سلسلة من التكيفات المختلفة والمعقدة " (James&vander,1996,p397-398)

وقد حصر علام وزايد(2006م، ص29) العوامل الفيزيقية التي قد تلعب دورا في إحداث التغير فيما مايلي :

1. المناخ: الحرارة_ الرطوبة_ الرياح_ الأمطار.
2. التبدلات البيولوجية والجغرافية: التصحر.
3. وجود الموارد الطبيعية: البترول_ الغابات_ المعادن أو نفاذ هذه الموارد.
4. الطاقة الكامنة في المادة: الطاقة الذرية، الطاقه الشمسية.
5. الكوارث البيولوجية: الأوبئة والأمراض.
6. الكوارث الطبيعية: الفيضانات الزلازل_ البراكين_ الأعاصير.
7. الموقع الجغرافي: كالقرب أو البعد من مصادر الطاقة أو الطرق العامة أو البحر.
8. تلوث البيئة بفعل عوامل طبيعية أو صناعية.

العوامل الديموغرافية:

يعتبر العامل الديموغرافي من أبرز عوامل التغير الاجتماعي وأخطرها على البيئة الاجتماعية، كما أنه يعتبر إفرازاً للعوامل الأخرى الطبيعية، الاجتماعية، الأيدولوجية وغيرها، حيث إن كل هذه العوامل مترابطة ومتكاملة وتؤثر على بعضها البعض، أما في العامل الديموغرافي وخاصة في التركيبة السكانية فالتأثير واضح.

ويقصد بالعوامل الديموغرافية حجم السكان، ومعدلات نموهم، وهجرتهم ، وخصوبتهم إلى غير ذلك من العوامل. والملاحظ أن حجم السكان على الكرة الأرضية في تزايد مستمر. فقد تزايد حجم السكان في المدة من (1850-1950) من 1200 مليون نسمة إلى 2500 مليون نسمة، أي أن حجم السكان قد تضاعف تقريبا خلال مائة عام. كما تزايد من عام 1950م إلى عام 1980 م من 2500 مليون نسمة إلى 5000 مليون نسمة. أي تضاعف تقريبا خلال ثلاثين عاما (الزغبي، 1980م، ص8).

ونلاحظ هذه الزيادة في الدول النامية أكثر مقارنة بالدول المتقدمة (الصناعية).

وترتبط عملية النمو السكاني بعمليتي التحضر والتصنيع، فقد تزايد عدد السكان بعد الثورة الصناعي بشكل سريع وصاحب ذلك ثورة حضرية، وأدى ذلك بدوره إلى التقدم في المستويات الصحية، وأسهم هذا التقدم في التقليل من معدلات الوفيات. والتغلب على الكثير من الأمراض والأوبئة، بينما ظلت معدلات المواليد ثابتة، وإن لم تكن قد ارتفعت في بعض البلدان، وقد ساعد ذلك على حدوث طفرة سكانية على المستوى العالمي، وكان نصيب الدول النامية منها كبيرا (Vago,1980,p.147).

أيضا الهجرة باعتبارها أحد العوامل الديموغرافية لها تاثيرها على التغير الاجتماعي، فالتحركات السكانية تحدث تغيرات هائلة في الأماكن التي ينزح منها السكان ويؤثر ذلك في النشاط الاقتصادي، أما أثره على المدن أو المناطق التي هاجروا إليها فيحدث تكدس للسكان وبالتالي يؤثر ذلك على الخدمات ووجود البطالة.

العامل الأيديولوجي:

"الأيديولوجيا هي جملة الآراء الممنهجة نسبيا، والتي يعتبر ارتباطها الوظيفي مع مصالح وطموحات فئة اجتماعية سمتها المميزة، وتدخل فيها أفكار نشأت، وانتشرت على أرضية التجربة التاريخية والشروط الحياتية للفئة الاجتماعية المعينة، من أجل وصف الواقع وتقييمه، كما تدخل فيها التوجهات السلوكية المشتقة من هذه الأفكار" (اوليدف، 1982م، ص156).

ويقصد بالأيديولوجيا أيضا "رؤية للكون ذات أصول اجتماعية تاريخية، وهي تنسيق للأفكار، ومحددة بشروط مجتمعة من أهمها: علاقات الإنتاج والتي تعبر عن مصالح طبقية معينة، تؤثر على تفكير وشعور وأفعال البشر وما يقابلها من معايير سلوك ومواقف وقيم، وأفكار الطبقة السائدة في الغالب الأعم تشكل أفكار المجتمع، فالطبقة التي تمتلك السلطة المادية هي في الوقت نفسه تمتلك السلطة الروحية، فالأيديولوجيا مضمونا وشكلا مشروطة حسب وظيفتها في مجتمع تاريخي محدد وبالذات في علاقة الملكية" (علي، 1985م، ص5_6) .

عموما تختلف الآراء حول مفهوم الأيديولوجيا؛ حيث يعرف كل كاتب أو مفكر أو باحث الأيديولوجيا حسب الطبقة الاجتماعية التي ينتمي إليها أو النظام السياسي السائد، أو العقيدة الدينية.

"يعتبر القرن العشرين هو عصر الأيديولوجيا، حيث كانت كامنة بقوة في الحربين العالميتين، وفي التطور المجتمعي لمختلف المجتمعات والنظم الثقافية الكبيرة في العالم. فظهرت الفاشية والنازية والشيوعية

في معارضة لأيديولوجيات الليبرالية والمحافظة، ومثل الصراع بين هذه الأيديولوجيات القوة المحركة أو على الأقل التمثيل الفكري للحروب والصراعات الكبرى على كافة المستويات السياسية بل ويمكن القول إن دور الأيديولوجيا في السياسة ارتبط بصورة حميمة ببروز المجتمع الجماهيري، بدءا بالثورة الأمريكية والثورة الفرنسية، وما بعد الحرب العالمية الثانية" (غنيم، 2008م، ص43).

العوامل التكنولوجية:

تلعب التكنولوجيا المتمثلة في الاكتشافات والاختراعات دورا حيويا في التغير الاجتماعي، وذلك لأنها تظهر من داخل المجتمع وتحدث إضافات داخلية إلى الثقافة والعلاقات الاجتماعية. ويقصد بالتكنولوجيا " المعرفة المنظمة التي تتصل بالمبادئ والاكتشافات العلمية التي تتضمنها ثقافة المجتمع المتطور، وهي عملية مستمرة، كما يتضمن مصطلح التكنولوجيا العمليات التطبيقية للأسس العلمية في الصناعة والزراعة والخدمات والإدارة والتنظيم ... إلخ، وأسلوب الإنسان في تطوير وترقية أدوات وأساليب الإنتاج" (قويدر، 2003م، ص62_63).

"أن الإبداع والابتكار لا يحدثان فجأة، بل يبنيان على شكل مراحل متكاملة، فلا يوجد جديد تابع من الفضاء، بل تلاقح عدة عناصر ثقافية، أي هناك حيثيات وخلفيات لكل ابتكار، وقد تكون هذه الحيثيات آتية من ثقافات غير الثقافة التي خرج منها الابتكار، فالقنبلة الذرية مثلا لم يعتمد اختراعها على عالم واحد بل نتيجة اختبارات فيزيائيين وكيميائيين وآخرين اشتغلوا في هذا المضمار إلى أن وصلت إلى مرحلة الإنتاج على هيئة قنلبة ذرية. وبذا فإن الثقافة تبنى على شكل تراكمات في خبرة تجارب المجتمعات التي بدورها تؤثر على علاقات الناس وطريقة تفكيرهم. (نقلا عن bid.p.547العمر، 2004 م ، ص156).

"شهدت الإنسانية في العصور الحديثة تغيرات تكنولوجية بعيدة المدى تتمثل في المخترعات التي أحدثت تغيرات جذرية في ميادين الفلك والطبيعة والكيمياء والطب، وانعكست هذه المخترعات والاكتشافات في الوسائل المستخدمة في الحياة الاجتماعية، مما كان له أكبر الفضل في السير بالتغير الاجتماعي إلى أبعد مدى وأوسع نطاق" (الخشاب، 1972م، ص187).

كما نلاحظ أن التكنولوجيا أحدثت تغيرات في عدة مجالات؛ حيث تنعكس بصورة مباشرة على بناء المجتمع وعلاقاته ونظمه، فإذا أخذنا مثال لذلك تنظيم العمال في المصنع نجد أنه يؤدي إلى تغيير

كامل في النماذج الاجتماعية داخل هذا المجتمع الصغير، وفي المجتمع الكبير مباشرة، وبصورة سريعة. وعندما تحدث تغيرات تكنولوجية كبيره فإنها تؤدي إلى تغيرات في العلاقات الاجتماعية والأوضاع الطبقية. كذلك نجد تأثيرات العامل التكنولوجي على جميع النواحي الاقتصادية والثقافية والاجتماعية والعمرانية.

كما أشار التير في غنيم(2008م، ص44_45) إلى أن انتشار التكنولوجيا والتطور العلمي أحدث أنواعا عديدة من التغيرات، وبالتالي انعكس ذلك التغير التكنولوجي، وأثر على المنظمات الاجتماعية والتي لخصها في الآتي:

1. تحول العمل الفردي والذي يعتمد على مقدرة الفرد في العملية الإنتاجية، وعلى مجهوده العضلي إلى الإنتاج الذي يعتمد على الآلات والتكنولوجيا المعقدة، مما أدى إلى زيادة الإنتاج. ومثال ذلك ما حدث في حقبة الثورة الصناعية في أوروبا والتي استخدمت فيها قوة البخار كقوة دفع والتي استبدلت بعد ذلك بقوى الدفع المتقدمة مثل القوة الكهربائية والنووية. ولكن من أهم مساوئ التكنولوجيا التي تذكر في هذا الصدد زيادة نسبة البطالة، وحدوث نوع من الاغتراب بين العامل والآلة، لأن العامل أصبح مجرد تابع يقوم بتشغيل الآلة فقط.
2. زيادة الإنتاج، وكان من أهم نتائج استخدام التكنولوجيا زيادة الإنتاج نتيجة لاستخدام آلات تكنولوجية متطورة.
3. الانفتاح الثقافي بين المجتمعات وانتقال الأفكار التكنولوجية الجديدة من مجتمع لآخر.
4. تغير القيم والعادات والتقاليد، وانتشار أساليب أخرى جديدة في الحياة.

العوامل السياسية:

لم يكن للنظام السياسي دور واضح في المجتمعات البدائية البسيطة (الزراعية والرعوية) اذ كان يعتمد على حكم وأعراف القبيلة والعشيرة. وكانت هنالك نظم سياسية في الممالك القديمة إلا أنها غير متطورة (محدودة). وبدأ يظهر النظام السياسي بصورة واضحة بعد ظهور الدولة؛ حيث تعقدت الحياة، وظهرت المجتمعات الصناعية والتكنولوجيا.

"يقوم النظام السياسي في أي مجتمع من المجتمعات بتنظيم العلاقات الخارجية، كما يقوم بوضع إستراتيجية عامة تستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق الاستقرار والأمن، وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوة _ والتي غالبا ما تقاس بمدى شرعية النظام ودرجة إدماجه لأكبر عدد من سكانه في اطار المشاركة السياسية ودرجة فاعلية السياسات التي يضعها، ومخرجات هذه السياسات بالنسبة للسكان، وكلما حقق النظام السياسي درجة من القوه كلما استطاع أن يكون فاعلا في إحداث التغيرات الداخلية وضبطها" (زايد وعلام، 2006م، ص32).

ويشير زايد(1986م، ص38_43) إلى أن البعض يرى أن عملية التنمية السياسية هي البوتقة التي تجمع كل التغيرات الأخرى؛ لأن أحد أهدافها هو تحقيق المشاركة السياسية الواسعة النطاق، ومن ثم الاستقرار السياسي القائم على الشرعية. وبالإضافة إلى الجانب الإيجابي قد يلعب النظام السياسي دورا أساسيا في إحداث التغيير ويرتبط ذلك بظرفين كما أورد زايد وعلام، 2006م، ص33)

1. أن يكون النظام السياسي تابعا لنظام سياسي آخر ينفذ سياساته دون مراعاة للمصالح الداخلية للمواطنين؛ أي أن النظام يكون نظاما عميلا متواطئا على شعبه، ولقد سقطت بعض النظم السياسية في العالم الثالث لهذا السبب.
2. أن يكون النظام السياسي نظاما عدوانيا يمارس التهديد العسكري للدول الأخرى (كما هو الحال في النظام النازي والفاشي)، أو يبدد ثورات الشعب في حروب لا طائل من ورائها.

العوامل الثقافية:

اختلف المفكرون والباحثون حول مفهوم الثقافة حيث عرفها (ابن خلدون) " بأنها الدراية الجيدة بكل مايتعلق بمجال من المجالات فكرا وممارسة". أما (تايلور) فقد عرفها بقوله: "إن الثقافة أو المدنية

هى ذلك الكم المركب الذي يشمل المعرفة والمعتقدات والفن والأخلاق والقانون والعرف وأي قدرات أخرى يكتسبها الإنسان كعضو في المجتمع".

وجاء إعلان مكسيكو بتحديد مفهوم الثقافة في إطار عام وواسع وهو أن الثقافة بمعناها الواسع يمكن أن ينظر إليها اليوم على أنها جميع السمات الروحية والمادية والفكرية والعاطفية التي تميز مجتمعا بعينه، أو فئة اجتماعية بعينها، وهي تشمل الفنون والآداب وطرائق الحياة، كما تشمل الحقوق الأساسية للإنسان، ونظم القيم والتقاليد والمعتقدات (غنيم، 2008م، ص 47).

إن عملية الاتصال الثقافي عملية معقدة تتداخل فيها عمليات فرعية كثيرة، وتختلف في طريقة حدوثها باختلاف الظروف الفاعلة فيها، ولكنها عملية تسهم في إحداث التغير الاجتماعي على نطاق واسع خاصة الثقافات المستقبلة (المستهلكة) لعناصر الثقافة مثل عمق الاتصال، ودرجة مقاومة الثقافة التقليدية، ودور النظم السياسية في نشر الثقافة المسيطرة ومدى تعدد قنوات الاتصال " (زايد وعلام، 2006م، ص31_32).

والملاحظ أن هنالك تغيرات ثقافية كثيرة حدثت في مجتمعاتنا في الآونة الأخيرة وخاصة بعد ظهور العولمة؛ حيث أصبح العالم قرية صغيرة، وأصبحت الثقافات تتناقل وتنتشر بسرعة، وهذا بدوره أدى للتغير الاجتماعي.

العوامل الاقتصادية:

يقصد بالعوامل الاقتصادية شكل الإنتاج والاستهلاك والتوزيع، إضافة إلى التصنيع ونظم الملكية السائدة في المجتمع، وللعوامل الاقتصادية دور كبير وبارز في إحداث التغير الاجتماعي، ونلحظ ذلك في الثورات الصناعية الكبرى التي ظهرت وأحدثت تغيرات في الجانب الاقتصادي وفي الحياة الاجتماعية.

يرى ماركس أن العامل الاقتصادي هو العامل المؤثر في إحداث التغيرات الاجتماعية مع حركه التغير، وأن المجتمع يمر بمراحل متعددة، وكل مرحلة من هذه المراحل ترتبط بنظام محدد يرجع في أصله إلى العوامل الاقتصادية الرئيسة المتمثلة في وسائل الإنتاج والاستهلاك وغيرها، وأن حدوث أي تغير في أي جانب من جوانب الحياة الاقتصادية يؤدي بدوره إلى حدوث تغيرات في جميع المؤسسات الاجتماعية مثل الحكومة والأسرة والمعتقدات الدينية لدى الأفراد؛ لذا فإن العامل الاقتصادي يصبح هو

الأساس في المجتمع؛ لأن أكثر جوانب الحياة الاجتماعية المختلفة تعتمد عليه اعتمادا أساسيا (عباس، 1999م، ص43).

و ترى الباحثة أن للعوامل الاقتصادية تأثير كبير في جميع نواحي الحياة الاجتماعية، فتأثيرها واضح في نشأة الجماعات وتكوينها، وفي حياة المجتمع الفكرية والسياسية والقانونية .. إلخ، كما نجد أن التغير في وسائل الإنتاج يؤدي إلى التغير في الكيان الاجتماعي، ولكن هذا لا يعني أن العامل الاقتصادي وحده هو الذي يؤدي إلى التغير الاجتماعي، بل جميع العوامل (السياسية، والاجتماعية، والتكنولوجية والديموغرافية .. إلخ) مع بعضها البعض تؤدي إلى التغير الاجتماعي.

معوقات التغير الاجتماعي:

تمهيد:

يحدث التغير الاجتماعي في المجتمعات بشكل أو بآخر، كما تختلف المجتمعات عن بعضها البعض في مدى استجابتها لذلك التغير، وأن عوامل التغير ليس على درجة واحدة في التأثير على المجتمعات وإنما هنالك اختلاف بينهم وفي مدى تقبلهم لهذا التغير، فبعضها يظهر التغير فيها بدرجة واسعة وعميقة، وأخرى تقاوم بشدة، وهذا الاختلاف يقود إلى وجود العديد من العوائق، والتي يمكن تلخيصها في الآتي:

1- المعوقات الاجتماعية
2- المعوقات الاقتصادية
3- المعوقات الايكولوجية
4- المعوقات السياسية
5- المعوقات الثقافية

المعوقات الاجتماعية:

هنالك العديد من المعوقات الاجتماعية التي تقف أمام التغير الاجتماعي، وتتضح أكثر لدى المجتمعات التقليدية مقارنة بالمجتمعات الحديثة. يرتبط التغير الاجتماعي إلى حد كبير بثقافة السائدة بالمجتمع من عادات وتقاليد واتجاهات وقيم، فالعادات والتقاليد التي تميل إلى الثبات تقاوم التغير، وأى جديد سواء كان معنوي أو مادي.

كما أن المجتمعات التقليدية لديها حساسية قوية تجاه فكرة التماسك والتضامن والالتزام المتبادل داخل إطار الأسرة والجماعة، وينتقدون أى فرد يخرج عن المبادئ المألوفة، والمهام التي توكل لأفراد تلك المجتمعات تعد من المسلمات الاجتماعية، أى غير متروكة لحرية الأفراد، وتتضح هذه الالتزامات في أوقات الأزمات مثل المناسبات العامة، والكوارث، والمجاعات. ومن الأمثلة على ذلك "في محاولة في بيرو لإدخال وسائل حديثة لصيد الأسماك لم يشكل سلوكاً إيجابياً نحو استعمالها من قبل الصيادين، وذلك يرجع إلى سيادة نظام الأسرة الممتدة أو المركبة، وبالتالي فإن الزيادة في الدخل لن تعود عليه بالفائدة المرجوة بل أنها ستزيد من الالتزامات المتعلقة به ومن مسئولياته". (أبو طاحون، 1997م، ص246)، وهذا النمط يختلف عن مجتمع التصنيع والتحضر الذي يميل إلى الاتجاه الفردي والمصالح الخاصة.

كما أن هناك أفراد أو جماعات يقاومون التغير خشية منهم من فقدان السلطة والنفوذ والثروة إذا حدث، ووجهت كثير من التغيرات الاجتماعية في الدول النامية بالمقاومة لأنها تتعارض مع مصالحهم الفردية، ومثال لذلك نجد السحرة والعرافين والدجالين يقاومون البرامج الطبية، كما يعارض أصحاب الأراضي تعليم العمال خوفاً أن يؤدي ذلك لإدراكهم لحقوقهم ومطالبتهم بها. كما يقاوم التجار الاتحادات التعاونية للمستهلكين، وكذلك يعارض أصحاب المصالح تطوير المهارات والمعرفة، فالمهنيين مثلاً يعارضون إدخال الآلات الحديثة خوفاً من اهمال أدواتهم الحالية، وكذلك يتطلب منهم تعلم كيفية استخدام الآلات الحديثة، وأشارت الخولي نقلاً عن ريتشارد لابير بأنه "لا يوجد إنسان يقبل تغير يحطم قيمة المهارات الجديدة والمختلفة إذا تمسك بما يملكه". (الخولي، 2011م، ص140). وهكذا، وفي كثير من الأحوال فإن الذين يجب أن يتبنوا ابتكاراً جديداً يجدون أنهم بعد فترة من الزمن سيخسرون الكثير بهذا التبني. كما أن عدم التجانس في تركيب المجتمع من ناحية النوع، والسن، والتعليم، والمركز الاجتماعي، والوضع الطبقي، والمهنة، والديانة يؤدي إلى تضارب المصالح وتناقضها، وبالتالي يحدث معارضة للتغير أو أى تجديد اجتماعي، وهذا يعكس المجتمعات المتجانسة التي تسمح بإحداث التغير في مختلف المجالات في الحياة الاجتماعية.

وعموماً نجد أن المقاومة تظهر في ميادين عديدة سياسية، واقتصادية، وعلمية، وغالباً ما تكون هذه المقاومة نتيجة الجهل بالمتغيرات الجديدة، وكذلك الخوف من مصالحهم، لذلك تكون المقاومة قوية وكبيرة كلما تعرضت مصالحهم للتغير.

المعوقات الاقتصادية:

تختلف المجتمعات فيما بينها من ناحية العوامل الاقتصادية، وذلك كل حسب تنوع عوامله، وفي عصرنا هذا أصبحت التكنولوجيا متطورة، وفي حالة اكتشافات وتجديدات بصورة مستمرة وواسعة بما تحويها من آلات وأدوات واكتشافات علمية وغيرها. وتختلف درجة التغير من دولة إلى أخرى كل حسب إمكاناتها المادية، وتطورها التكنولوجي، وهذا بدوره يؤدي إلى التغير السريع، كما في المجتمعات الصناعية المتقدمة. ومن أهم العوامل الاقتصادية التي أجمع عليها معظم الباحثين والتي تلعب دوراً كبيراً ومؤثراً في عملية التغير الاجتماعية تتلخص في:

1- ركود حركة الاختراع والاكتشافات العلمية:

يحدث ركود حركة الاختراع لعدم توافر المواد الخام اللازمة للاختراع، وانعدام روح الابتكار والتجديد، وعدم تشجيع المخترعين والباحثين، كذلك عدم تطبيق المنهج العلمي في وسائل التمويل، كما أن هنالك مجتمعات تريد استكشاف ثرواتها المعدنية والبترول إلا أن قصور المستوى التكنولوجي يحول دون الاستفادة من تلك الثروات الطبيعية، وتقف أيضاً العقبات من معتقدات، وقيم، واتجاهات سائدة يصعب تغييرها أمام التغير. كما أن الدول الفقيرة تعاني من الصعوبات التي تحول بينها وبين أنواع التقدم؛ حيث يؤثر المستوى العلمي، والثقافي، وتخلف المجتمع، وانخفاض المستوى المعيشي. وكل تلك العوامل تحول دون حدوث التغير الاجتماعي، وبالتالي تعمل على إعاقته.

2- التكلفة المادية:

يرغب كثير من الأفراد في امتلاك الأدوات التكنولوجية الحديثة، إلا أن تكلفتها المالية المرتفعة تحول دون تحقيق امتلاكها؛ حيث لا يمكن حلها إذا لم تتوفر القدرة المالية.

3- المصادر المحدودة:

إن محدودية المصادر والموارد الاقتصادية تحول دون تحقيق الأهداف، وخاصة في الدول النامية، وكمثال لذلك فإن وجود البترول والثروة المعدنية في تلك الدول يحتاج إلى إمكانيات عالية، ولوسائل

تكنولوجية حديثة لاستخراجها، ونسبة لقلة الامكانات لم تتمكن من تحقيق ذلك، وبالتالي يسهم في إعاقة عملية التغير الاجتماعي، أما الدول الصناعية المتقدمة ذات الموارد الاقتصادية المتطورة فتتم فيها عملية التغير بسهولة، فتوفر الموارد الاقتصادية يساعد في نجاح خطط التنمية واستخراج ثرواتها.

وتشير استيتية نقلاً عن البرتيني (2010م، ص ص 178-179) أن الاقتصاد المتخلف يعيق عملية التنمية بوجه عام، ووصف الاقتصاد المتخلف بثلاث خصائص هي:

1- أنه اقتصاد تقليدي، وتسود الزراعة فيه مع أنماط بدائية للإنتاج، وكثيراً ما يكون هذا الاقتصاد منكفئاً على نفسه، مفتقراً إلى إنتاج كافٍ، ومقطوعاً جزئياً عن باقي الاقتصاد.

2- يتصف الاقتصاد المديني فيه بضعف الإنتاج، ولا ينتج إلا القليل مما يستهلك، والباقي يستورد من الخارج.

3- يتصف باقتصاد الشركات متعددة الجنسيات التي تقوم على خدمة مصالحها الخاصة من الدرجة الأولى، وغير منسجمة في إنتاجها وتشغيلها مع البلدان النامية، وأرباحها تذهب للخارج ولا تعود بالفائدة على المجتمعات النامية.

المعوقات الإيكولوجية:

إن للبيئة الطبيعية تأثير كبير على الأفراد والمجتمعات بعضها إيجابي والآخر سلبي، وذلك بكل مجتمع حسب موقعه الجغرافي، فالشعوب التي تعيش على السهول وضفاف النهار أكثر تطوراً وانفتاحاً نتيجة لاحتكاكها مع شعوب أخرى؛ حيث تبادل المعرفة والخبرات، وبالتالي التغير الاجتماعي فيها يكون أسرع، وأكثر ايجابية، فقد قامت الحضارات القديمة مثل حضارة البابليين والأشوريين والفراعنة حول المناطق الخصبة حول ضفاف الأنهار. وعلى العكس من ذلك في المجتمعات المنعزلة التي تحيط بها الصحراء والجبال، فإن شح الموارد الطبيعية فيها يعوق عملية التغير ونشوء الحضارات، كذلك يعيق اتصالها بالمجتمعات الأخرى، أى أن الموقع الجغرافي يفرض عزلة طبيعية. "فبلاد اليمن مثلاً ونتيجة لإحاطتها بالجبال في الدرجة في الدرجة الأولى، ولعوامل سياسية واقتصادية في الدرجة الثانية تأخرت عن غيرها من المجتمعات المجاورة، إلا أن هذه العزلة بدأت تخف حدتها في الوقت الراهن أمام ثورة المواصلات والتقدم التكنولوجي بوجه عام" (الدقس، 2013م، ص231).

مما سبق يتضح أن المجتمعات المغلقة تكون عملية التغير فيها بطيئة مقارنة بالمجتمعات المفتوحة، والتي على اتصال بالمجتمعات الأخرى؛ حيث التفاعل الاجتماعي الواسع، وانتشار الثقافة والتبادل الثقافي، فكل ذلك يساهم بشكل كبير في عملية التغير الاجتماعي، ويكون بصورة إيجابية وسريعة.

المعوقات السياسية:

يلعب النظام السياسي وتوجهاته وشكل الدول دوراً كبيرا في حياة المجتمع سواء سلباً أم إيجاباً، فهنالك معوقات سياسية داخلية وأخرى خارجية نجدها في العديد من البلدان، وخاصة دول العالم الثالث، إلا أن نسبة تأثيرها تختلف من مجتمع لآخر. فالمعوقات السياسية والتي تقف أمام عملية التغير متعددة، وتتمثل في الأتي كما أوردها الدقس(2013م، ص ص233-234):

1/ ضعف الأيديولوجية التنموية: تخضع عملية التغير للسياسة الداخلية للدولة، وذلك وفق الأيديولوجية التي تتبناها، فحينما تكون الأيديولوجية غير واضحة ومتأرجحة، فإن ذلك ينعكس على المنهج التنموي القائم، مما يؤدي إلى القصور في خطط التنمية، وبالتالي يؤدي إلى بطء التغير الاجتماعي.

2/ تعدد القوميات والأقليات داخل المجتمع: وتقف هذه التعددية أمام التغير حفاظاً على التوازن العام داخل المجتمع، فغالباً ما يقابل أى اصلاح أو تغيير بعدم الاستجابة خاصة الفئات التي قد تضرر مصالحها داخل المجتمع، أما المجتمع المتجانس، فعملية التغير فيه تسير بسهولة ويسر.

3/ عدم الاستقرار السياسي: وجود الاستقرار السياسي يساعد في عملية التغير وتحقيق أهدافه، وذلك على عكس عدم الاستقرار السياسي الذي يؤثر في عملية التغير ومشاريع تنمية المجتمع ووجود الصراعات.

كما ترى الباحثة أن هناك معوقات سياسة خارجية وفي الغالب الأعم تكون مفروضة على المجتمع من الخارج، وأهمها:

1- السياسة الامبريالية: وهي التي تفرض سيطرتها على شعوب العالم الثالث، وتحارب كل تغير إيجابي قد يحدث لتلك الشعوب من أجل مصالحها الخاصة، إضافة إلى فرض ثقافتها وحضارتها التي لا تتلاءم وثقافة تلك المستعمرات، ويتضح ذلك جلياً أبان الحكم الإنجليزي والفرنسي لبعض الدول النامية في

إفريقيا وغيرها، وما خلفه من أعباء ثقيلة لا زالت تلك الدول تعاني منها، وبالتالي ساهم كثيراً في إعاقة التغير الاجتماعي.

2- الحروب الخارجية: تترك الحروب الخارجية آثاراً سلبية عديدة؛ حيث تؤدي إلى تدمير الثروات واستنزاف الموارد البشرية والمادية، ويلاحظ ذلك في كثير من دول العلم الثالث، وهذه الحروب مرتبطة بالسياسة الامبريالية لدى الدول المستعمِرة، وذلك بعد أن نالت الدول المستعمَرة استقلالها، فلكي تحافظ الدول المتقدمة على سيطرتها والاستفادة من الثروات لا بد أن تدخل تلك الدول في نزاعات، وبالتأكيد يؤثر هذا في عملية التغير الاجتماعي واعاقته، ويؤدي إلى مشاكل اجتماعية واقتصادية عدة تشغل تلك الدول عن النهوض ورفع مستواها المعيشي.

المعوقات الثقافية:

يواجه التغير الاجتماعي بمقاومة كبيرة من الناحية الثقافية، وخاصة عندما تمس جوانب المعتقدات، والقيم، والاتجاهات، أو البناء الثقافي ككل. ويمكن أن نلمس ذلك " في الهند؛ حيث غالبية السكان يعيشون في حالة سوء تغذية شديدة قد تصل في بعض الأحيان إلى حد المجاعة، ومع ذلك فإن الهندوس يقدسون أكثر من 300 مليون بقرة، ويحرِّمون ذبحها من أجل الطعام، بل يسمح لها بالتجوال في الحقول والمزارع كما تشاء مما يتسبب في تلف كثير من المحاصيل، وقد حاول كثير من الزعماء الهنود وعلى رأسهم (نهرو) اقناع الشعب بذلك بالمنطق والبرهان وتقديم الأدلة إلا أنهم وما زالوا يعتقدون في تقديس الأبقار".(الخولي، 2011م، ص147) وهذا يؤكد تمسك بعض الأفراد والجماعات بالمعتقدات المقدسة والقيم رغم تطور العلم والمعرفة.

فكل مجتمع لديه قيمه الخاصة النابعة من ثقافته، وعندما يأتي بعض المسئولين بمشاريع تنموية تفشل نتيجة لعدم المامهم الكافي بثقافة ومعتقدات تلك المجتمعات، وافتراضهم بأن هؤلاء الأفراد يفكرون بنفس طريقتهم مما يعمل على إعاقة التغير.

وتسهم أيضاً المعتقدات الدينية أحياناً ونصوصها المقدسة في تكريس الاتجاهات القدرية المناوئة للتغير باعتبار أن هناك مسلمات يجب عدم تجاوزها، ففي أجزاء متعددة من العالم توجد اعتقادات راسخة بأن الإنسان مسيَّر في كل خطوات حياته وليس مخيَّراً، كما أنه لا يجوز معارضة المشيئة الإلهية، وتبعا لذلك تمارس العديد من الطقوس أو يمتنع أداء مختلف أنواع الممارسات الحياتية لظروف خاصة، كمثال

يمنع منعاً باتاً الاحتفال بالمناسبات الاجتماعية السعيدة من زواج، أو خلافه خلال شهر محرم للطائفة الشيعية لأنه شهر أحزان ومآسي لا يجوز فيه الاحتفال.

معوقات التغير الاجتماعي في السودان:

بما أن السودان يعد إحدى دول العالم الثالث، ويعاني من مشكلات هيكلية جوهرية على جميع مستويات البناء الاجتماعي، الاقتصادي، السياسي، والثقافي هنالك العديد من المعوقات المتعددة التي تؤثر سلباً على عملية التغير الاجتماعي بالسودان، وإذا ما اتبعت الباحثة ما سبق من تصنيف للمعوقات، فيمكنها من تحديد هذه المعوقات كما يلي:

المعوقات الاجتماعية: هنالك الكثير من الظواهر والعادات والتقاليد التي تقف حجر عثرة أمام أى تغير، ومنها: انتشار ممارسات الظهر، الخفاض الفرعوني، اللجوء للشيوخ، التمسك بالنعرات العنصرية القبلية.

المعوقات الاقتصادية: نتيجة لتراجع الاقتصاد السوداني، وخاصة في السنوات الأخيرة يمكن إبراز العوائق الاقتصادية التالية: ضعف انفاق الدولة على الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة مما أدى لترديها، وحصر الاستفادة منها وسط المقتدرين من السكان، عجز الكثير من الأسر في تلبية الكثير من الاحتياجات الأساسية، عدم اتباع طرق الزراعة الحديثة لكثير من المزارعين نتيجة لعدم استطاعتهم امتلاك أدوات الانتاج اللازمة لذلك.

المعوقات الإيكولوجية: وتتمثل في انعزال بعض المناطق وتخلفها عن الالتحاق بركب التمدن والتغيير نتيجة لغياب التنمية المتوازنة من ناحية، ورغبتها في الإبقاء على نمط حياتها وموروثاتها الاجتماعية.

المعوقات السياسية: وتشمل السياسات الرسمية للدولة، وعجزها عن توفير الكثير من التحديث بالمجتمع مثل توفير المياه النقية، الكهرباء، الخدمات الصحية والتعليمية المتطورة والمجانية، كذلك سياسات المحاصصة والاستقطاب وإذكاء الروح القبلية.

المعوقات الثقافية: من المعوقات الثقافية للتغير الاجتماعي في السودان سيطرة ثقافة الوسط العربي– الإسلامي على باقي الثقافات، وغياب التلاقح الثقافي على المستوى الرسمي، وإلى حد ما الشعبي، كذلك شيوع الموروثات الثقافية التي تقاوم وتحد من التغير كالنظرة للمرأة بدونية، والاستعلاء والتعصب العرقي والثقافي.

يتضح مما سبق أن المعوقات كثيرة ومتعددة، إلا أنها مترابطة ويصعب وصف أيها أساسي وأيها ثانوي، ويمكن القول بأنها في النهاية تؤدي إلى إعاقة التغير الاجتماعي. ولا يمكن النهوض بالمجتمعات إلا عندما تتم معالجة تلك المعوقات مع مراعاة ثقافة تلك المجتمعات وظروفها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وغيرها، كما أن المعالجة مرتبطة ومشروطة بالوعي الاجتماعي وقدرة الأفراد على التغير.

من كل ذلك تخلص الباحثة إلى أهمية طرح رؤية جديدة أكثر شمولاً ومواكبة لواقع المجتمعات الآن. وما تعتقده الباحثة أنه مناسب لدراسة وتحليل وتفسير عملية التغير الاجتماعي هو اعتماد مدخل أسلوب النظم. وسوف تقوم الباحثة بتوضيح المنظور الجديد، ولماذا تم تحديده وكيف يتم تطبيقه.

لماذا أسلوب النظم؟

بناءً على ما سبق أن أوردته الباحثة من تعريف لأسلوب النظم في المفاهيم العامة للبحث بالمبحث الأول فإن أسلوب النظم كأسلوب يحقق شروط وأدوات أكثر علمية لدراسة وتفسير التغير الاجتماعي لأنه يتناول التغير من جميع أبعاده، وذلك بدراسة كل العوامل التي تؤثر فيه مما يمكن من الحكم عليه وتفسيره والتنبؤ به وتوظيف مخرجاته إيجابياً.

عناصر النظام:

لكي يكون النظام متكاملا لا بد من وجود أربع عناصر أساسية وهي كما أوردها يوسف(2005،ص126):

1/المدخلات: Inputs وهي العناصر التي تدخل في مكونات النظام من آجل تحقيق غايات محددة. كما أن الأهداف والمواصفات المراد تحقيقها تعتبر من مدخلات النظام أيضا، وتصنف إلى مدخلات بشرية ومادية ومعنوية.

2/ العمليات: Processes هي سلسلة من الإجراءات والتفاعلات النشطة التي تحدث بين عناصر مدخلات النظام، بحيث تؤدي إلى تحقيق ما يرغب فيه من نتائج.

3/ المخرجات: Outputs وهي ما تسفر عنه عملية تقويم المخرجات في ضوء الأهداف الموضوعية.

4/التغذية الراجعة: Feedback وهي عبارة عن المعلومات التي تتكون نتيجة تحليل المخرجات، والمعبرة عن مدى نجاح النظام في تحقيق الأهداف، وبالتالي المبينة لمراكز القوة والخلل في أجزائه والتي على ضوئها يتم البقاء أو التعديل أو الإلغاء للنظام..

العوامل التي ساعدت على ظهور أسلوب النظم:

هنالك العديد من العوامل التي ساعدت على ظهور أسلوب النظم كما أشار إليها النوري(1992،ص118-119) وهي:

- ازدياد معدل سرعة التغير في المجتمعات وتزايد الحاجة إلى النظر إلى المستقبل على المدى البعيد.
- ازدياد تعقد النظم وتعدد العوامل والعلاقات المتضمنة فيها والممتدة منها وإليها.
- اتساع فرص الاختيار وتعدد الاحتمالات والبدائل في الموقف الواحد أو المشكلة الواحدة.
- قلة أو ندرة الموارد المالية بالقياس إلى المطالب الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.
- ازدياد التخصص في العلوم والحاجة إلى تعويض ذلك في معالجة القضايا والموضوعات بالنظرة الشاملة والإفادة من أكثر من تخصص واحد في أن واحد.

خصائص أسلوب النظم:

لخص الحيلة(1998م، ص) خصائص أسلوب النظم في الأتي:

1/ ينظر للعمل باعتباره نظاماً يتكون من مجموعة من العناصر المرتبطة بعلاقات متكاملة ومتوافقة لإنجاز العمل.

2/ يحلل كل عنصر من عناصر النظام منفرداً أو متكاملاً مع بقية العناصر.

3/ يقترب من الموضوعية في البحث وإصدار الأحكام على النتائج.

4/ يركز على التكامل بين الجوانب النظرية والتطبيق العملي.

5/ يعتمد التقويم كخطوة أساسية في سبيل التطوير والتعديل.

ويتضمن تحليل المنظومات والأركان الأساسية التالية التي ينبغي إتباعها عند استخدامه:منصور (2001م، ص ص93-109)

1- التعرف علي المنظومة من حيث حدودها وأهدافها باعتبارها موضوع التحليل.
2- تحديد مدخلات المنظومة "عناصرها وخصائصها ومخرجاتها" وكيفية قياسها والبيئة التي تتم فيها المنظومة.
3- إيجاد منظومات بديلة والمقارنة بينها وتحديد البديل الأفضل في كل حالة.

4- اعتماد الأسلوب الكمي والكيفي ودرجة الاتقان في التحديد والمقارنة والتفضيل، مع الاهتمام بالتحليل الاقتصادي بالذات، متمثلاً في الكلفة وعلاقتها بالفاعلية والكفاية والكفاءة.

5- وضع نتائج التحليل تحت نظر المسؤولين لاتخاذ القرارات في ضوئها.

ومجملاً تستند الرؤية النظمية على المقومات التالية:

- إن الظواهر سواء طبيعية أو اجتماعية لا تنطلق من فراغ، بل هنالك أسباب أتت بها.
- ليس هنالك سبب أو رؤية واحدة لتفسير الظواهر، بل هنالك العديد من الأسباب التي أوجدتها.
- المؤثرات التي تؤثر على الظواهر ليس بالضرورة أن تكون خارجية، فربما تكون داخل الظواهر، وفي حالات أخرى الخارجية والداخلية معا.
- المؤثرات التي تؤثر على الظواهر ليست مستقلة عنها، بل متفاعلة معها عضوياً.
- يجب النظر للظاهرة من خلال بدايتها، وتطور حركتها، والتفاعل بين أجزاءها، وتفاعلها مع غيرها من الظواهر المحيطة.
- إن أجزاء الظاهرة تشكل كلاً متسقاً، تتفاعل مع بعضها البعض، وكل جزء يؤثر ويتأثر بالأجزاء الأخرى.
- للأطراف قوة دفعها الذاتية، وتلك التي تدعمها من الأجزاء الأخرى في النظام مما يمكنها من أداء عملها وخدمة ذاتها ومجمل النظام.
- هنالك تدفق حيوي للمعلومات بين جميع أجزاء النظام، وتغذية راجعة فورية.

لذلك ترى الباحثة أن اتباع أسلوب النظم يعد الأسلوب العلمي والعملي لدراسة وتحليل التغير الاجتماعي وعملياته وآثاره، والاستفادة منه إيجابياً بما يفيد المجتمع ويؤدي لاستقراره ورفاهيته.

خاتمة:

وبعد أن استعرضت الباحثة خلال هذا المبحث الخاص بالتغير الاجتماعي أنواعه، مجالاته، وعوامله، ومعوقاته، تؤكد أنه لا بد من النظرة الكلية لعملية التغير باعتبارها عملية حيوية تحدث بالمجتمع، وأن النظر لها من خلال عامل واحد هي نظرة غير علمية، فالتغير ينعكس في جميع مجالات الحياة داخل المجتمع، وهذا لا ينفي أن في بعض المرات يمكن لعامل واحد أن يؤثر ويحرك العوامل الأخرى كما وضح من خلال الطفرة الاقتصادية التي حققتها دول الخليج نتيجة لاكتشاف البترول. كما يمكن للعامل السياسي أيضا أن ينعكس على جميع العوامل الأخرى. وتؤكد الباحثة هنا أن عامل التعليم أيضا يلعب دوراً كبيراً في عملية التغير؛ بل ينعكس على العوامل الأخرى سلبا أو إيجابا بناء على محتوى التعليم، وجودة مخرجاته، باعتبار أنه يمد المجتمع وفي جميع القطاعات بالقوى الاجتماعية الفاعلة التي تثري حياة المجتمع في مختلف جوانبها.

وإيضاً تخلص الباحثة من كل ذلك أن أسلوب النظم يمكن اعتماده لدراسة التغير الاجتماعي ودور التعليم في التغير الاجتماعي، كما ويمكن الإفادة منه في معرفة العلاقات البينية وعلاقات التأثير والتأثر بينهما، إذ يهتم بجميع عناصر الظاهرة موضوع الدراسة والتفاعل الذي يتم مكوناتها.

المبحث الثاني

التغير الاجتماعي والتربية

تمهيد:

تباينت آراء العلماء والمفكرين في بحثهم لطبيعة العلاقة بين التربية والتغير الاجتماعي حول تأثير كل منهما على الآخر، فبينما يرى جزء منهم أن التربية تلعب دوراً كبيراً في التغير، بل وتسهم في ولادته، وتبنيه، آثر الجزء الآخر التحفظ في قدرة التربية على تبني التغير الاجتماعي وتسييره باعتبار أن التربية هي جزء من كل مركب تتداخل فيه العوامل الأخرى، وأنها تشكل فقط ما يقرره المجتمع.

التغير الاجتماعي والتربية:

تلعب التربية دوراً كبيراً في التغير الاجتماعي وذلك من خلال مؤسساتها التعليمية التربوية، و"التربية هي قوى اجتماعية حاملة للأفكار، وحركة للممارسات، فهي تندمج وتنشر الأفكار والمفاهيم، وتنشئ الأجيال على قيم ومبادىء، وتكسب الأفراد مهارات وقدرات العيش وصفات التفاعل والتكيف في المجتمع" (كريم، دون تاريخ، ص103)

وتعد المجتمعات في حالة تغير وتتطور، كما يصيبها التجديد في النواحي المادية والاجتماعية خاصة في هذا العصر، وتعتبر التربية وسيلة أساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة، وأيضاً وسيلة المجتمع للقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن انتشار هذه العناصر الثقافية الجديدة وصراعها مع العناصر الثقافية القديمة أو السائدة حالياً.

والواضح أن "علاقة التربية بالتغير الاجتماعي علاقة متبادلة، فهي وسيلة أساسية لزيادة العناصر الثقافية الجديدة في المجتمع من ناحية، ووسيلة المجتمع أيضاً للقضاء على المشكلات الاجتماعية التي تنشأ عن انتشار هذه العناصر الثقافية الجديدة وصراعها مع العناصر الثقافية السائدة من ناحية أخرى" (الرشدان، 2004م، 290)

و"إن علاقة التربية بالتغير الاجتماعي علاقة متبادلة لا نستطيع إغفالها، ونادى كثير من المربين بأن التربية في المدارس يجب أن ترتبط إرتباطاً وثيقاً بالقوى المختلفة التي تسبب التغير الاجتماعي"

(استيتية، 2010م، ص 203)، وبما أن المدرسة هي جزء لا يتجزأ من النظام الاجتماعي السائد، فهي بالتأكيد تتأثر بالتغيرات الاجتماعية التي تسود المجتمع، وأنها تتبع وتعكس هذا النظام الاجتماعي السائد. "أن التربية عامل هام من عوامل التغير الاجتماعي لا تعكس فقط فتتبع، وإنما تولد التجديد فتحتل مركز القيادة" (النجيحي، 1976م، ص239).

مهما يكن من أمر، فالراجح أنه، وسوى أحدثت التربية التغير الاجتماعي وتبنته، أو غير ذلك، لا يستطيع أحد أن يشكك في تأثير التربية على الإنسان بمعارفه، وخبراته المختلفة، قيمه، مهاراته وجميع أوجه حياته مما يجعله يتفاعل مع أى تغير اجتماعي، سواء إيجابي أو سلبي. "فالتربية _ كما يشير بورديو وباسرون _ كغيرها من النشاطات الاجتماعية مبنية على ثقافة، وتتم في محيط اجتماعي يحتوي على قوى اجتماعية مختلفة، والعلاقة بين بناء المجتمع وثقافته أمر واضح معروف، ولا يمكن وفق هذا التصور للتربية إلا أن تعمل على نشر ثقافة المجتمع، وأن تعكس التفاعلات والصراعات بين فئات وأفراد المجتمع، فهي في الواقع تُعيد إنتاج النُظام الاجتماعي الذي نشأت فيه، ويلاحظ ذلك في بناء النّظام التربوي ككل، وفي العلاقات بين عناصره، وفي تكوين هذه العناصر ذاتها". (علي ،1995م، ص ص 170-171)

فالتربية ومن خلال مؤسساتها المختلفة تقوم بعملية مواكبة التغير الاجتماعي وتبني هذا التغير باعتبار قوة تأثيرها التي يدركها المجتمع، فالراجح أن أى تغير سياسي يتم وخاصة في دول الثالث يتجه للتربية حتى تعزز من وجوده وإكسابه شرعية الاستمرارية، في المؤسسات التعليمية سرعان ما تعتمد اطروحات النظام الجديد وخططه وخطابه من خلال المناهج المدرسية والخطط والفعاليات الممارسة وغيرها، بينما يتحول الإعلام لآلة أيديولوجية تكرس لمصلحة النظام الجديد، وتتبع ذلك مؤسسات التربية الأخرى.

وتستدعي التغيرات الاجتماعية ذات الطابع الاجتماعي تكيف المنظومة التربوية معها سواء كانت برامج رفاهية أو تدهور اقتصادي، ففي الحالتين ينتقل تأثيرها لمجال التربية التي تجد نفسها مضطرة للتكيف ومواءمة التغير، فإذا كان ايجابياً تتطور القدرات والإمكانات الخاصة بتلك المؤسسات، مما يعزز

الجوانب الإيجابية الخاصة بالبنيات التحتية لهذه المؤسسات وبرامجها النوعية. غير أن التغير في السكان من حيث أعدادهم، توزيعهم، تركيبتهم، وقدراتهم يسهم أيضاً في التغير الاجتماعي باعتبار أن الإنسان هو المستهدف بالتغير الاجتماعي، وكل عمليات التغير تساهم على ناحية جوهرية من نواحي حياته. كما تحدث الكثير من التغيرات التربوية كنتاج للتغيرات الاجتماعية التي تمليها ظهور معارف وتقانات جديدة، والتغيرات التي تحدث في المجال التكنولوجي ونمط الحياة بالمجتمع، مما تؤدي لتغيرات في القيم والعادات والتقاليد، وغيرها.

ومن هنا يمكن القول بأن التربية لها دور كبير في إحداث عملية التغير والتطور الاجتماعي، وأنها تساعد على عملية تأهيل العمال والمهندسين لمواكبة التغيرات التكنولوجية في عصرنا هذا، كما تعد الاسر لتلك التغيرات الاجتماعية المصاحبة والنائية عن ذلك التغير. ويرى موسى (1985م، ص 99) أن "النظام التعليمي هو جزء من النظام الاجتماعي، وهو عامل من عوامل التغير الاجتماعي والثقافي، وبالتالى فإن المربيين والعاملين في حقل التعليم يمكنهم أن يقوموا بالمبادرة في عملية التغير، وذلك عن طريق تعرفهم على مضامين التغيير، وعلى مواطن الضعف والقوة في المجتمع، وبذل الجهد لتحسين نواحي القصور"

ويرى الرشدان (2004م، ص291) أنه تقع على التربية مسؤولية في فترة التغيير الاجتماعي تتلخص في الآتي:

1) إكساب الأفراد فهماً وإدراكاً جديداً للآخرين، وقيمهم وعاداتهم، و تسامح جانب كل منهم نحو الآخر حتى يقوم التعامل بينهما على أساس سليم.

2) أن يفهم الفرد ما يجري حوله في العالم الذي يعيش فيه، وذلك يمكن الفرد من تشخيص الناحية الاجتماعية والظروف والمشكلات التي تواجهه. أما الصابوني(2006م، ص104) فيشير إلى أن للتربية واجباً يجب القيام به تجاه التغير الاجتماعي، ومن الواجبات الأساسية التي تقع على عاتق التربية في فترة التغير الاجتماعي مسؤولية إكساب الأفراد فهماً وإدراكاً جديداً يتناسبان مع ما تتميز به من الفترات من تغير اجتماعي قد يشمل المجتمع بأسره.

وأشار موسى(1885م، ص106) إلى دور التعليم الإيجابي والسالب في إحداث التغيير والتطور والتنمية فيرى أن التعليم اليوم يهدف إلى التعرف على مواهب الأفراد و قدراتهم من أجل تطويرها وتنميتها، كما يهدف إلى إثارة الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد لتقبل التغيير أو الاستعداد له على أقل تقدير. أما الجانب السلبي للتعليم فقد يعوق التقدم الاقتصادي والاجتماعي إذا لم يتطور أو يراعِ تطور المجتمع نفسه، فهو قد يلعب دوراً هامشياً في الحركة الاجتماعية، كما أنه يمكن أن يعكس اتجاهات وقيم فئة معينة من فئات المجتمع، كما يمكن أن يقتصر على تعليم أبناء قطاعات معينة من قطاعات المجتمع دون غيرها من القطاعات.

أما الرشدان(2004م، ص292) فيذهب إلى أنه عندما يزداد التغير الاجتماعي حدة في المجتمع، فإن عدد المشاكل الاجتماعية الناجمة عنه تزداد عدداً، كما تزداد عمقاً و شدة، مما يهدد تماسك الجماعة و تكاملها. وهنا يأتي دور التربية الإيجابي في مواجهة هذا التغير والتصدي للمشكلات الناجمة عنه، حتى تساعد الأفراد على حسن التكيف، وذلك بالتغلغل داخل الشخصيات الإنسانية ومساعدتها على عملية إعادة بنائها فيما يختص بأنواع الولاءات التي تؤمن بها، والآمال التي تتطلع إليها ووجهات النظر التي تعتنقها، والمثل الأخلاقية التي يدين بها الأفراد، وهذا يعني إعادة بناء الشخصية من جديد بخلق أنماط جديدة من الشخصية مناسبة للسيطرة على التنظيمات الاجتماعية التي تخلقها الظروف الناشئة عن العلم والتكنولوجيا.

وتؤكد وجهة نظر أخرى بأن المدرسة لها دور فعال في توجيه الأفراد لإحداث التغير الاجتماعي، "فالمدرسة تبشر بالتغير الاجتماعي وتعمل على توجيه الأنظار إليه وإعداد العقول له، وهي بذلك تعد الأفراد لكي يقوموا بدورهم في إحداث التغير" (استيتية، 2010م، ص205).

التغير الاجتماعي والتربية في السودان:

ومن خلال تناولنا للتعليم والتعليم الثانوي والتغير الاجتماعي في المبحثين: الرابع والخامس، تلاحظ الباحثة أن التغيرات التي حدثت داخل المجتمع السوداني بفضل التعليم كثيرة؛ حيث تزايد الاهتمام بالتعليم منذ رياض الأطفال وحتى التعليم فوق الجامعي، فانتشرت المدارس والجامعات، وتزايدت تبعا لذلك أعداد القبول والخريجين. ومن لم يحصل على فرصة تعليمية بالمدارس والجامعات الحكومية يلتحق بمؤسسات التعليم الخاصة، رغم أن التعليم شكل عبئا إضافياً للأسر وخاصة الفقيرة منها، بما

يتطلبه من مصروفات عجزت العديد من الأسر عن ايفائها، وأدى ذلك إلى تنامي ظاهرة التسرب. كذلك أسهم ويسهم التعليم في تزويد طلابه بالمفاهيم والرؤية الفكرية للاندماج في المحيط الاجتماعي، وإكسابهم القيم والمهارات اللازمة للحياة، غير أن التعليم ساهم ويسهم في تنمية قدرات طلابه وتوعية الأفراد بالواقع ومشكلاته.

كما أن التغير الاجتماعي في السودان ونتيجة لزيادة عدد السكان وتوزيعهم، والتغير في بنية الأسرة، والتغيرات الثقافية والتكنولوجية، والتغير في السلوك والاتجاهات والقيم أدى إلى التغير في مجال التعليم من خلال التوسع في أعداد المدارس، الطلاب والجامعات، كما تطورت مناهج التعليم، وأدخلت تقنيات تعليمية جديدة في مجال التعليم كاستخدام الحاسوب وبرامجه كعرض الشرائح، واستخدام الشبكات التلفزيونية المغلقة والمفتوحة، وتزايد الاهتمام بالتعليم وسط الأسر السودانية، كما انتشرت وتنوعت البرامج التعليمية بالتعليم العالي خاصة واستوعبت علوماً جديدة، إلا أنه مع ذلك فقد تدنى الكيف في التعليم وانحسر النشاط الطلابي.

وبمثل ما يؤثر التغير الاجتماعي على التربية، فإن التربية على كل حال ليست سالبة تجاه عملية التغير، بل في بعض الأحيان تبشر، وتوفر الأساس الموضوعي للتغيرات المجتمعية، فكثير من برامج التوعية التربوية والثقافية التي تتم داخل المجتمع للتنبيه لمشكلات مجتمعية محددة والمرتبطة برفع الوعي البيئي، محاربة العادات الضارة كالخفاض، التقييم الإنساني للمرأة وحقوقها، التوعية القانونية والصحية غالبا ما تؤدي إلى تقليص هذه المشكلات إن لم تقضي عليها تماماً، وافساح المجال لظهور أشكال وممارسات اجتماعية أرقى وأكثر إنسانية.

وفي مجال التعليم أورد عمار (2000،ص ص 50،51) أن التّعليم بحكم تفاعل عملياته العقلية يمكن أن يكون النمط المجتمعي السائد، كما يمكن أن يكون الاستثناءات التي تتجاوزه، وفي كثير من الظواهر يصبح الاستثناء ذا دلالة مهمة تستحق الاعتبار حالة وصيرورة في دراسة تلك الظواهر. ولكل من هذين الحالين موقعه وحركته في المجتمع، بل وفي حركة التّربية ذاتها. ومن هنا قد يسهم التّعليم في تكوين الوعي بتصاريف الواقع وتطويره عمراناً وبشراً، وخلق فئة من المثقفين فكراً مستقلاً، وظهور فئة المغتربين والساخطين سلوكاً. إنه يشكل النمط بصورة مباشرة، وذلك من خلال ما يترتب على ما يسميه

أنصار المدرسة النقدية من القصد الواعي، أو من خلال تأثيرات المنهج الخفي في حصاد العملية التّعليمية.

كما أنه في حالة الاحتقان المجتمعي والسياسي، ونتيجة للمخزون التربوي والتعليمي والثقافي للسكان يمكن أن يفضي الوضع القائم إلى تغيير في النظام السياسي وهياكله وأبعاده النظرية والعملية واحلال آخر يلبي طموحات السكان، ويتيح المجال للانتقال للأفضل، وتغيير البنية الاجتماعية. وبنفس المستوى فهنالك العديد من التغيرات بالمجتمع لا يمكن أن تحدث ما لم تكن المنظومة التربوية مهيئة لذلك، مما يعني أن التربية تلعب دوراً إيجابياً في التغير الاجتماعي.

خاتمة:

ومن كل ما سبق ترى الباحثة أن علاقة التربية والتعليم بالتغير هي علاقة تأثير وتأثر؛ حيث يؤثر كل منهما سلبا، أو إيجابا في الآخر. فالتعليم يمكن أن يعزز التغير ويدعم اتجاهاته الإيجابية داخل المجتمع، كما يمكن أن يكون حجر عثرة أمام التغير الاجتماعي إذا كان النظام التعليمي متخلفاً. ومن ناحية أخرى يقوم التغير الإيجابي بتطوير النظام التعليمي بهياكله المختلفة، أما التغير السالب فينعكس سلباً على النظام التعليمي، ويحد من تطوره وازدهاره.

الباب الثاني

الدراسة الميدانية

المبحث الأول

إجراءات البحث الميداني

تمهيد:

هدف هذا البحث إلى التعرف على الدور الذي يقوم به النظام التعليمي في السودان ممثلاً في المرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي. فيتضمن هذا المبحث الإجراءات التي اتبعتها الباحثة لتحقيق أهداف البحث، وتشتمل هذه الإجراءات على الآتي:

1. وصف عينة البحث.
2. كيفية اختيار العينة.
3. مجتمع البحث.
4. منهج البحث.
5. أدوات البحث.
6. خطوات بناء وتوزيع الاستبانة.
7. أساليب المعالجة الاحصائية.

وصف عينة البحث:

تتكون عينة البحث من 371 معلم ومعلمة، والتي تم اختيارها لمعلمي ومعلمات المرحلة الثانوية بولاية الخرطوم ممثلة في مدنها الثلاث (الخرطوم_ بحري_ أمدرمان).

- المقابلات التي اجريت مع خبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع وعددهم سبع خبراء.

كيفية اختيار العينة:

تم اختيار العينة من المجموع الكلي لعدد المعلمين والمعلمات في ولاية الخرطوم، وذلك عن طريق أسلوب الحصص عن طريق تطبيق المعادلة وهي إحدي الطرق العلمية المستخدمة في تحديد حجم العينة من المجتمع المراد دراسته وهي كالأتي:

إذا اعتبرنا أن نصف المجتمع هم معلمين، إذن:

- معلمون <- p = 0.5
- غير معلمون <- q = 1 - 0.5 = 0.5

في حالة 95% درجة ثقة (confidence degree)

z=1.96

d=0.05

تطبيق المعادلة:

$$n = \frac{z^2 * p * q}{d^2} = \frac{(1.96)^2 * 0.5 * 0.5}{(0.05)^2} = 385$$

.: عدد المعلمين المطلوب في العينة =385

العدد الكلي للمعلمين بولاية الخرطوم =9,895

$$n = \frac{385}{1+\frac{385}{9895}} = 371$$

تقسم على المدن الثلاث بالتساوي = $\frac{371}{3} = 124$ تقريبا

مجتمع البحث:

1- المعلمين والمعلمات بالمدارس الثانوية بولاية الخرطوم ممثلة في مدنها الثلاث (الخرطوم_ الخرطوم بحري_ أمدرمان) والبالغ عددهم 9.895 معلم ومعلمة. المصدر: وزارة التربية والتعليم، ولاية الخرطوم، الإدارة العامة للمرحلة الثانوية، التخطيط والمعلومات، عدد المعلمين بمحليات الولاية، (مارس 2014).

2- خبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع.

منهج البحث:

أتبعت الباحثة في هذا البحث المنهج الوصفي التحليلي, باعتبار أنه يعد مناسباً لجمع المعلومات وتحليلها ومناقشتها، ثم التوصل للنتائج والتوصيات حول مشكلة البحث، وذلك لأنه "يصف ماهو كائن، وتفسيره، وهو يهتم بتحديد الظروف والعلاقات التي توجد بين الوقائع. كما يهتم أيضاً بتحديد الممارسات الشائعة أو السائدة والتعرف على المعتقدات والاتجاهات عند الأفراد والجماعات، وطرائقها في النمو والتطور" (جابر وكاظم، 1996م، ص 134).

أدوات البحث:

استخدمت الباحثة في هذا البحث الأدوات الآتية:

1. الاستبانة التي وجهت لمعلمي ومعلمات بالمرحلة الثانوية.
2. المقابلات الفردية مع خبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع.
3. الملاحظة.

خطوات بناء وتوزيع الاستبانة:

تم تصميم الاستبانة المعيارية حيث اشتملت على ثلاثة محاور (ملحق رقم1)، وهي كما يلي:

جدول رقم (3) يوضح عبارات الاستبانة قبل التحكيم

رقم المحور	اسم المحور	عدد العبارات
1	أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان	10
2	يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان	10
3	يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية	11
	مجموع العبارات	**31**

وتم تحكيم المعيار من قبل مجموعة من خبراء التربية والتعليم وعلم الاجتماع (ملحق رقم2)، وبعد التحكيم اعتمد الباحث الاستبانة مع التغيرات في بعض العبارات كما هو موضح في الجدول أدناه:

جدول رقم (4) يوضح عبارات الاستبانة بعد التحكيم

رقم المحور	اسم المحور	عدد العبارات
1	أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان	9
2	يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان	10
3	يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية	9
	مجموع العبارات	**28**

حيث تم استبعاد عبارة في المحور الأول، وحذف عبارتين من المحور الثالث، مع تعديل بعض المفردات في العبارات.

اعتمدت الباحثة على الاستبانة كإحدى أدوات جمع المعلومات والبيانات لهذا البحث باستطلاع آراء عينة من معلمي ومعلمات المرحلة الثانوية الحالية بولاية الخرطوم وذلك خلال العام الدراسي 2015/2014م.

والاستبانة كما يعرفها "درفر" Drever في قاموس علم النفس بأنها عبارة عن سلسلة من الأسئلة التي تتعلق بموضوع أو موضوعات بهدف الحصول على معلومات حول هذا الموضوع من خلال استجابات المستجيبين (زيتون، 2004م، ص 82).

وتعد الاستبانة أكثر الوسائل استخداماً للحصول على معلومات وبيانات عن الأفراد، ويرجع ذلك لأسباب عديدة منها أنها اقتصادية نسبياً، ويمكن إرسالها إلى أشخاص في مناطق بعيدة، كما أن الأسئلة أو المفردات مقدمة من فرد لآخر، ويمكن ضمان سرية الاستجابات، كما أنه يمكن صياغة الأسئلة لتناسب أغراضاً محددة. ويمكن أن تستخدم الاستبانات الصيغة الاستفهامية ، أو الصيغة الإخبارية، دون أن يؤثر ذلك على مضمون السؤال أو الفقرة، وفي أي من الحالتين فإن الأفراد يستجيبون كتابة لما هو مطلوب منهم (أبو علام، 2004م، ص 371).

تصميم الاستبانة:

اعتمدت الباحثة في تصميم الاستبانة على الاستبانة المعيارية التي سبق تحكيمها استناداً على الشروط المعيارية السابق ذكرها. واشتملت الاستبانة على ثلاثة أجزاء وهي:

الجزء الأول: اشتمل على البيانات الشخصية لأفراد العينة الاسم، النوع، العمر، الحالة الاجتماعية، المؤهل الأكاديمي، مادة التخصص، سنوات الخبرة والتدريب.

الجزء الثاني: اشتمل على عبارات معيارية غطت أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي.

واتبعت الباحثة مقياس خماسي لقياس استجابة أفراد العينة من خلال التدرج من أوافق بشدة، أوافق، لا أدري، لا أوافق، لا أوافق بشدة. وطلب من المستجيب وضع علامة (✓) أمام الإجابة التي يوافق عليها.

الجزء الثالث: اشتمل على سؤالين مفتوحين عن ما هي في رأي أفراد العينة العوامل التي تؤثر على التغير الاجتماعي نتيجة للتعليم الثانوي؟ وهل هنالك دور للتعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان؟

تقنين الاستبانة:

بعد تصميم الاستبانة قامت الباحثة بتجربة استطلاعية للاستبانة على عينة تمثل 20 معلماً ومعلمة من أفراد العينة، وهدفت التجربة للآتي:

1_ حساب ثبات الاستبانة.

2_ حساب صدق الاستبانة.

صدق وثبات الاستبانة:

ولتحديد صدق وثبات الاستبانة، اعتمدت الباحثة على الصدق الظاهري والصدق البنائي للاستبانة.

أولاً: الصدق الظاهري للاستبانة:

تم عرض الاستبانة على ستة من المحكمين المتخصصين في مجال التربية والتعليم وعلم الاجتماع، والهدف من ذلك هو التعرف على مدى تلبيتها وتحقيقها لأغراض البحث. وبناءً على ملاحظات المحكمين تم إجراء التعديلات اللازمة.

ثانياً: الصدق البنائي للاستبانة:

بعد التأكد من الصدق الظاهري للاستمارة تم اختيار عينة عشوائية _ على سبيل الدراسة الاستطلاعية_ قوامها (20) معلماً ومعلمة، وهي ليست من ضمن المدارس التي تمت بها الدراسة الميدانية. وتم توزيع الاستبانة الاستطلاعية عليهم بهدف اختبار دقتها ووضوح أسئلتها، وقد تم تشجيعهم على طرح الأسئلة حول الفقرات والعبارات الغامضة أو التي يصعب الإجابة عليها، وذلك للتأكد من الصدق البنائي للأداة لتحديد مدى تجانسها الداخلي.

جدول رقم (5) يبين معاملي صدق وثبات الاستبانة

الاستبانة	الفا كرونباخ	التجزئة النصفية
الاستبانة	0.7803	0.89

وقد تبين من نتائج الجدول رقم (5) لتحليل الموثوقية Reliability أن قيمة معامل الفا كرونباخ =(0.7803) وهي قيمة أعلى من المقاييس المتعارف عليها للثبات وهي (0.60)، (sekaran,2003,287). كما أن قيمة التجزئة النصفية بلغت 0.89 مما يؤكد وجود قيم ثبات مرتفعة لمعاملي الفا كرونباخ والتجزئة النصفية وبالتالي تتمتع الاستبانة بدرجة مرتفعة من الثبات.

كيفية توزيع الاستبانة وجمعها:

بعد التأكد من ثبات الاستبانة وصدقها، قامت الباحثة وبمعاونة بعض المعلمين بتوزيع الاستبانة على عينة الدراسة، وبعد إعطاء فترة كافية للإجابة قامت الباحثة بجمع الاستبانات والبالغ عددها 400 استبانة، واستخلص منها 371 استبانة مكتملة.

أساليب المعالجة الإحصائية:

بعد جمع البيانات من أفراد العينة، تم ادخال هذه البيانات ومعالجتها وتحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي(SPSS -21). أيضاً تمت الاستعانة بالعديد من المقاييس والمعاملات والأساليب الإحصائية، وهي:

1. التكرار والنسبة المئوية وقيمة كاي.
2. معامل الفا كرونباخ والتجزئة النصفية لتحديد قيمة الموثوقية في بيانات الاستبانة التجريبية للتأكد من الصدق البنائي للاستبانة .
3. المعادلة في اختيار العينة: تم اختيار العينة من المجتمع الكلي لعدد المعلمين والمعلمات بولاية الخرطوم ممثلة في مدنها الثلاث (الخرطوم_ الخرطوم بحري _ أمدرمان) وذلك من خلال تطبيق المعادلة، كما مبينة في كيفية اختيار العينة.

المبحث الثاني

عرض وتحليل ومناقشة النتائج

تمهيد:

ستقوم الباحثة بعرض المعلومات التي تحصلت عليها عن طريق الاستبانة، والمقابلة، وتحليل هذه المعلومات، ومناقشتها، وتفسيرها، والخروج بنتائج لهذه الدراسة.

أولاً: عرض النتائج الخاصة بالاستبانة:

الجداول والأشكال أدناه توضح النتائج والتحليل والمناقشة:

البيانات الأولية:

جدول رقم (6)

النوع	التكرار	النسبة
ذكر	168	45.3 %
أنثى	203	54.7%
المجموع	371	100%

يوضح (الشكل رقم 1) التوزيع التكراري للنوع والذي يوضح أن الإناث أكثر من الذكور في العينة وتشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية لاختبار جودة التوفيق (مربع كاي) إلى أن التوزيع معنوي (.033)

وهذا واضح في واقع المدارس حيث أن عدد المعلمات أكبر، نسبة لهجرة المعلمين (الرجال) في السنوات الأخيرة، وأيضاً لإنتشار الوعي وتعليم الاناث وخروجهم إلى سوق العمل.

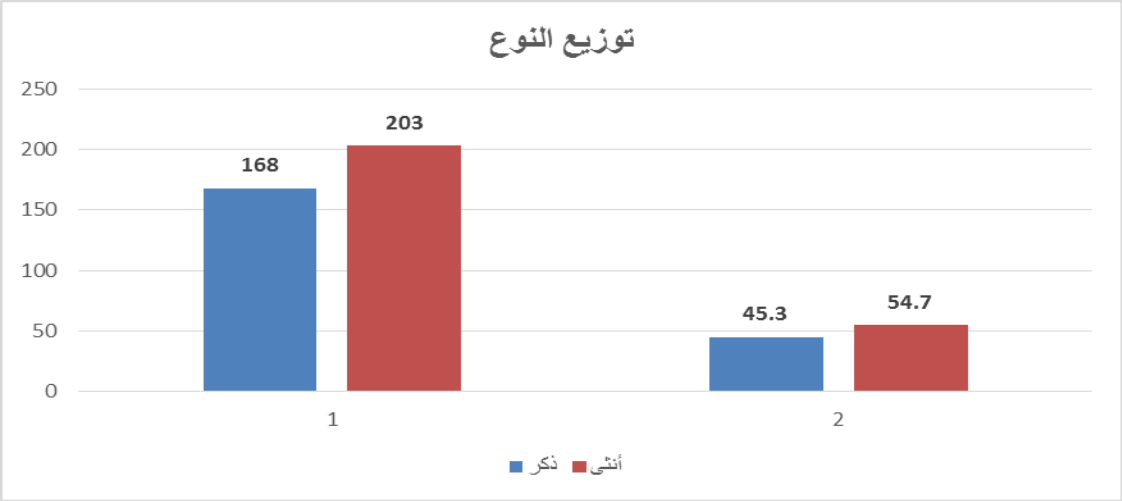

شكل رقم (1)

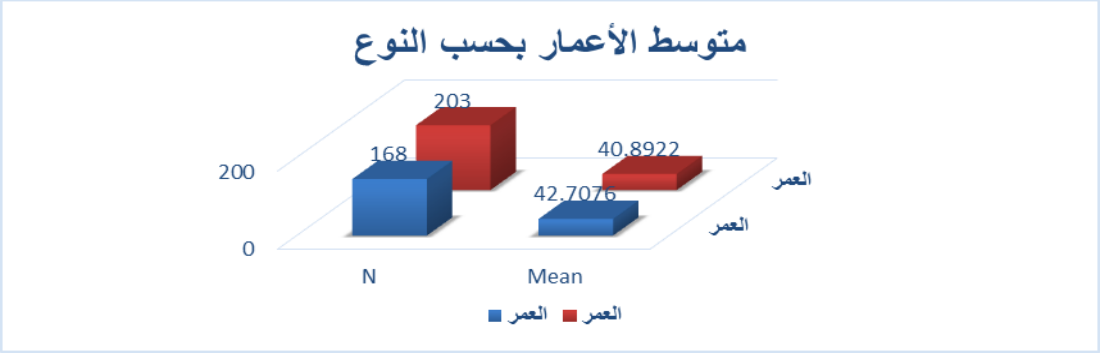

شكل رقم (2)

أوضح التحليل أن متوسط أعمار أفراد العينة (41.80) وانحراف معياري (8.85) إلا أن الذكور كانوا أكبر أعمارا من الإناث بفرق معنوي لاختبار (ت لعينتين مستقلتين) بمستوى دلالة معنوية (.003) (كما في شكل 2) و (جدول 6)

ربما يبرر ذلك لإستقرار الذكور في العمل سابقاً أكثر من الاناث، وأيضاً إلى أن اهتمام المجتمع السوداني بالتعليم كان مبكراً.

جدول رقم (7)

الفئة العمرية	التكرارات	النسبة المئوية
21-30	54	14.6 %
31-40	103	27.8 %
41-50	142	38.3 %
51-60	71	19.1%
61-70	1	0.3 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

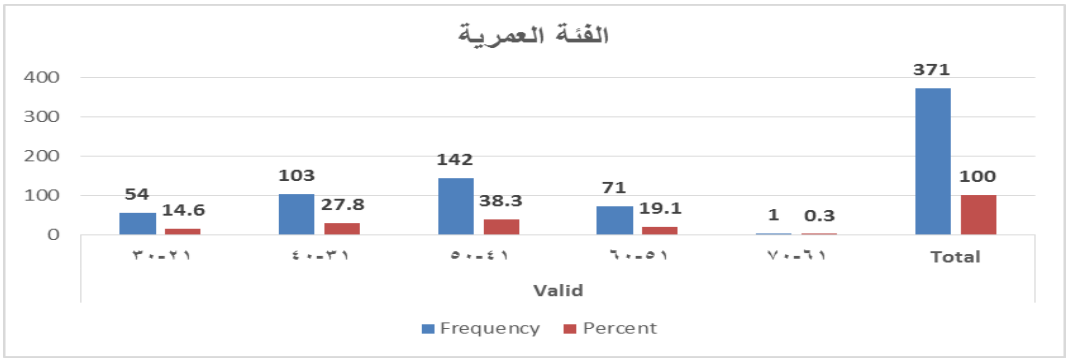

شكل رقم (3)

جدول رقم (8)

الحالة الاجتماعية	التكرارات	النسبة المئوية
متزوج	255	68.7 %
غير متزوج	107	28.8 %
مطلق	2	.5 %
أرمل	7	1.9 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

أثبت التحليل أن أفراد العينة المتزوجون أكثر تكرارا من غير المتزوجين، المطلقين، والأرامل(شكل رقم 4) بفرق معنوي كما تشير قيمة مستوي الدلالة المعنوية لإختبار جودة التوفيق (مربع كاي) حيث أن قيمته تساوي 000. إلا أن نسبة الإناث غير المتزوجات أعلى من نظيرتها وسط الذكور و تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية (007.) لإختبار الإستقلالية (مربع كاي)إلى وجود علاقة بين النوع و الحالة الإجتماعية (شكل رقم 4).

وهذا يشير إلى أن عدد الاناث غير المتزوجات من العينة هم الأكثر وهذا ساعد على إستقرارهم في العمل، لأن ظروف الزواج للإناث وما يتبعها من مسئولية حمل وولادة يؤثر في إنتظامهن واستمرارهن في العمل.

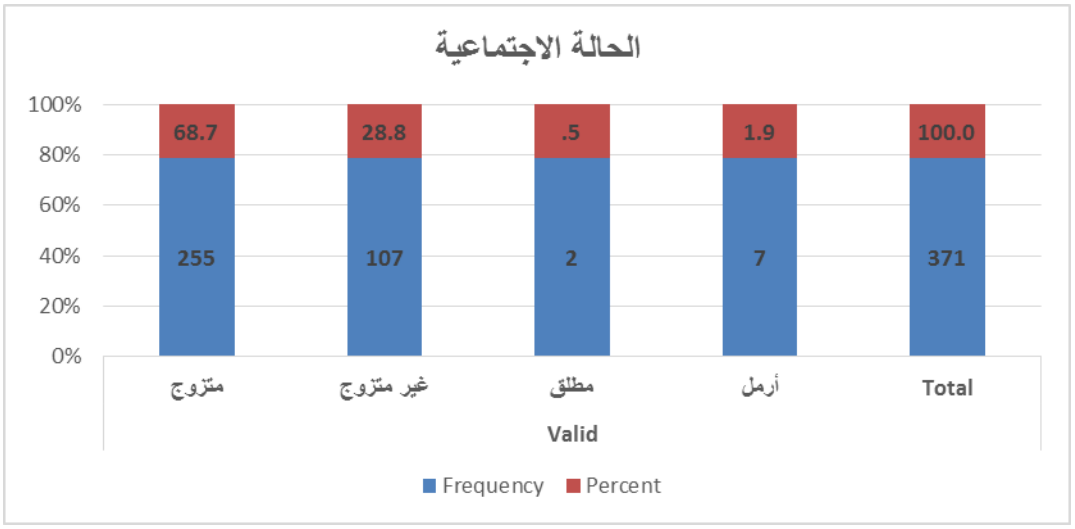

شكل رقم (4)

جدول رقم (9)

المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس	294	79.2 %
دبلوم عالي	50	13.5 %
ماجستير	21	5.7 %
دكتوراه	6	1.6 %
المجموع	**371**	**100.0%**

أثبت التحليل أن أفراد العينة الحاصلين على درجة البكلاريوس فقط هم الأكثر تكرارا من الحاصلين على درجات علمية أخرى بفرق معنوي، كما تشير قيمة مستوى الدلالة المعنوية لإختبار جودة التوفيق (مربع كاي) حيث أن قيمته تساوي 000. (شكل رقم 5)

وذلك لأن الحصول على مؤهل جامعي (بكالوريوس) أصبح الشرط الضروري للالتحاق بمهنة التعليم وفقاً لموجهات ولوائح وزارة التربية والتعليم.

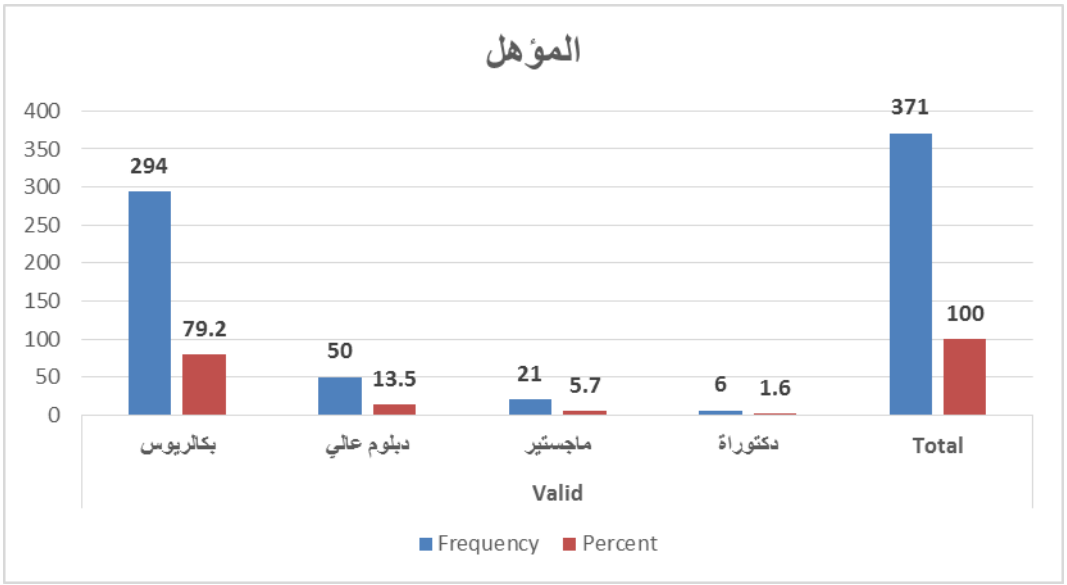

شكل رقم (5)

جدول رقم (10)

نوع المؤهل	التكرارات	النسبة المئوية
بكالوريوس تربوي	201	٪54.2
بكالوريوس غير تربوي	170	٪45.8
المجموع	371	100 %

لم يكن عدد أفراد العينة الحاصلين على البكالوريوس التربوي أكبر من عدد غير الحاصلين على البكالوريوس التربوي بفرق معنوي؛ حيث أن قيمة مستوى الدلالة المعنوية لاختبار جودة التوفيق (مربع كاي) كانت تساوي 062. وهذه النتيجة تشير لوجود خطأ ما لأن المرغوب فيه في هذه الحالة أن يكون حاملي بكالوريوس التربية أكبر بفرق معنوي (جدول رقم 10).

يشير ذلك إلى أنه كان في السابق توظيف المعلمين من قبل وزارة التربية والتعليم لا يركز على خريجي كليات التربية فقط، بل من كليات الأداب والعلوم، وهذا ينعكس سلبياً على التعليم باعتبار أنهم يفتقرون للتأهيل التربوي اللازم للإعداد المهني، إذ ليست لديهم أدنى معرفة عن علم النفس التربوي، وفلسفة التربية، المناهج وطرق التدريس، تقنيات التعليم، وأصول التربية وغيرها.

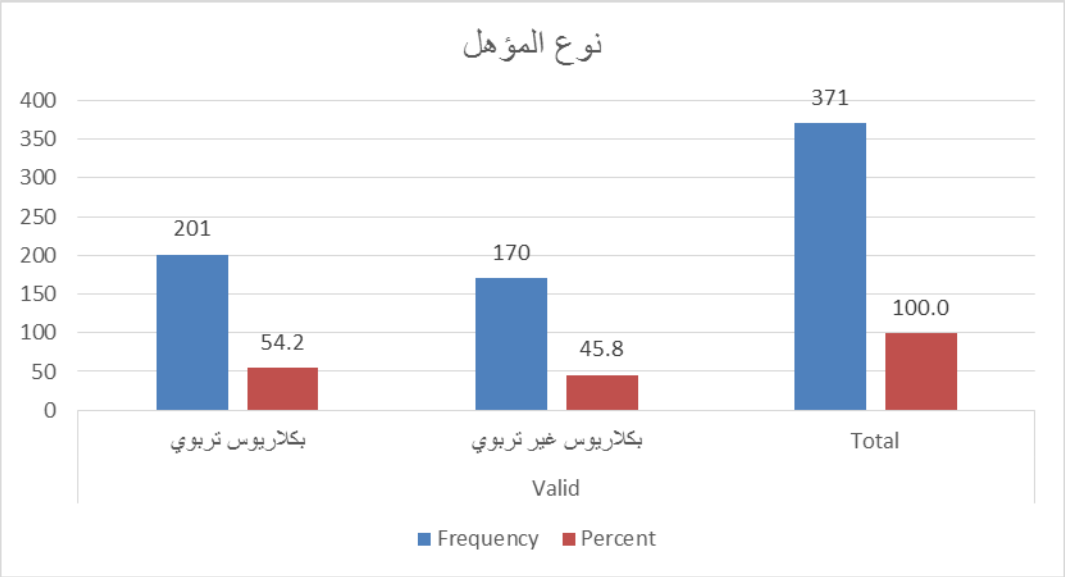

شكل رقم (6)

جدول رقم (11)

سنوات الخبرة	التكرارات	النسبة المئوية
1سنوات – 5	68	٪18.3
5سنوات – 10	59	٪15.9
10 سنوات فأكثر	244	٪65.8
المجموع	**371**	**100.0**

أثبت التحليل أن أفراد العينة ذوي الخبرة العالية التي تتجاوز 10 سنوات هم الأكثر تكرارا بفرق معنوي، كما تشير قيمة مستوي الدلالة المعنوية لإختبار جودة التوفيق (مربع كاي) حيث أن قيمته تساوي .000(شكل رقم 7),

وهذا يبين أن غالبية أفراد العينة المختارة من ذوي الخبرة الطويلة في مجال التعليم، مما يؤكد معرفتهم بهذا المجال ويعطي إجاباتهم المصداقية التي تدعم فرضيات الدراسة.

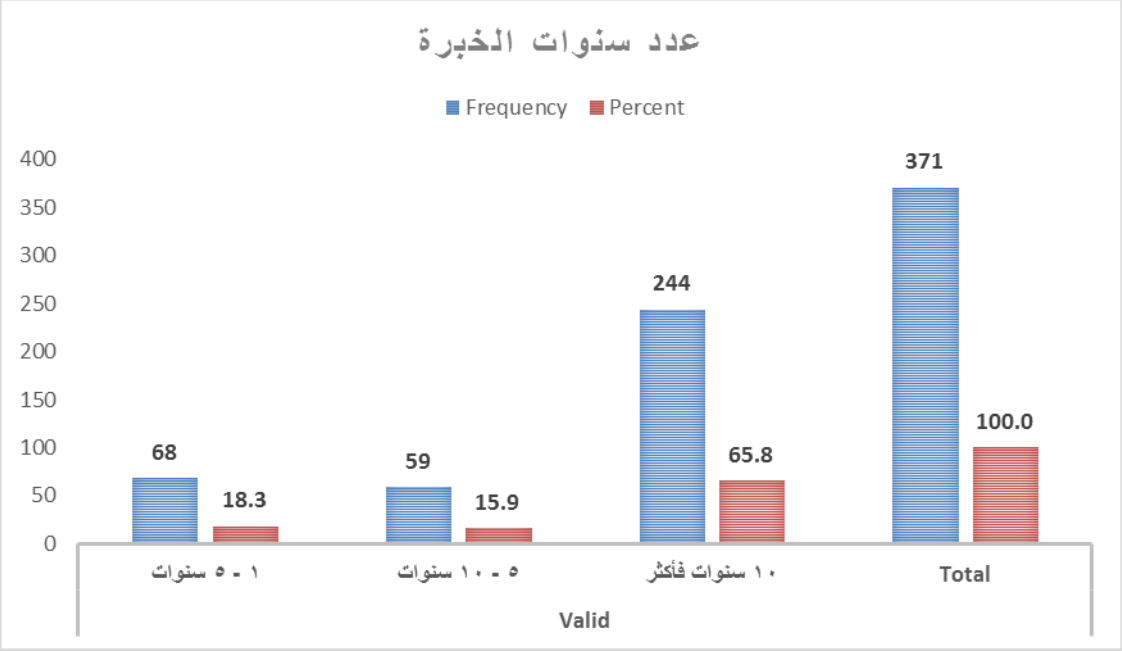

شكل رقم (7)

جدول رقم (12)

التدريب	التكرارات	النسبة المئوية
مدرب	294	٪79.2
غير مدرب	77	٪20.8
المجموع	**371**	**100.0**

ثبت من التحليل أن نتيجة التدريب كانت كما هو مرغوب فيه حيث أن عدد الأساتذة الذين تلقوا دورات تدريبية كان أكبر من الذين لم يتلقوا دورات بفرق معنوي، كما تشير قيمة مستوي الدلالة المعنوية لإختبار جودة التوفيق (مربع كاي) حيث أن قيمته تساوي 000. (شكل رقم 8).

وهذا يوضح أن نسبة المعلمين المؤهلين كبيرة مما يساهم في دفع عجلة التقدم في التعليم الثانوي، ولا تستطيع الباحثة أن تقيس أثر التدريب على العملية التعليمية.

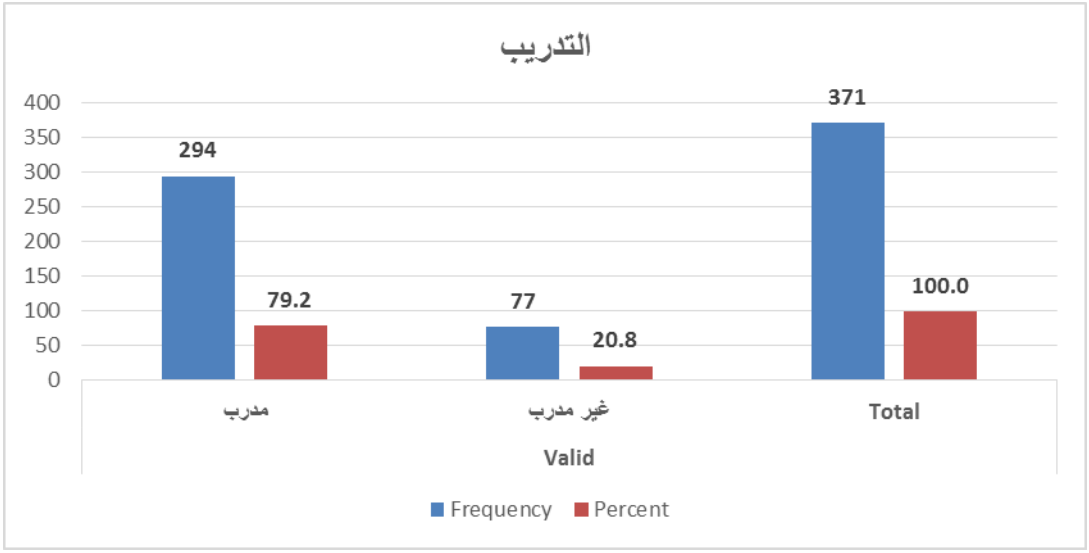

شكل رقم (8)

المحور الأول:

جدول رقم (13)

أدت زيادة أعداد الطلاب الى تغير القيم الاجتماعية في المجتمع		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	18	٪ 4.9
لا اوفق	56	٪15.1
لا أدري	16	٪4.3
أوافق	192	٪51.8
أوافق بشدة	89	٪24.0
المجموع	**371**	**100.0٪**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (أدت زيادة أعداد الطلاب الى تغير القيم الاجتماعية في المجتمع) بتكرار ونسبة مئوية (192،51.8%) ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

وتدعم استجابة أفراد العينة الموافقة للعبارة لما يكسبه التعليم من قيم ومهارات مما يعزز من وجود وتفاعل الأفراد الإيجابي في المجتمع، فتزايد أعداد الطلاب يسهم في انتشار القيم الاجتماعية الإيجابية بالمجتمع، وهذا نلاحظه في الواقع الاجتماعي حيث أصبحت الأسر تهتم بالتعليم وزاد عدد الطلاب بالمدارس بشكل كبير وواضح، وتغيرت قيم الأفراد وأصبحوا ينظرون إلى التعليم بأنه أساسي، ومظهر اجتماعي، وأيضاً استثمار.

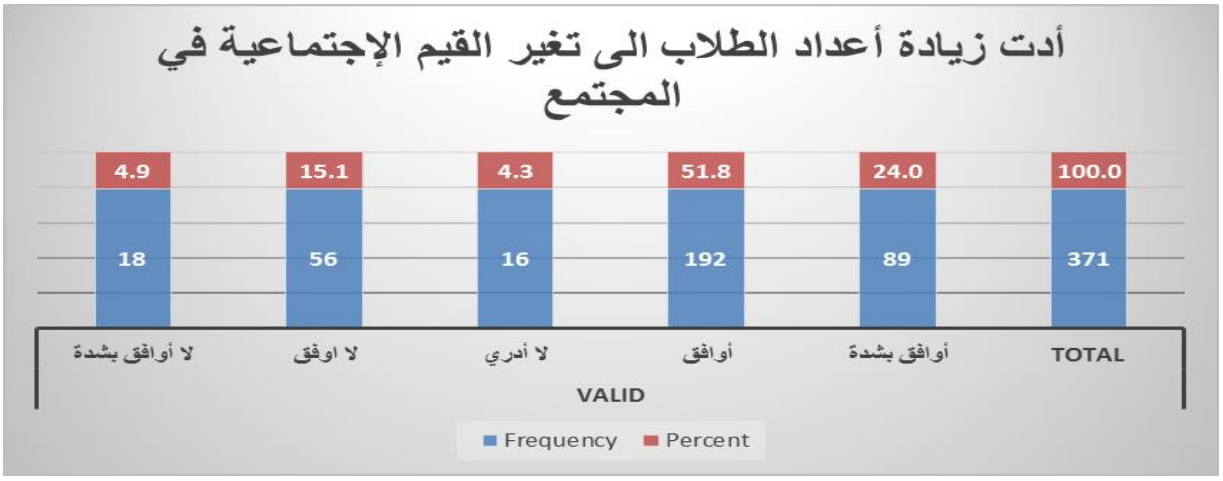

شكل رقم (9)

جدول رقم (14)

ساعد انتشار المدارس في تنمية قدرات أفراد المجتمع		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	12	3.2
لا اوفق	34	9.2
لا أدري	11	3.0
أوافق	212	57.1
أوافق بشدة	102	27.5
المجموع	**371**	**100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (ساعد انتشار المدارس في تنمية قدرات أفراد المجتمع) بتكرار ونسبة مئوية (212، 57.1%)،ويشير مستوي الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوي دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

وتستنتج الباحثة من موافقة معظم أفراد العينة على العبارة أنه كلما توسع التعليم كمياً وانتشرت مدارسه تنمو قدرات أفراد المجتمع لما يحصلون عليه من جرعات تربوية ومعرفية ومهارية وأخلاقية تمكنهم من التجاوب مع مجتمعهم والتغيرات التي تحدث فيه على مستواها السياسي والاقتصادي والاجتماعي. ويمكن أن نبرر ذلك بأن زيادة أعداد المدارس وانتشارها ساهم في إقبال أفراد المجتمع على التعليم، والتعليم بدوره يساهم في تنمية قدرات الأفراد وتوسيع مداركهم ووعيهم.

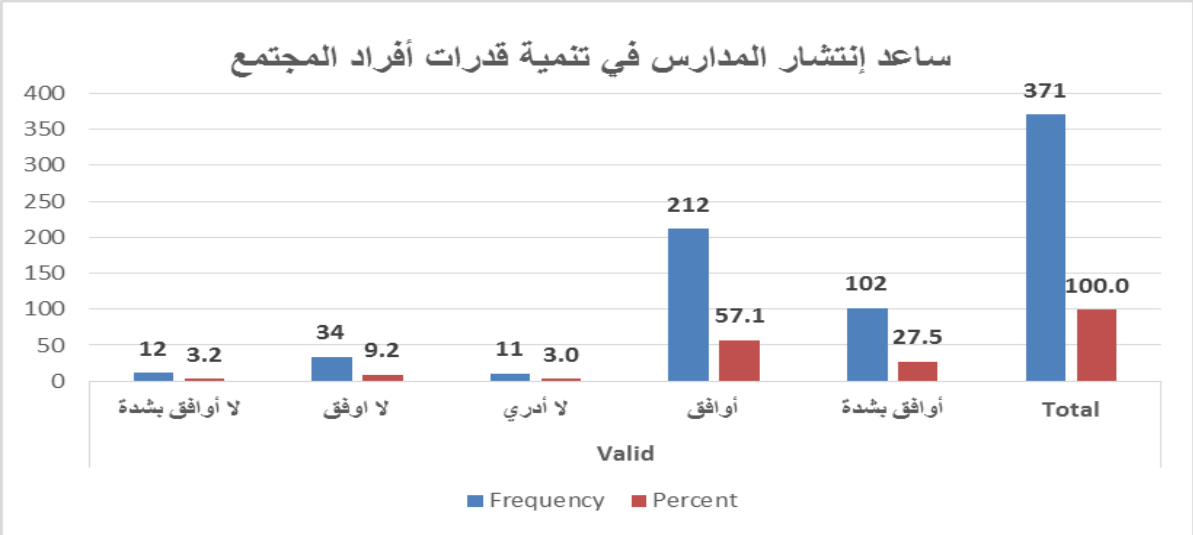

شكل رقم (10)

جدول رقم (15)

أثر التوسع في التعليم الثانوي إيجابيا على نمط الحياة

	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	14	٪3.8
لا اوفق	45	٪12.1
لا أدري	11	٪ 3.0
أوافق	214	٪57.7
أوافق بشدة	87	٪23.5
المجموع	**371**	**٪100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (أثر التوسع في التعليم الثانوي إيجابيا على نمط الحياة) بتكرار ونسبة مئوية(214,57.7%) ،ويشير مستوي الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوي دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

من خلال التحليل نجد أن التوسع في التعليم الثانوي أثر إيجاباً على نمط الحياة، حيث زاد وعي الأفراد وإدراكهم بالحياة وبالتعليم. كذلك نلاحظ أن الوالدين أصبحوا يجتهدون في العمل من أجل تعليم أبناءهم وبالتالي غير في نمط حياتهم.

وهذا يعد مؤشراً من مؤشرات دور التعليم الايجابي في التغير الاجتماعي.

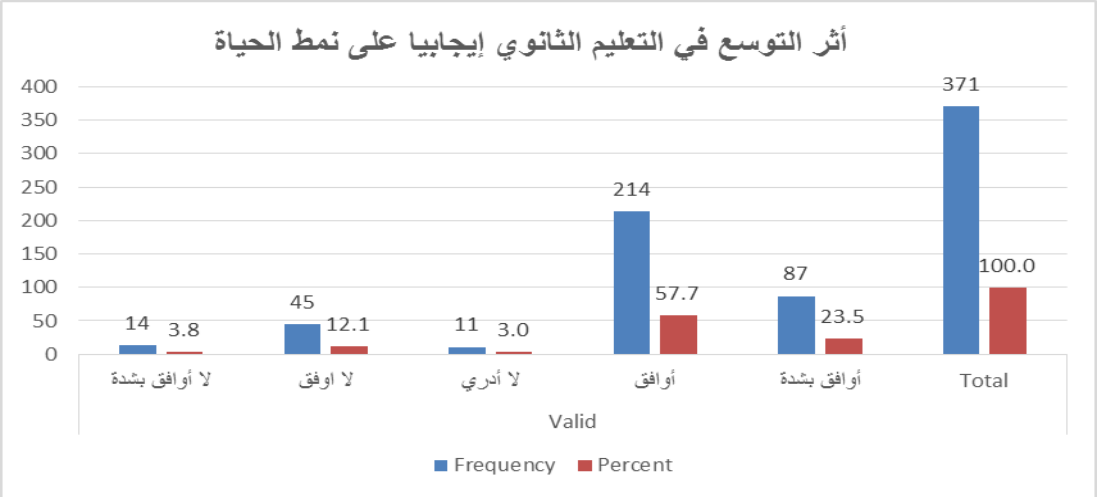

شكل رقم (11)

جدول رقم (16)

ساهم التوسع في التعليم الثانوي في انتشار البطالة وسط الخريجين

	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	22	٪5.9
لا اوفق	140	٪37.7
لا أدري	24	٪6.5
أوافق	107	٪28.8
أوافق بشدة	78	٪21.0
المجموع	**371**	**٪100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (ساهم التوسع في التعليم الثانوي في انتشار البطالة وسط الخريجين) بتكرار ونسبة مئوية (140،37.7%)،ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

معظم أفراد العينة يرو العكس بأن التوسع في التعليم الثانوي لم يساهم في انتشار البطالة (140، 37.7%) بينما نسبة (107، 28.0%) ترى أنه ساهم في انتشار البطالة، وهذا يتفق مع راي الباحثة حيث ترى أن التوسع كان كمي أكثر منه نوعي، وبالتالي زاد عدد الخريجين الا أنه لم يتم التوسع في مجال العمل. ويدعم ذلك ايضا الجدول رقم (1) في الاطار النظري و يوضح تزايد أعداد المدارس، الطلاب، المعلمين للتعليم الثانوي للأعوام 1977/1976 _ 2010/2009 .

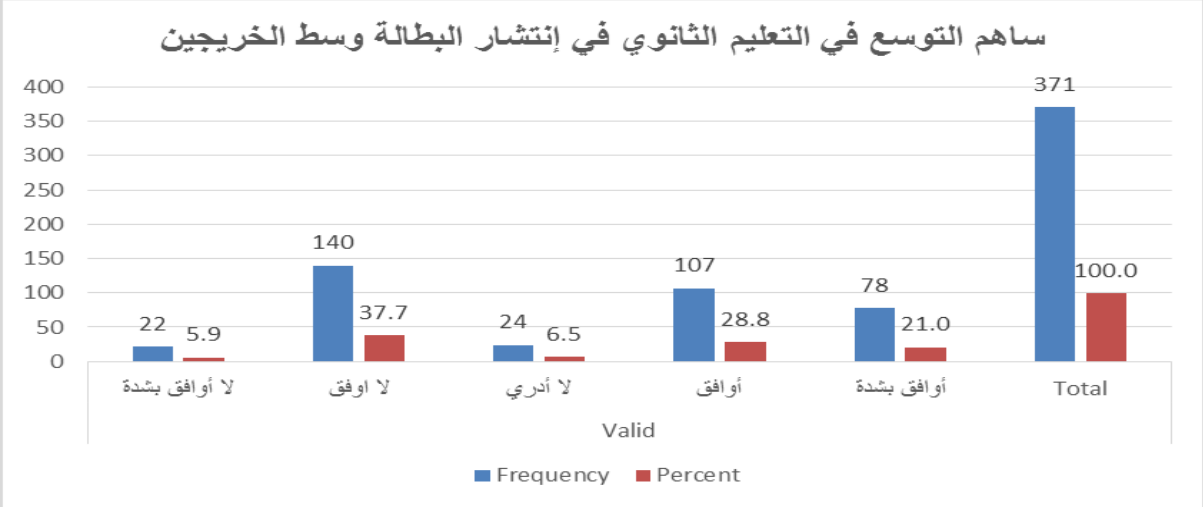

شكل رقم (12)

جدول رقم (17)

أسهم التطور في التعليم الثانوي في تغيير التركيبة السكانية

	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	12	٪3.2
لا اوفق	51	٪13.7
لا أدري	46	٪12.4
أوافق	187	٪50.4
أوافق بشدة	75	٪20.2
المجموع	**371**	**٪100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (أسهم التطور في التعليم الثانوي في تغيير التركيبة السكانية) بتكرار ونسبة مئوية (187,50.4%) ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

حيث أصبح عدد المتعلمين والمهتمين بالتعليم كبير، ويلاحظ أنه في داخل الأسرة الواحدة نجد معظم أفرادها متعلمون إذا ما جميعهم خاصة في المدن، كما تقلص نظام الاسر الممتدة وانتشرت الاسر النووية. وتم ذلك بتأثير ما امتلكه المتعلمون من مهارات وخبرات معرفية وحياتية أدت لتغير التركيبة السكانية.

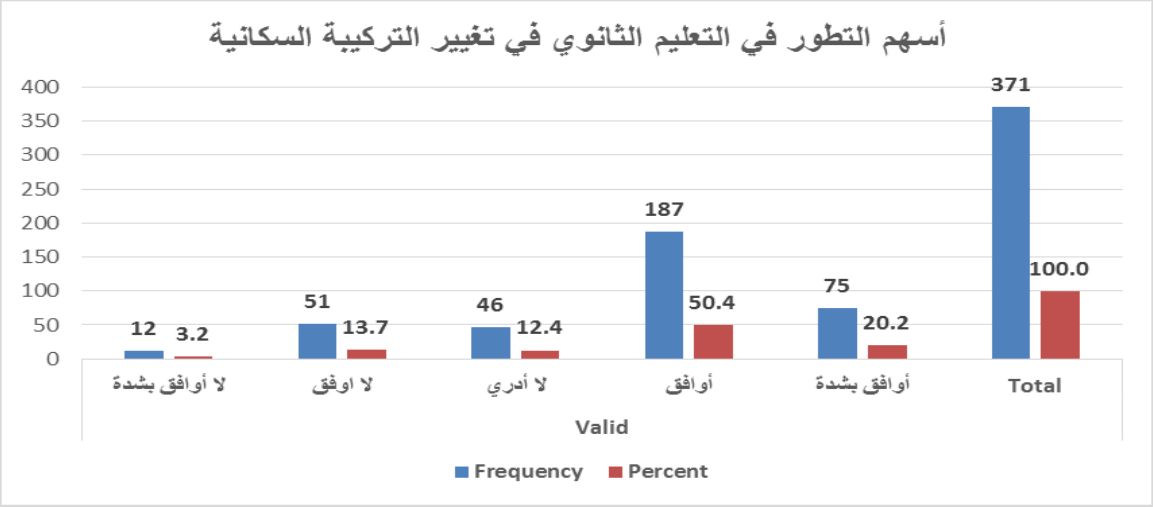

شكل رقم (13)

جدول رقم (18)

ينمي المنهج روح المشاركة وسط المجتمع		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	21	٪5.7

لا اوفق	61	٪16.4
لا أدري	33	٪8.9
أوافق	195	٪52.6
أوافق بشدة	61	٪16.4
المجموع	371	٪100.0

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (ينمي المنهج روح المشاركة وسط المجتمع) بتكرار ونسبة مئوية (195,52.6%) ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

يتضح من تحليل هذه العبارة أن المنهج عبر أهدافه، محتواه، استراتيجيات التعليم والتعلم، الأنشطة المدرسية يشجع على المشاركة في المجتمع ويدعم أهمية العمل الجماعي، ويرسخ ممارسته عملياً. وتسهم المشاركة بالضرورة في العمل الجماعي وتنظيم البناء الاجتماعي مما يسهم في إحداث تغيرات هيكلية بالمجتمع تتوافق مع التغيرات السكانية، والاقتصادية، والتكنولوجية بالمجتمع.

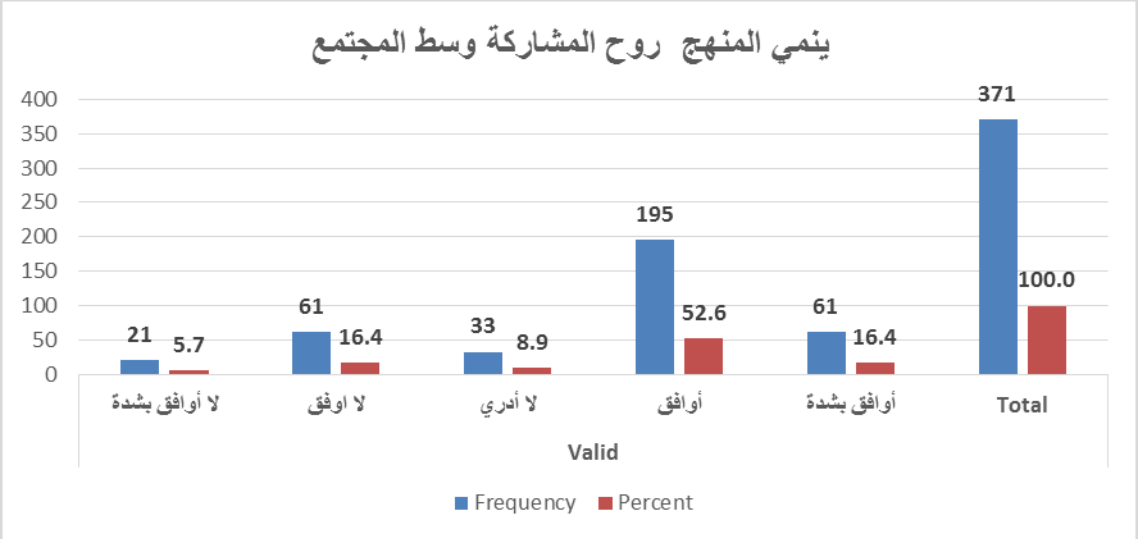

شكل رقم (14)

جدول رقم (19)

يساعد النظام التعليمي في تنمية روح المسؤولية		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	16	4.3%
لا اوفق	68	18.3 %
لا أدري	17	4.6 %
أوافق	192	51.8 %
أوافق بشدة	78	21.0 %
المجموع	**371**	**100.0%**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (يساعد النظام التعليمي في تنمية روح المسؤولية) بتكرار ونسبة مئوية (192, 51.8%) ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

كل المؤشرات تؤيد أن الاهتمام بالتعليم الثانوي والتوسع فيه ومنهجه ذو أثر إيجابي، وهذا يؤكد كما أجاب معظم أفراد العينة على تنمية روح المسئولية وسط أفراد المجتمع.

وترى الباحثة أن التحلي بروح المسئولية هو شرطاً رئيساً من الشروط التي تمكن الفرد من التفاعل الايجابي في مجتمعه، كما أن التفاعل الايجابي يعد اساساً لتفهم وادراك التغير الاجتماعي والاسهام فيه إيجاباً.

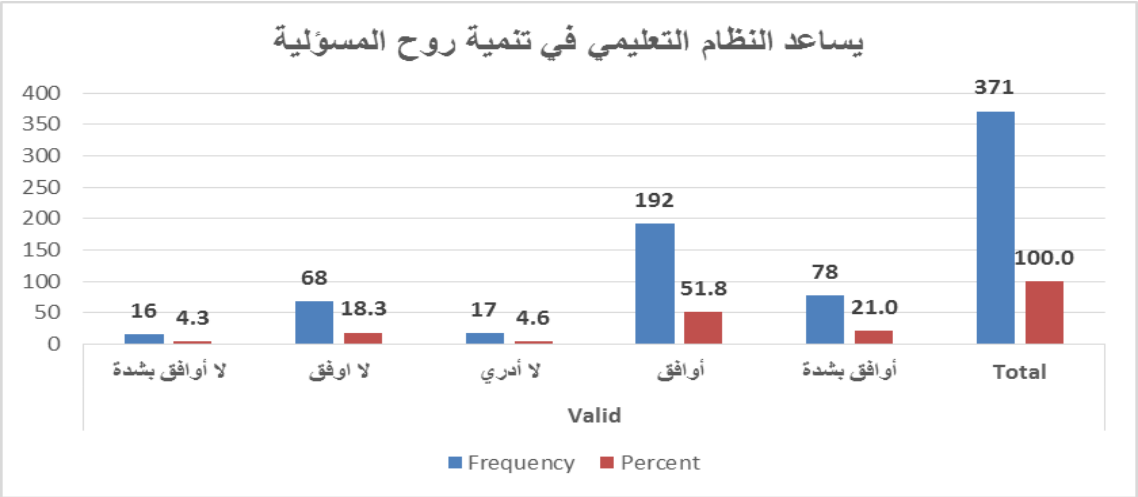

شكل رقم (15)

جدول رقم (20)

انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف إلى المدن		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	33	8.9 %
لا اوفق	102	27.5 %
لا أدري	9	2.4 %
أوافق	149	40.2 %
أوافق بشدة	78	21.0 %
المجموع	**371**	**100.0%**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف إلى المدن) بتكرار ونسبة مئوية (149,40.2) ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

وهذا يؤكد أن انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة سكان الريف إلى المدن كثيراً وبالتالي أدى لأستقرار الطالب، وهنالك بعض الاسر كانت تحتاج إلى الهجرة للمدن من أجل تعليم أبنائها، أو إسكانهم في الداخليات وهذا عبء اقتصادي إضافي.

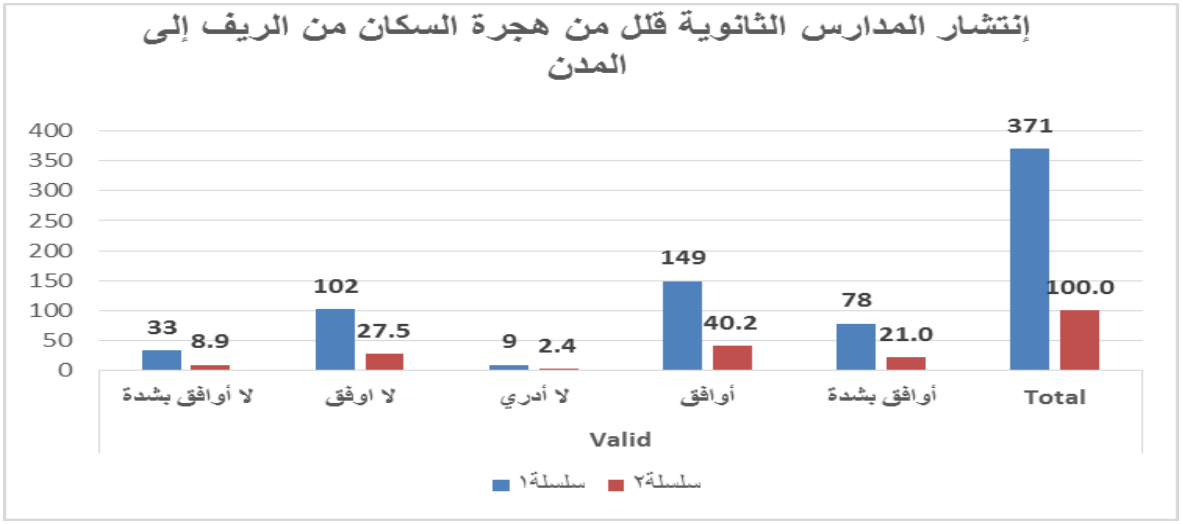

شكل رقم (16)

جدول رقم (21)

يساهم التعليم الثانوي في ضعف العلاقات الاجتماعية الأسرية		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	47	12.7 %
لا اوفق	211	56.9 %
لا أدري	25	6.7 %
أوافق	67	18.1 %
أوافق بشدة	21	5.7 %
Total	**371**	**100.0%**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (يساهم التعليم الثانوي في ضعف العلاقات الاجتماعية الأسرية) بتكرار ونسبة مئوية (209،56.30%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

يتسق عدم موافقة معظم أفراد العينة مع السؤال مع ما سبق أن اتفقو حوله في الجداول(13،14، 15، 18، 19)، حيث أن التعليم الثانوي وبرامجه ومناهجه يساهم في تقوية العلاقات الاجتماعية الاسرية، خصوصاً أن هذه المرحلة حساسة وذلك لأن الطلاب في مرحلة المراهقة.

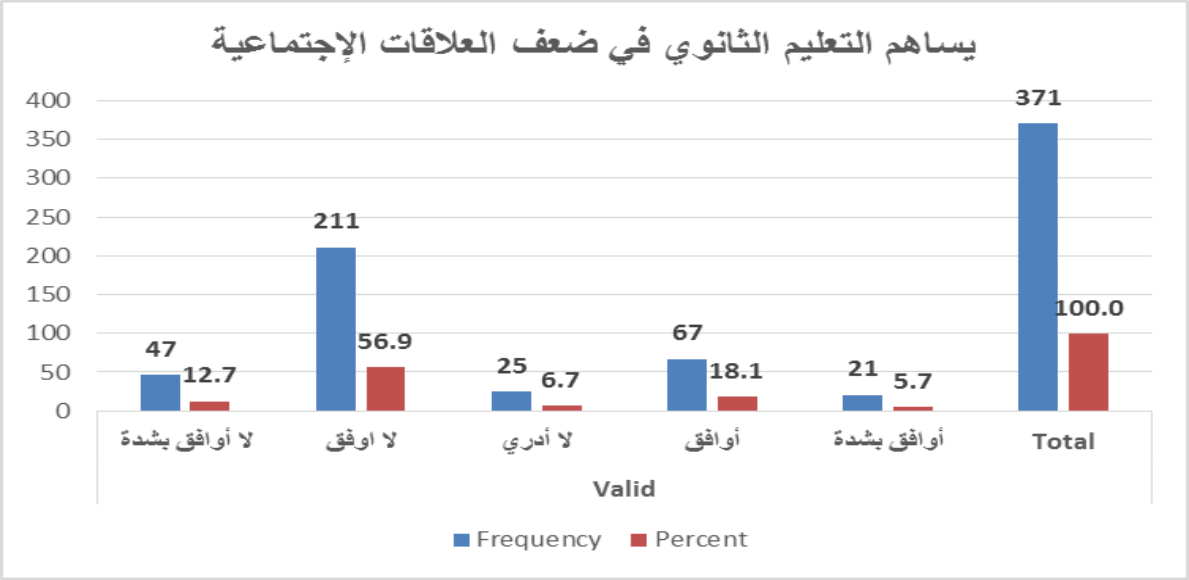

شكل رقم (17)

المحور الثاني:

جدول رقم (22)

أحدثت الكتب المدرسية تغيرات ثقافية في المجتمع السودان		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	17	4.6 %
لا اوفق	81	21.8 %
لا أدري	26	7 %
أوافق	198	53.4 %
أوافق بشدة	49	13.2 %
Total	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (أحدثت الكتب المدرسية تغيرات ثقافية في المجتمع السوداني) بتكرار ونسبة مئوية (196، 52.8%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

اتفق معظم أفراد العينة على العبارة أعلاه بنسبة (66%)، وذلك لأن الكتب الدراسية بالثانوي تحتوي على معارف نظرية، وقيم أخلاقية وجمالية، ومهارات متنوعة تدعمها الأنشطة المدرسية التي تكسب الطلاب محتوى ثقافي يمكنهم من نشر وإبراز هذه الجوانب عند تواصلهم واحتكاكهم بمجتمعهم مما يسهم في احداث تغيرات ثقافية إيجابية بالمجتمع.

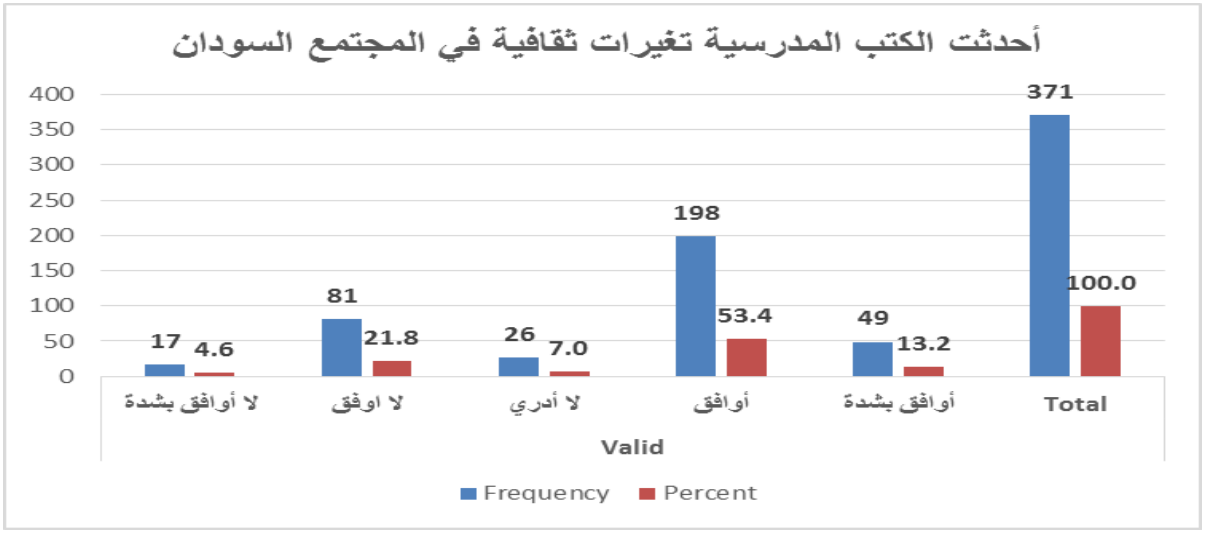

شكل رقم (18)

جدول رقم (23)

أسهم التعليم الثانوي في توعية المجتمع السوداني		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	18	4.9 %
لا اوفق	63	17.0 %
لا أدري	20	5.4 %
أوافق	215	58.0 %
أوافق بشدة	55	14.8 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (أسهم التعليم الثانوي في توعية المجتمع السوداني) بتكرار ونسبة مئوية (215، 58.0%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

ونلاحظ ذلك بعد انتشار المدارس وإهتمام أفراد المجتمع بالتعليم وإدراكهم لأهميته مما يعكس الأثر الايجابي للتعليم في حياة أفراد المجتمع من جميع الجوانب. ويعزز هذه النتيجة الدول السابق رقم(22).

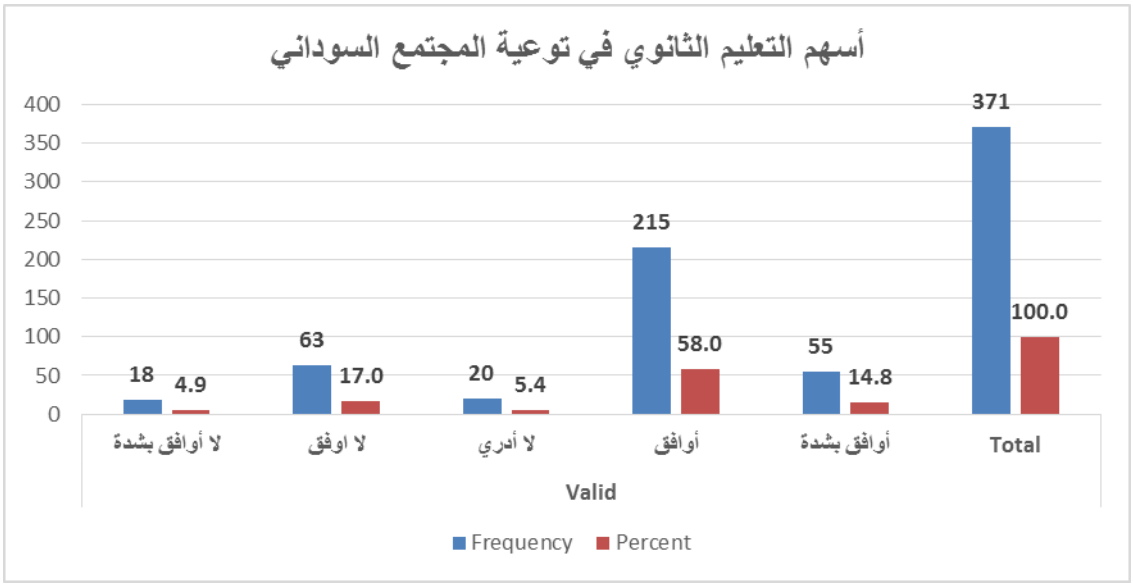

شكل رقم (19)

جدول رقم (24)

تكشف الأنشطة المصاحبة للمنهج ابداعات ومواهب الطلاب		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	22	5.9 %
لا اوفق	54	14.6 %
لا أدري	20	5.4 %
أوافق	175	47.2 %
أوافق بشدة	100	27.0 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (تكشف الأنشطة المصاحبة للمنهج ابداعات ومواهب الطلاب) بتكرار ونسبة مئوية (175، 47.2%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوي دلالة معنوي يساوى 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

يؤكد عدد كبير من أفراد العينة بالموافقة على السؤال حيث بلغت نسبتهم 74.2 %. كما نلاحظ ذلك في الدورات المدرسية وما يشارك به الطلاب من أنشطة مختلفة ومتنوعة تعكس ابداعاتهم ومواهبهم. إلا أنها ووفقاً لنتيجة المقابلات الشخصية والملاحظة ليست بالقدر الكافي نتيجة للضغط الأكاديمي للبرامج التعليمية.

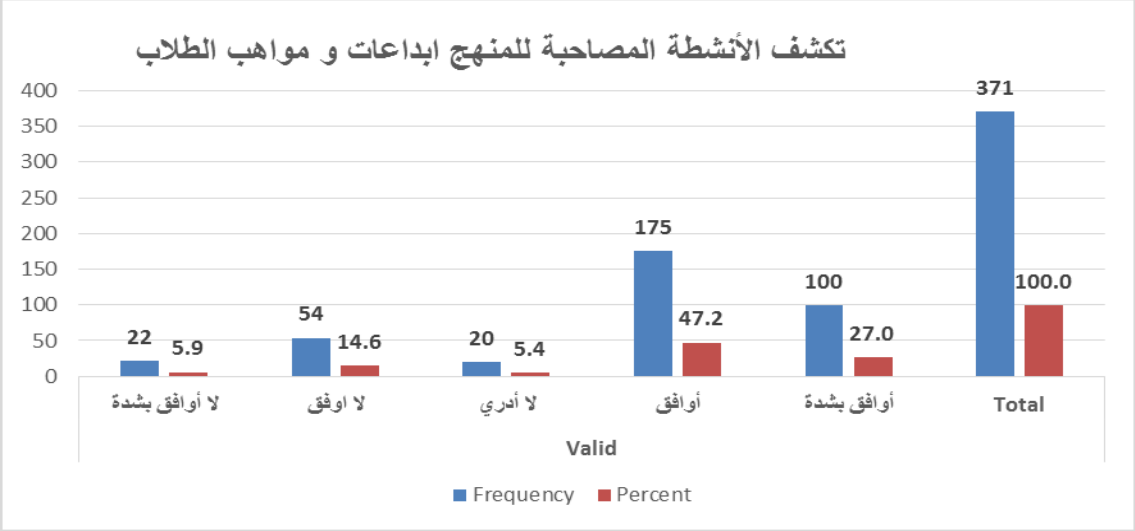

شكل رقم (20)

جدول رقم (25)

يساهم المنهج المدرسي في تنمية روح التواصل بين الشعوب		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	26	7.0 %
لا اوفق	82	22.1 %
لا أدري	42	11.3 %
أوافق	174	46.9 %
أوافق بشدة	47	12.7 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (يساهم المنهج المدرسي في تنمية روح التواصل بين الشعوب) بتكرار ونسبة مئوية (174، 46.9%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

ذهبت غالبية أفراد العينة 59.6% إلى أن المنهج المدرسي يساهم في تنمية روح التواصل بين الشعوب وذلك لما يحتوي من معارف نظرية عن البلدان المختلفة وجغرافيتها وتاريخها وثقافتها. وترى الباحثة أن هذا التواصل أصبح كبيرا الأن وذلك من خلال التطور التكنولوجي ووجود وسائل التواصل الاجتماعي المختلفة.

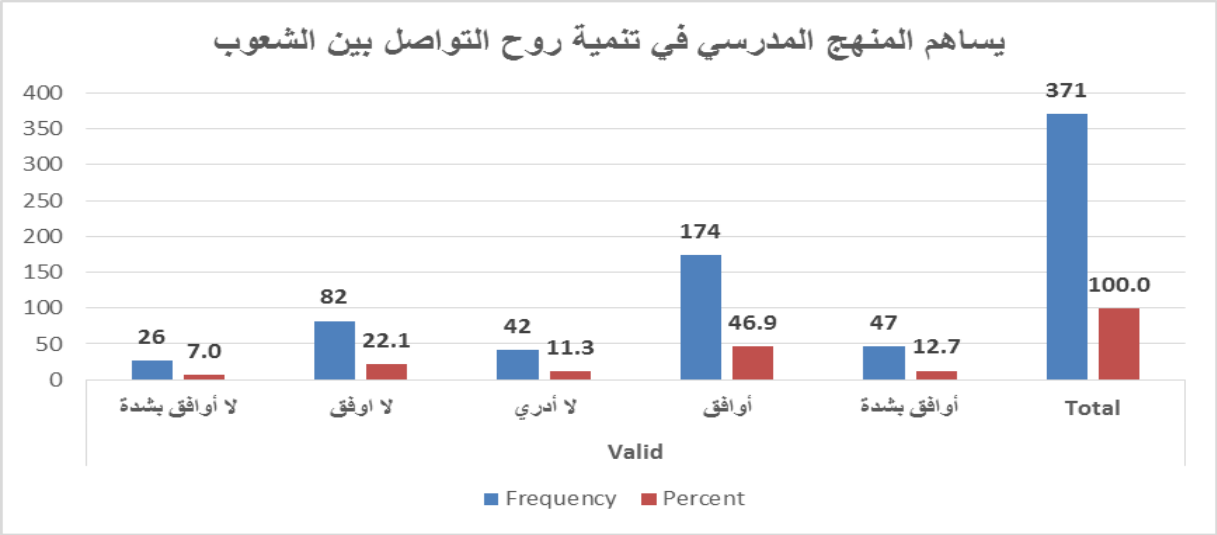

شكل رقم (21)

جدول رقم (26)

ساعد النظام التعليمي في انتشار أجهزة الاتصال الحديثة لغالبية السكان

	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	18	4.9%
لا اوفق	76	20.5%
لا أدري	30	8.1%
أوافق	175	47.2%
أوافق بشدة	72	19.4%
المجموع	**371**	**٪100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (ساعد النظام التعليمي في انتشار أجهزة الاتصال الحديثة لغالبية السكان) بتكرار ونسبة مئوية (175، 47.2%)، ويشير مستوىالدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

ويعزى اتفاق معظم أفراد العينة على هذه العبارة لأن النظام التعليمي بالمدرسة الثانوية يكسب الطلاب خبرات ومعارف ومهارات حياتية تمكنهم من التفاعل الإيجابي مع أجهزة الاتصال الحديثة، ويتيح ذلك إمكانية عكس معرفتهم هذه لمن هم حولهم من أهلهم ومعارفهم سواء كانوا أكبر سناً منهم أو أصغر، ويدعم ذلك أيضاً توظيف واستخدام الأجهزة الحديثة بالمدارس وإن يكن ليس كلها كأجهزة الكمبيوتر واستخداماتها وأجهزة العرض وغيرها.

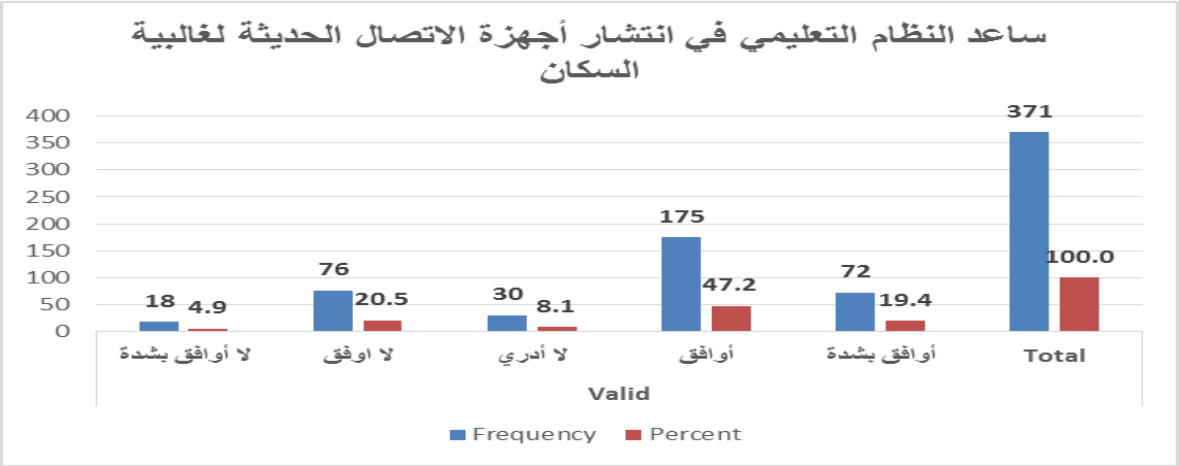

شكل رقم (22)

جدول رقم (27)

ساهم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في زيادة ثقافة الطالب

	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	16	4.3 %
لا اوفق	46	12.4 %
لا أدري	11	3.0 %
أوافق	209	56.3 %
أوافق بشدة	89	24.0 %
المجموع	**371**	**٪100.0**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (ساهم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في زيادة ثقافة الطالب) بتكرار ونسبة مئوية (209، 56.3%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

أشار معظم أفراد العينة وبنسبة (80.3%) إلى الأثر الإيجابي لاستخدام التقنيات التعليمية الحديثة تساهم في زيادة ثقافة الطالب، وهذه النتيجة ترتبط بالنتيجة التي توصلت لها الباحثة بالجدول السابق رقم (26)، وذلك لأن معرفة استخدام هذه الأجهزة يتطلب مهارات ومعارف نظرية وممارسة عملية مما يسهم بقدر كبير في زيادة ثقافة الطالب من ناحية، ومن ناحية أخرى توفر التنيات الحديثة محتوى ثقافي كما هو الحال في استخدامات وتطبيقات بعض البرامج والوسائط الحديثة.

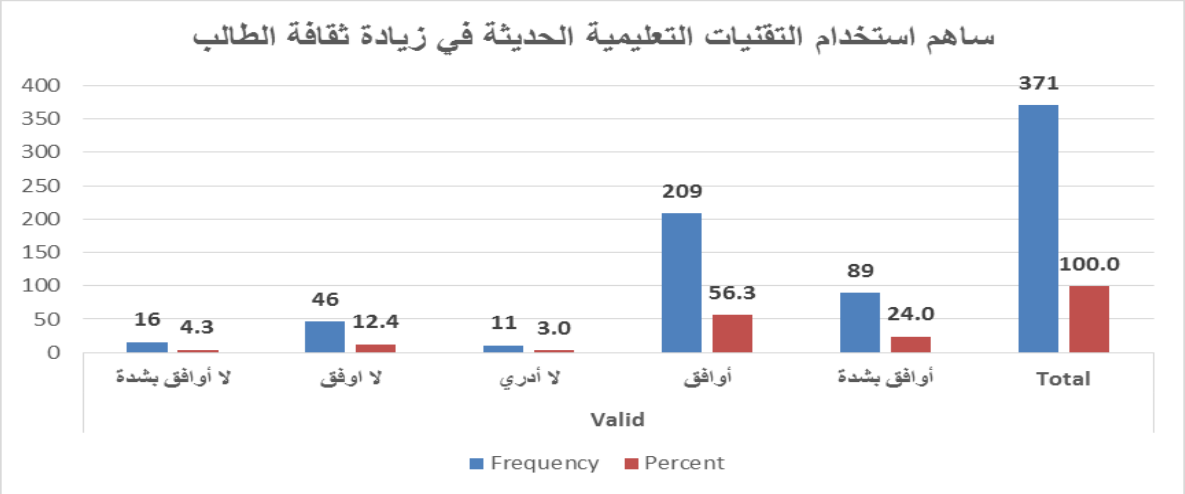

شكل رقم (23)

جدول رقم (28)

يساهم النشاط الطلابي في إبراز التنوع الثقافي في السودان		
	التكرارات	**النسبة المئوية**

لا أوافق بشدة	23	6.2 %
لا اوفق	34	9.2 %
لا أدري	19	5.1 %
أوافق	184	49.6 %
أوافق بشدة	111	29.9 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (يساهم النشاط الطلابي في إبراز التنوع الثقافي في السودان) بتكرار ونسبة مئوية (184، 49.6%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

اتفق غالبية أفراد العينة وبنسبة (79.5 %) على هذا السؤال، وتتوافق هذه النتيجة مع الجدولين (22،24) لأن الأنشطة الطلابية المدرسية هي جزءاً رئيساً من محتوى المنهج الذي روعي فيه هذا التنوع، وهي تعكس ابداعات الطلاب.

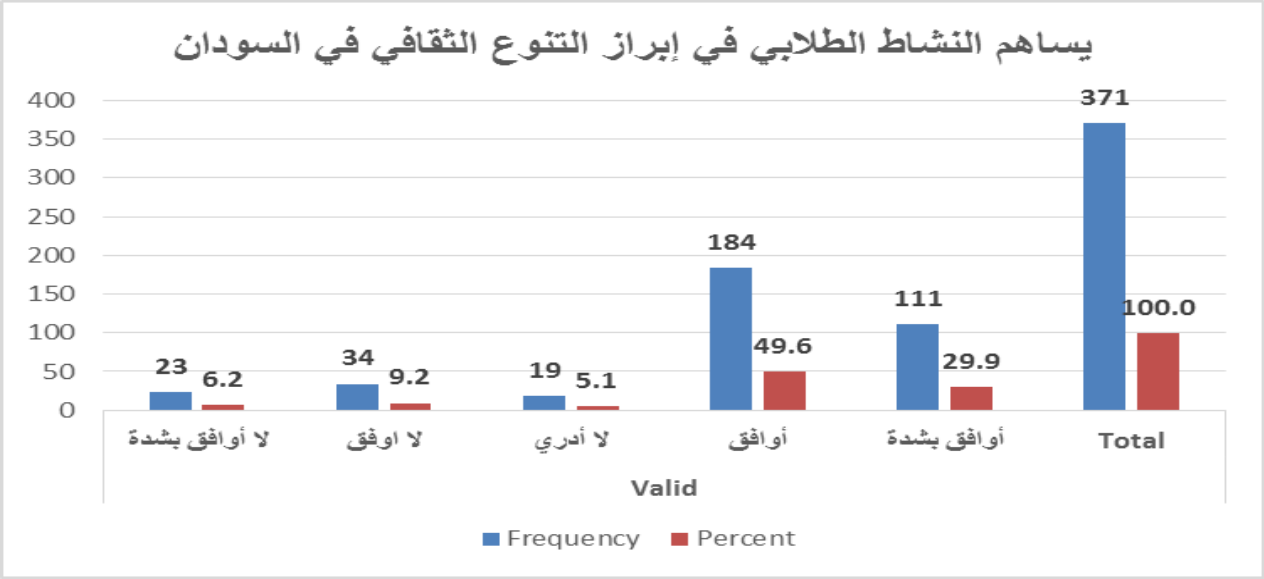

شكل رقم (24)

جدول رقم (29)

يلعب التعليم الثانوي دورا هامشيا في إثراء الحركة الثقافية		
	التكرارات	**النسبة المئوية**

لا أوافق بشدة	62	16.7 %
لا اوفق	167	45.0 %
لا أدري	31	8.4 %
أوافق	84	22.6 %
أوافق بشدة	27	7.3 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (يلعب التعليم الثانوي دورا هامشيا في إثراء الحركة الثقافية) بتكرار ونسبة مئوية (167، 45.0%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

يشير عدم اتفاق غالبية أفراد العينة (61.7%) على العبارة أعلاه إلى الدور الحيوي الذي يلعبه التعليم الثانوي في إثراء الحركة الثقافية. وتدعم هذا الرأي الجداول (22، 24، 28).

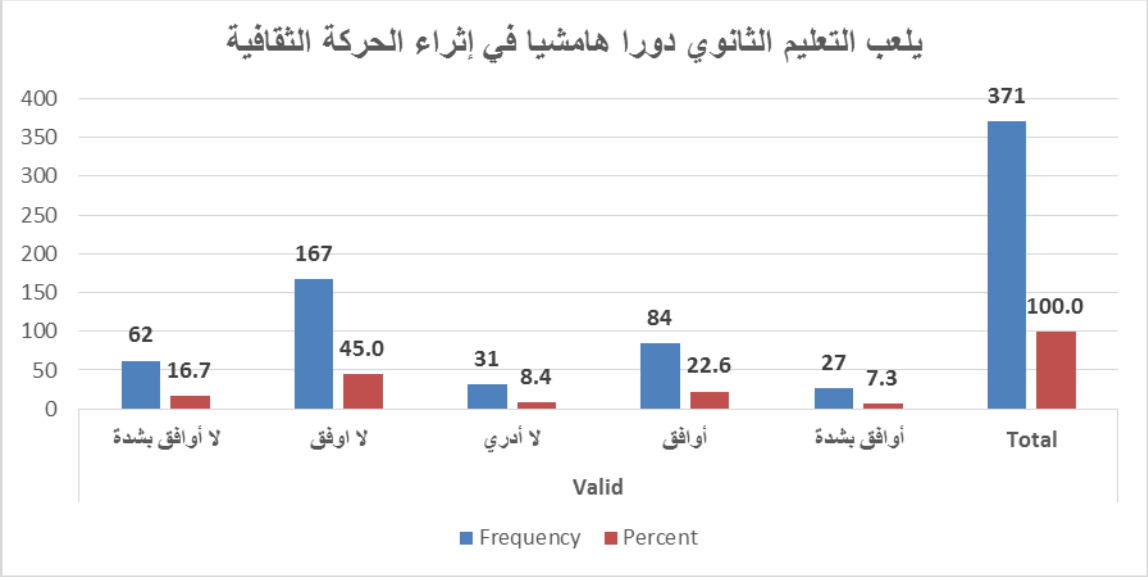

شكل رقم (25)

جدول رقم (30)

يثير النظام التعليمي الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	29	7.8 %

لا اوفق	70	18.9 %
لا أدري	36	9.7 %
أوافق	194	52.3 %
أوافق بشدة	42	11.3 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (يثير النظام التعليمي الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد) بتكرار ونسبة مئوية (194، 52.3%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

يعد اتفاق معظم أفراد العينة وبنسبة (63.6%) على العبارة مؤشراً على الوعي الفردي والاجتماعي بالتعليم وأهميته بالمجتمع لما له من أثر إيجابي على دوافع الأفراد للتقدم والترقي الإنساني والاجتماعي، والمهني لاحقاً، وللدور الذي يسهم به التعليم في اكسابهم مهارات التفكير الموضوعي والعقلاني الشيء الذي يساعدهم في توظيف قدراتهم بما يتناسب مع المتاح من فرص وإمكانات.

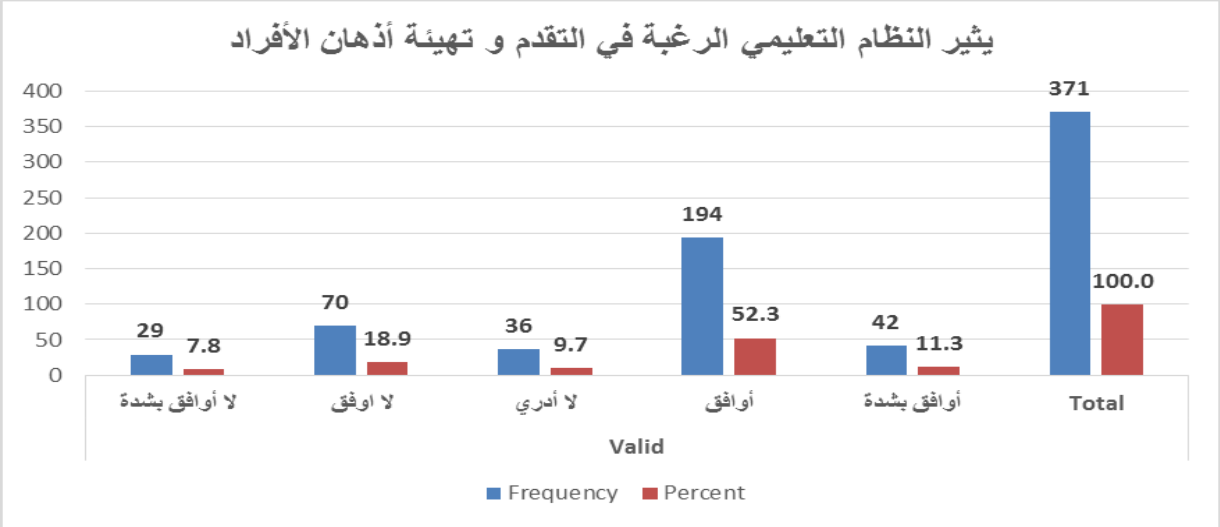

شكل رقم (26)

جدول رقم (31)

تكسب المقررات الدراسية الطلاب خبرات ثقافية مختلفة		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	25	6.7 %

لا اوفق	63	17.0 %
لا أدري	17	4.6 %
أوافق	203	54.7 %
أوافق بشدة	63	17.0 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (تكسب المقررات الدراسية الطلاب خبرات ثقافية مختلفة) بتكرار ونسبة مئوية (203، 54.7%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

تؤكد هذه النتيجة وبنسبة (71.7%) على النتائج السابقة بالجداول (22، 23، 26، 27، 28).

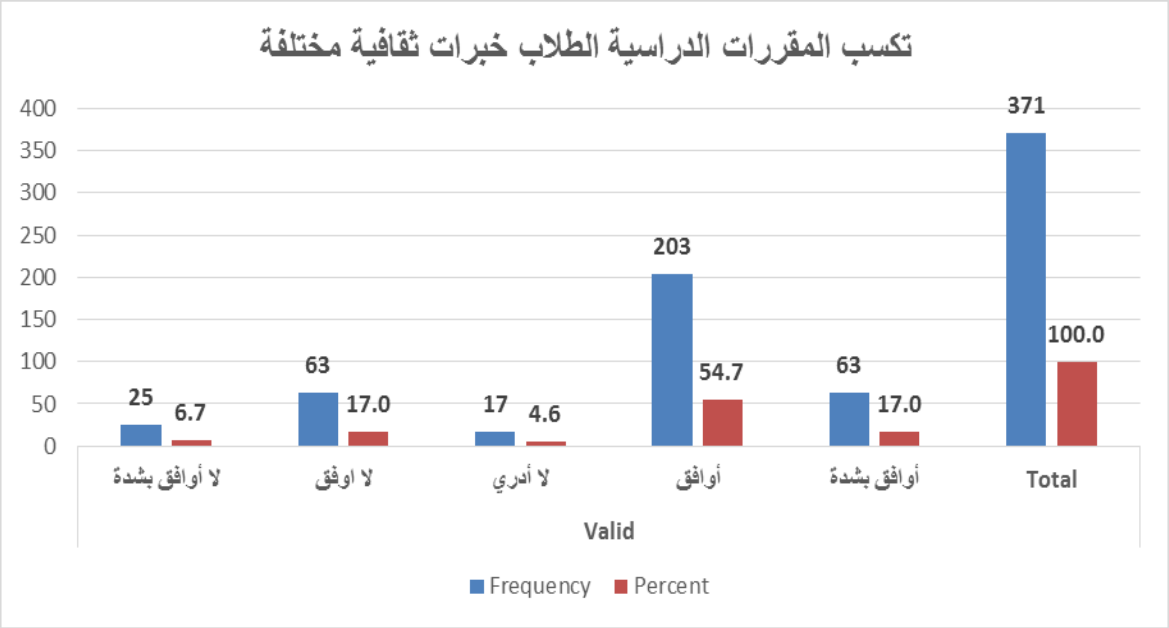

شكل رقم (27)

المحور الثالث:

جدول رقم (32)

يجد جميع المواطنين فرصا في التعليم الثانوي		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	31	8.4 %

لا اوفق	125	33.7 %
لا أدري	20	5.4 %
أوافق	128	34.5 %
أوافق بشدة	67	18.1 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (يجد جميع المواطنين فرصا في التعليم الثانوي) بتكرار ونسبة مئوية (128،34.5%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

نلاحظ أن النسب متقاربة بين أفراد العينة الذين أجابوا بالموافقة وبلغت نسبتهم 34.5%وغير الموافقون ونسبتهم33.7%. وتعزي الباحثة هذا التقارب لأن الفرص لا تحدد بالقبول فقط ولكن تحدد بالاستمرارية التي تتطلب رسوماً دراسية والتزامات مالية يعجز عنها الكثيرين مما يؤدي إلى تسرب الطلاب وإلحاق أبناء الفقراء بسوق العمل بدلاً من مواصلة تعليمهم.

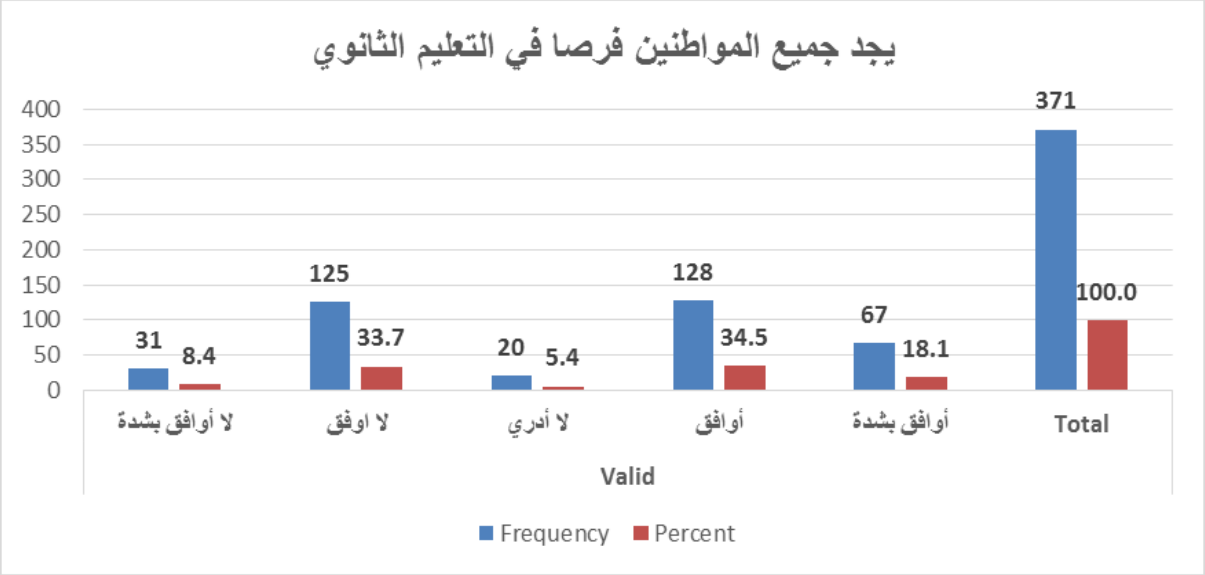

شكل رقم (28)

جدول رقم (33)

يقتصر النظام التعليمي في السودان على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها من قطاعات المجتمع		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	45	12.1 %
لا اوفق	164	44.2 %

لا أدري	21	5.7 %
أوافق	98	26.4 %
أوافق بشدة	43	11.6 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (يقتصر النظام التعليمي في السودان على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها من قطاعات المجتمع) بتكرار و نسبة مئوية (164،44.2%)، ويشير مستوىالدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

وذلك بأن التعليم متاح للجميع، والقبول في المرحلة الثانوية خاضع لنسبة النجاح بمجموع محدد. وتتفق الباحثة جزئياً مع هذه النتيجة فيما يتعلق بفرص القبول، ولكن عملياً يكرس النظام التعليمي لتقديم خدمات تعليمية متميزة نوعاً ما لأبناء المقتدرين مادياً سواء في المدارس النموذجية أو الخاصة لا تتوفر بالمدارس الحكومية العامة.

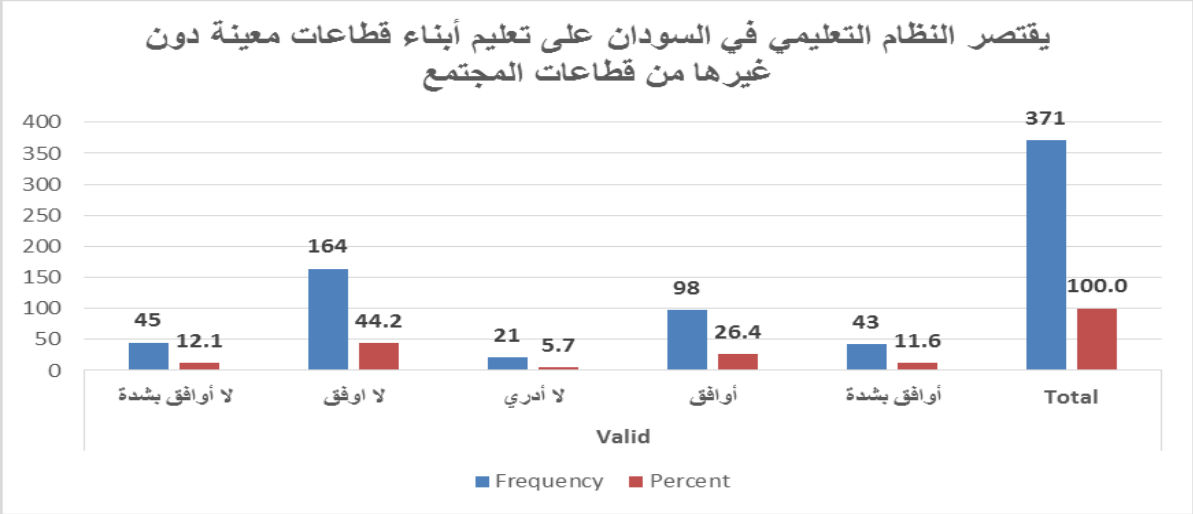

شكل رقم (29)

جدول رقم (34)

من السهل توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	53	14.3 %
لا اوفق	190	51.2 %

لا أدري	25	6.7 %
أوافق	76	20.5 %
أوافق بشدة	27	7.3 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (من السهل توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب)بتكرار ونسبة مئوية (190 , 51.2%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

أتفق مع إجابة أفراد العينة حيث أصبح من الصعب توفير الكتاب المدرسي لكل طالب، وحتى إذا توفر يشترك فيه عدد من الطلاب، وتباع الكتب بالمكتبات ولا يستطيع جميع أفراد المجتمع شرائه. ويرجع ذلك نتيجة لغياب مجانية التعليم، حيث أن الميزانية المخصصة للتعليم لا تفي بجميع متطلباته واحتياجاته.

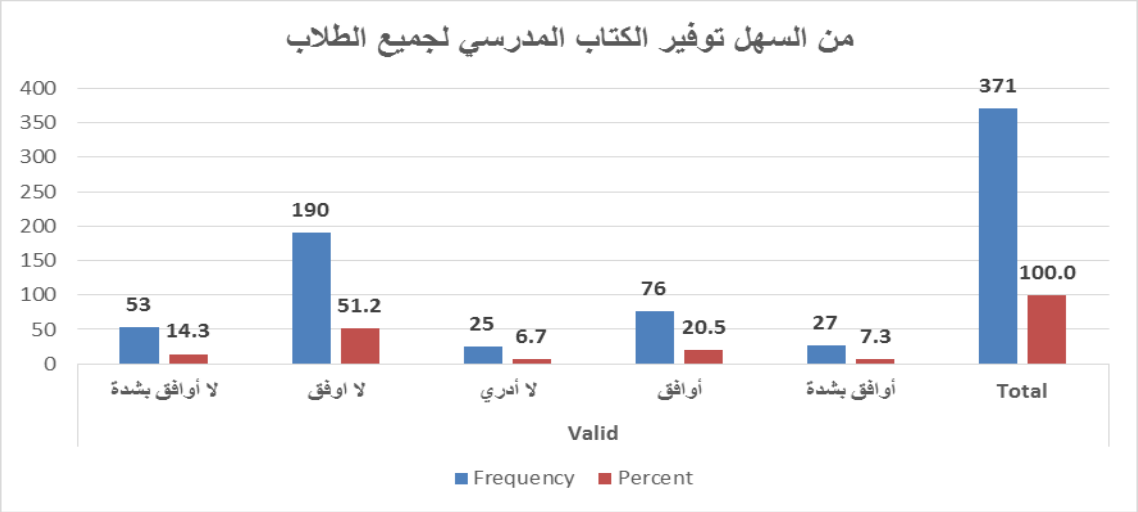

شكل رقم (30)

جدول رقم (35)

نادرا ما يجد الطالب في الريف بيئة مدرسية جيدة مقارنة مع زميله في المدن		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	37	10.0 %
لا اوفق	107	28.8 %
لا أدري	20	5.4 %
أوافق	149	40.2 %

أوافق بشدة	58	15.6 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (نادرا ما يجد الطالب في الريف بيئة مدرسية جيدة مقارنة مع زميله في المدن) بتكرار ونسبة مئوية (149 , 40.2%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

ما زال الريف يعاني حيث كثير من المدارس غير مهيأة للدراسة ولا تتوفر فيها أبسط مكونات البيئة المدرسية. وذلك يعكس بوضوح التفاوت في الخدمات التعليمية وتكافؤ الفرص الدراسية، والمؤشرات على ذلك كثيرة من بينها بيئة المدارس، المعدات والأدوات المستخدمة، نتيجة امتحانات الشهادة السودانية وغيرها.

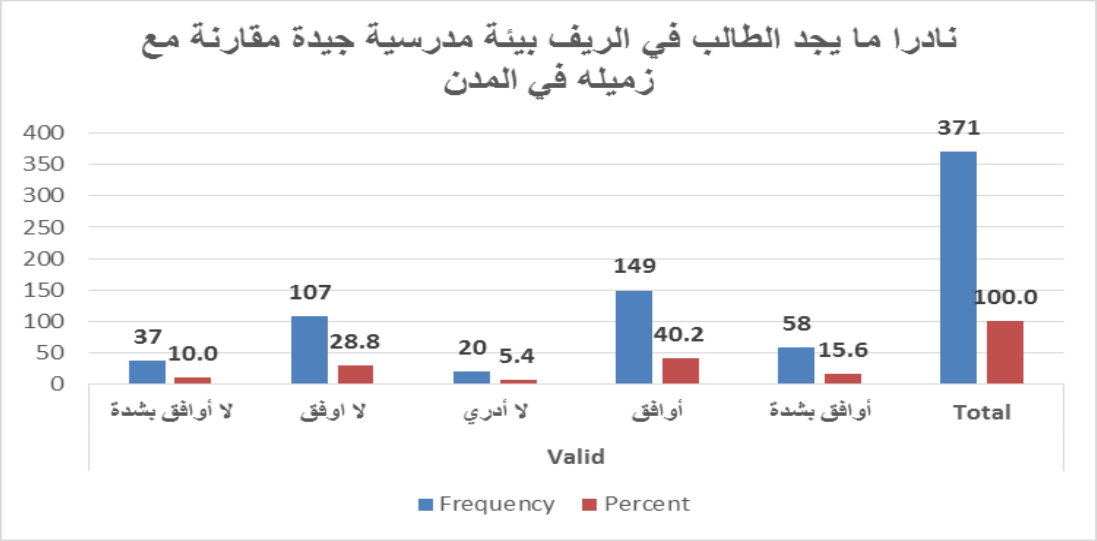

شكل رقم (31)

جدول رقم (36)

من الصعب توفير معلمين مؤهلين في جمع المدارس		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	23	6.2 %
لا اوفق	87	23.5 %
لا أدري	14	3.8 %
أوافق	152	41.0 %

أوافق بشدة	95	25.6 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (من الصعب توفير معلمين مؤهلين في جمع المدارس) بتكرار ونسبة مئوية (152،41.0%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

تشير اجابة العينة بشكل غير مباشر إلى تدني تأهيل معلمي المرحلة الثانوية، وتتفق الباحثة مع النتيجة إذ أن التأهيل يستلزم تطوير البرامج الدراسية بكليات التربية، وتوفير الميزانيات الكافية للتعليم، وتوفير بيئة مدرسية متطورة تستهدف جودة العملية التعليمية، مع تزويد المعلمين بالدوافع المادية والمعنوية والتدريبية المجزية لضمان تأهيلهم وترقيتهم المهنية.

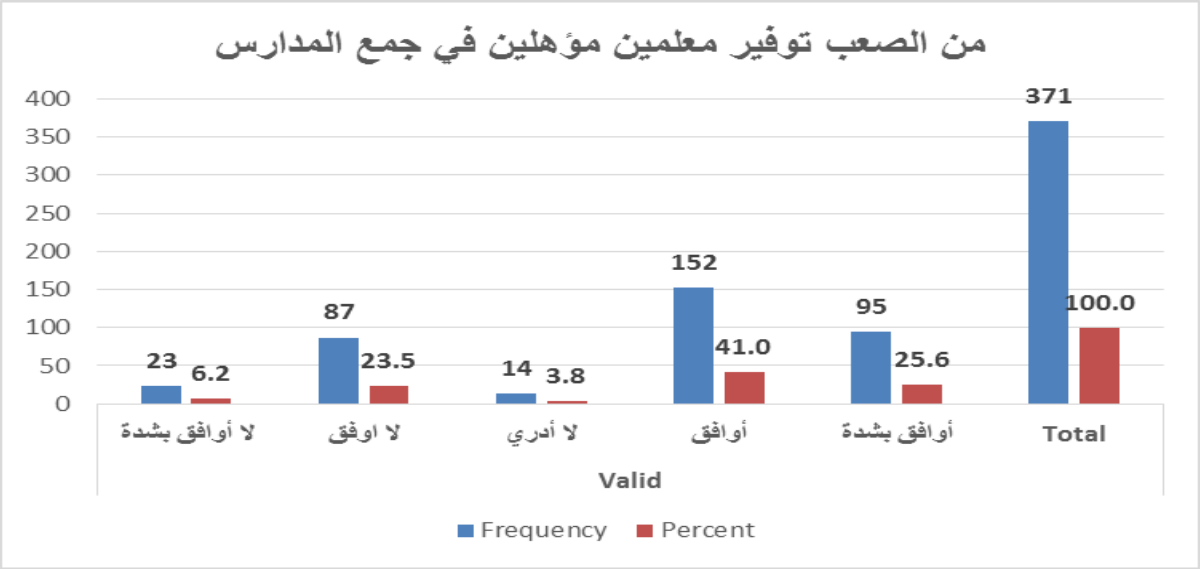

شكل رقم (32)

جدول رقم (37)

الظروف الاقتصادية تقف عائقا أمام كثير من الطلاب لإكمال المرحلة الثانوية		
	التكرارات	**النسبة المئوية**
لا أوافق بشدة	20	5.4 %
لا اوفق	56	15.1 %
لا أدري	11	3.0 %
أوافق	162	43.7 %

أوافق بشدة	122	32.9 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (الظروف الاقتصادية تقف عائقا أمام كثير من الطلاب لإكمال المرحلة الثانوية) بتكرار ونسبة مئوية (162، 43.7%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

وذلك لان وزارة التربية والتعليم أصبحت غير قادرة على توفير المعينات الدراسية والكتب وغيرها في المدارس الحكومية، إضافة لفرض الرسوم الدراسية المباشرة وغير المباشرة على الطلاب، كما أن الضائقة الاقتصادية وتزايد احتياجات الأسر مع التصاعد المستمر لتكلفة الحياة تستلزم أن ينخرط أبناء الفقراء في سوق العمل لمساعدة أسرهم.

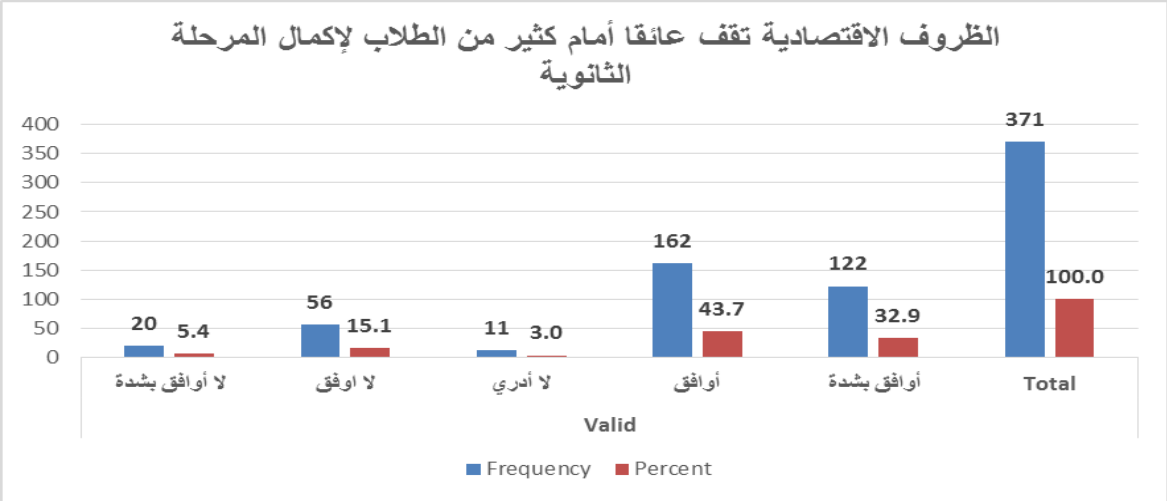

شكل رقم (33)

جدول رقم (38)

تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية بصورة طيبة		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	20	5.4 %
لا اوفق	106	28.6 %
لا أدري	28	7.5 %
أوافق	132	35.6 %
أوافق بشدة	85	22.9 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بالموافقة على السؤال (تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية بصورة طيبة) بتكرار ونسبة مئوية (132، 35.6%)ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

نلاحظ أنه رغم ضعف الميزانية المرصودة للتعليم (يؤكد ذلك جدول رقم 39) إلا أنه وحسب راي أفراد العينة تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية. أما الباحثة ترى وإستناداً على المقابلات والملاحظة المباشرة أن هذه البرامج لا تنفذ على النحو المطلوب وذلك لضعف الميزانيات، وغياب المعلم المؤهل، وكثرة المقررات الدراسية.

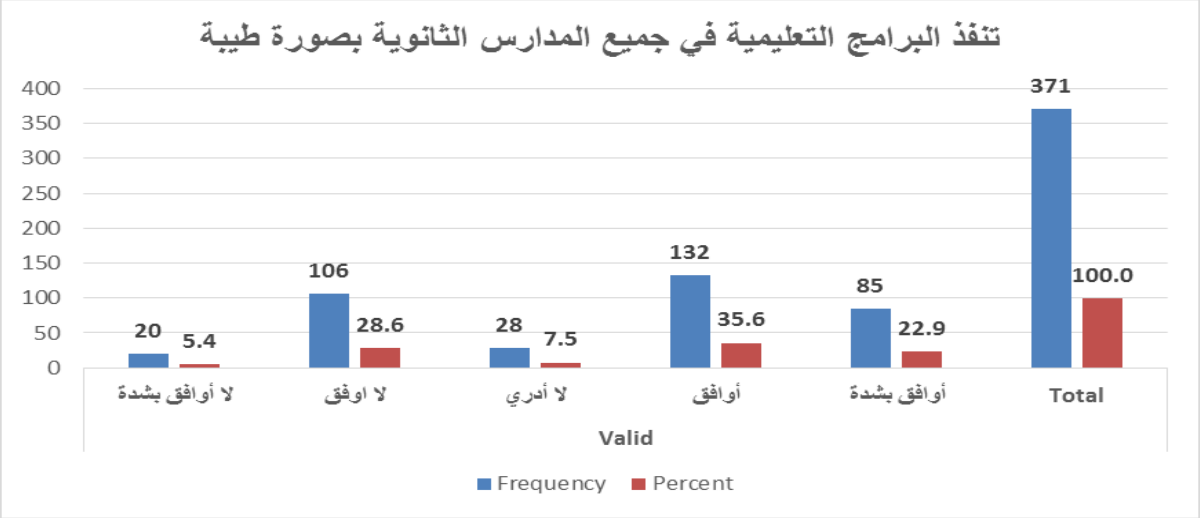

شكل رقم (34)

جدول رقم (39)

ميزانيات التعليم تفي بجميع الاحتياجات التعليمية بالمدارس		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	103	27.8 %
لا اوفق	144	38.8 %
لا أدري	38	10.2 %
أوافق	61	16.4 %
أوافق بشدة	25	6.7 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (ميزانيات التعليم تفي بجميع الاحتياجات التعليمية بالمدارس) بتكرار ونسبة مئوية (144، 38.8%)، ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق. أشار معظم أفراد العينة (66.6%) إلى أن ميزانيات التعليم لا تفِ بجميع الاحتياجات التعليمية للمدارس، وذلك يتفق مع الجدول (37)، فيؤثر ضعف الميزانية بالضرورة في جودة الخدمات والمخرجات التعليمية، ويؤثر بالتالي سلباً على تكافؤ الفرص التعليمية بالمرحلة الثانوية.

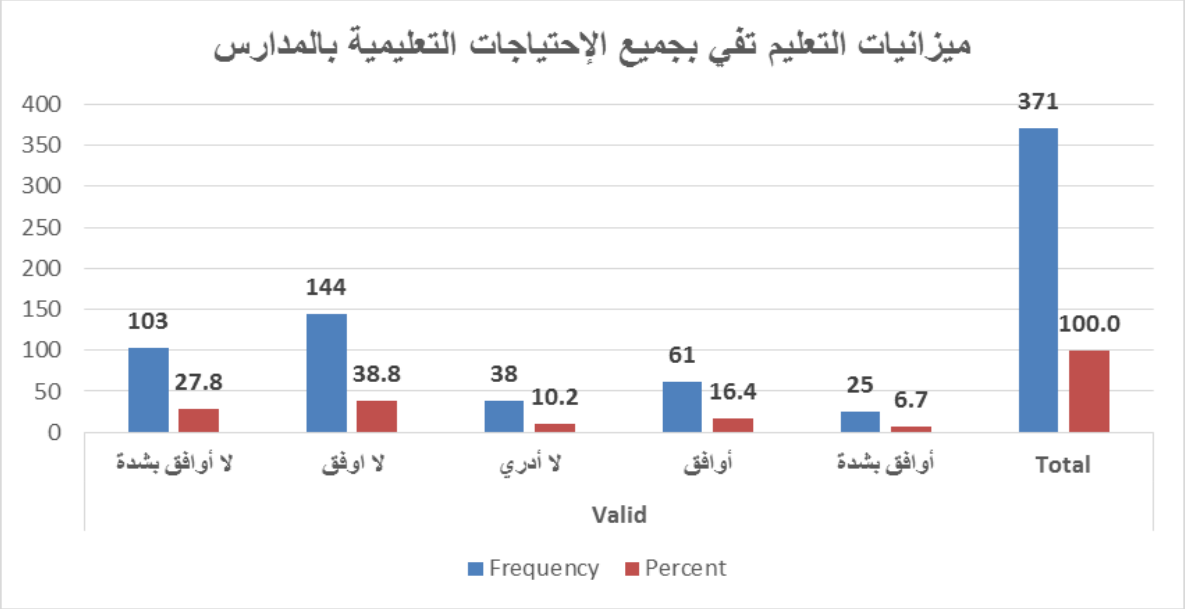

شكل رقم (35)

جدول رقم (40)

من الصعب توفير المعينات التدريسية في جميع المدارس الثانوية		
	التكرارات	النسبة المئوية
لا أوافق بشدة	82	22.1 %
لا اوفق	119	32.1 %
لا أدري	13	3.5 %
أوافق	103	27.8 %
أوافق بشدة	54	14.6 %
المجموع	**371**	**100.0 %**

جاوب معظم أفراد العينة بعدم الموافقة على السؤال (من الصعب توفير المعينات التدريسية في جميع المدارس الثانوية) بتكرار ونسبة مئوية (119،32.1%)ويشير مستوى الدلالة المعنوية على أن التوزيع التكراري للإجابات كان معنويا بمستوى دلالة معنوي يساوي 000. لإختبار مربع كاي الخاص بجودة التوفيق.

ولا تتفق الباحثة مع غالبية أفراد العينة بأنه في ظل ميزانية غير كافية لايمكن توفير كل المعينات التدريسية. رغم أن نسبة (54.2%) من أفراد العينة لا يتفقون مع العبارة إلا أن المؤشرات بالجداول (35، 37، 39) تشير إلى أن ضعف الميزانيات و يؤدي ذلك إلى صعوبة توفير المعينات التدريسية بجميع المدارس الثانوية.

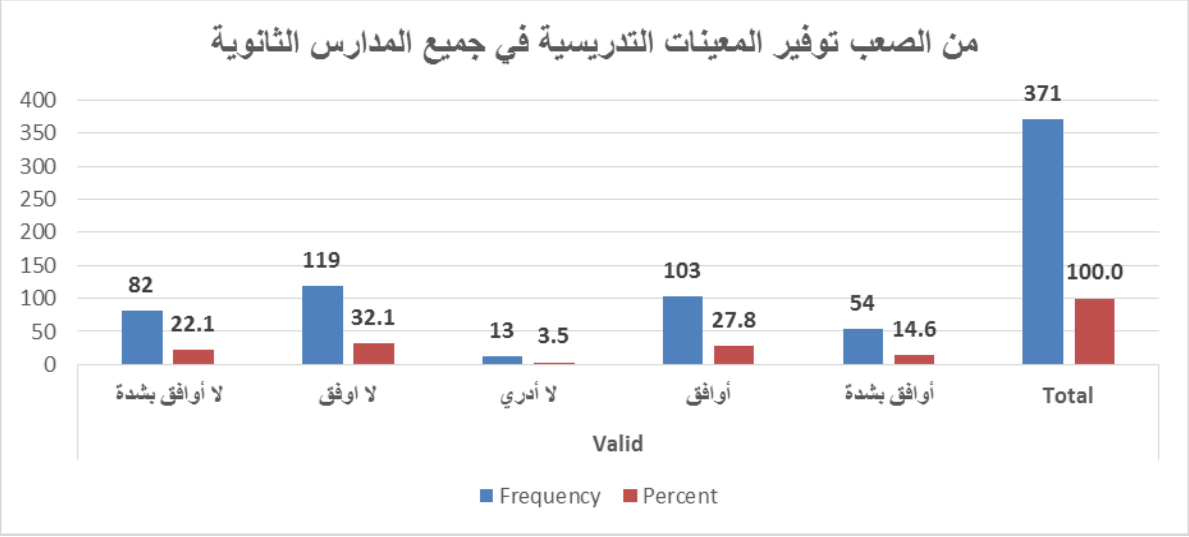

شكل رقم (36)

تحليل ومناقشة نتائج محاور الاستبانة:

المحور الأول: أثر التعليم الثانوي في التغير الإجتماعي بالسودان.

عند تحويل المقاييس النوعية للعبارات إلى مقاييس كمية وتلخيصها في مقياس وحيد يعبر عن المحور كاملا كانت النتائج كما يلي: تحصل المحور (أثر التعليم الثانوي في التغير الإجتماعي بالسودان) على متوسط درجات (3.8768) وإنحراف معياري (.6857) وهو يزيد عن الوسط الفرضي (3) والذي يعادل إجابة نوعية بمستوى دلالة معنوية 000. لإختبار (ت لعينة واحدة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على المحور. ويتضح ذلك بوضوح أن 75.8% من أفراد العينة أفادوا بالموافقة على أن زيادة أعداد الطلاب أدت إلى تغير القيم الاجتماعية بالمجتمع لما يكسبه التعليم من قيم ومهارات يعزز تفاعل الأفراد الإيجابي بالمجتمع، كما أن نسبة 84.6% من أفراد العينة بينوا أن انتشار المدارس الثانوية ساعد في تنمية قدرات المجتمع، إضافة إلى أن التوسع في التعليم الثانوي أثر إيجابياً على نمط الحياة بالمجتمع؛ حيث اتفق على ذلك 81.2% من أفراد العينة. وأكد 70.6% من أفراد العينة أن التطور في التعليم الثانوي قد اسهم في تغيير التركيبة السكانية. كما وضحت غالبية أفراد العينة بنسبة 69% أن منهج التعليم الثانوي ينمي روح المشاركة وسط المجتمع. واتفق 72.8% على أن النظام التعليمي يساعد في تنمية روح المسؤولية والتي تعد أساس فعال لأي تغير أو تطور اجتماعي. ويلاحظ أن 61.2% أكدوا أن انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف إلى المدن. وأخيراً أشار 69% إلى أن التعليم الثانوي يساهم في تقوية العلاقات الاجتماعية الأسرية. من كل ما سبق يتضح أن معظم أفراد العينة أجاب بالموافقة على المحور، وهذا بدوره أجاب على السؤال الأول: ما هو دور التعليم الثانوي بالسودان في التغير الاجتماعي، كما حقق ذلك الفرض الأول: يؤثر التعليم الثانوي بالسودان إيجاباً في التغير الاجتماعي.

المحور الثاني: يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان.

عند تحويل المقاييس النوعية للعبارات إلى مقاييس كمية وتلخيصها في مقياس وحيد يعبر عن المحور كاملا كانت النتائج كما يلي: تحصل المحور (يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان) على متوسط درجات (3.749) وانحراف معياري (65828.) وهو يزيد عن الوسط الفرضي (3) والذي يعادل إجابة نوعية بمستوى دلالة معنوية 000. لاختبار (ت لعينة واحدة) مما يدل على أن

أفراد العينة موافقون على المحور. ويدعم ذلك أن 66% –وهم الغالبية– من أفراد العينة أفادوا بأن الكتب المدرسية أحدثت تغيرات ثقافية بالمجتمع السوداني، واتفق 72.8% من أفراد العينة على أن التعليم الثانوي اسهم في توعية المجتمع السوداني، كما أن الأنشطة المصاحبة للمنهج تكشف ابداعات ومواهب الطلاب بنسبة موافقة بلغت 74.2%. وأيضا يساهم النشاط الطلابي في إبراز التنوع الثقافي في السودان وذلك من خلال البرامج الأكاديمية والاجتماعية بنسبة موافقة 79.5%. كما أن النظام التعليمي بالمدرسة الثانوية يكسب الطلاب قابليات ومعارف ومهارات حياتية تمكنهم من التفاعل الإيجابي وذلك من خلال انتشار أجهزة الاتصال الحديثة وأفاد بذلك 66.6% ، وأكد ذلك الجدول 26. كما أن التعليم الثانوي يلعب دوراً حيويا ومؤثرا في إثراء الحياة الثقافية بنسبة 61.7%. ويؤكد غالبية أفراد العينة 63.6% على أن النظام التعليمي يثير الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد، كما أكدوا أن المقررات الدراسية تكسب الطلاب خبرات ثقافية مختلفة بنسبة عالية بلغت 71.7%. من كل ذلك تتوصل الباحثة إلى أن نتائج هذا المحور استطاعت أن تجيب على السؤال الثاني للبحث وهو: كيف يسهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي، كما تحقق الفرض الثاني يسهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي بالسودان.

المحور الثالث: يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية.

عند تحويل المقاييس النوعية للعبارات إلى مقاييس كمية وتلخيصها في مقياس وحيد يعبر عن المحور كاملا كانت النتائج كما يلي: تحصل المحور (يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية) على متوسط درجات (3.1228) وانحراف معياري (47809.) وهو يزيد عن الوسط الفرضي (3) والذي يعادل إجابة نوعية بمستوى دلالة معنوية 000. لاختبار (ت لعينة واحدة) مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على المحور. وتؤكد نتائج عبارات المحور على ذلك؛ حيث أن جميع المواطنين يجدون فرصاً متكافئة في التعليم الثانوي (52.6%)، وذلك وفقاً لمعيار القبول وهو النجاح في امتحانات مرحلة الأساس، وأكد معظم أفراد العينة (56.3%، جدول 33) على أن النظام التعليمي بالسودان لا يقتصر على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها، وذلك يعزز تكافؤ الفرص، وأفاد 65.5% من أفراد العينة بعدم الموافقة على سهولة توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب نتيجة لضعف ميزانيات التعليم كما

وضح في الجدولين 37، 39 حيث أن الظروف الاقتصادية تقف عائقاً أمام الكثير من الطلاب وتمثل ذلك بنسبة 76.6%، ورغم ذلك ووفقاً لغالبية أفراد العينة فإن البرامج التعليمية تنفذ في جميع المدارس الثانوية بالصورة المطلوبة (جدول37، بنسبة 58.1%). ومن خلال ما سبق تتوصل الباحثة إلى أن نتائج المحور استطاعت أن تجيب على السؤال الثالث ما دور التعليم الثانوي بالسودان في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية؟ كما تحقق الفرض الثالث للبحث يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية.

عرض وتحليل السؤالين المفتوحين:

1/ ما هي العوامل التي تؤثر على التغير الاجتماعي نتيجة للتعليم الثانوي ولم ترد في الاستبانة؟

أكدت إجابات أفراد العينة على أن التعليم الثانوي أثر على التغير الاجتماعي بالسودان من خلال:

- الاستفادة من التقنيات الحديثة ومواكبة الجديد منها.
- ارتفاع المستوى التعليمي للأسر مع اهتمامها بالتعليم وتفاعلها الإيجابي مع المدارس.
- ربط المدرسة بالمجتمع وخلق علاقات بين المدرسة والمؤسسات المجاورة للتعاون المستمر بين المؤسسات التعليمية.

كما أشار أخرين من أفراد العينة بأن هنالك عوامل سلبية تؤثر على التغير الاجتماعي نتيجة للتعليم الثانوي وهي :

- التوسع الكمي في المدارس أضعف المستوى العام لخريج المرحلة الثانوية.
- التوسع في إنشاء التعليم النموذجي الذي أثر في إحياء روح المنافسة حيث أصبحت قاصرة على تلك المدارس دون المدارس الجغرافية.
- اختلاط البيئات المختلفة من الطلبة وتعلم الصفات السيئة منهم قبل الحسنة.
- تردي الوضع الاقتصادي أثر سلباً على العملية التعليمية.

2/ من وجهة نظرك هل هنالك دور للتعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي؟

أجاب معظم أفراد العينة بأن هنالك دور ولكنه ضعيف ويتمثل في الغالب على الدورة المدرسية التي يشارك فيها طلاب معظم ولايات السودان، وتعكس تراثها وقيمها وعاداتها وابداعات الطلاب وقدراتهم. كذلك هنالك غياباً للنشاط الطلابي المتنوع في المدارس والبحوث والندوات والجرائد الحائطية. غير أن المناهج التعليمية خالية من عكس واثراء التنوع الثقافي. وتتفق الباحثة مع إجابات غالبية أفراد العينة رغم أن هذا الرأي يتناقض مع الفرض الثاني إلا أن موضوعيته تدعمها المبررات التي ذكرت.

عرض وتحليل أسئلة المقابلة الشخصية:

1- ما دور التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان؟

بينت نتيجة المقابلات الشخصية أن من توجهت لهم الباحثة بالأسئلة من الخبراء أن بعضهم يرون أن هنالك اهتماماً كبيراً في الفترة الأخيرة بالتعليم عموماً لأنه اصبح الآن استثماراً من قبل الأسر مقارنة بالماضي، فقد غدا ركيزة أساسية في التغير الاجتماعي مؤكدين أن التعليم الثانوي يلعب دوراً كبيراً في التغير الاجتماعي؛ حيث يعمل على إعداد الطالب لمعرفة الحياة والاستعداد لمرحلة التعليم العالي. ويكتسب الأفراد من خلال التعليم ثقافة الأسرة مما يعمل على الحفاظ على تكوين الأسرة وتماسكها. ويسهم التعليم الثانوي ببناء عقلية طلابه لاستيعاب التغير الاجتماعي والاسهام فيه إيجابياً على المستوى الذاتي والاجتماعي وفق مضمون التربية الحديثة. بينما رأى بعضهم أن هذا التغير ليس على النحو المطلوب وذلك لضعف الميزانية المخصصة للتعليم الثانوي من قبل الدولة، ولكي يحدث التغير المطلوب يجب أن تخصص له ميزانية كافية؛ إذ أن الموجود معظمه يتم بمجهودات فردية. كما أنه لا يوجد تنوعاً حقيقياً ببرامج التعليم الثانوي بين التعليم الأكاديمي والتقني (الفني والحرفي) مما يقلل من تأثير دور التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي. وهذه الإجابة تدعم وتؤكد على صحة الفرض الأول للبحث.

2- كيف يساهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي؟

تلخصت آراء الخبراء أن التعليم الثانوي يمكن أن يسهم من خلال محتوى المنهج التعليمي الثقافي، والمعرفي، والاجتماعي، والفلسفي في تعليم الطالب أسس الثقافة بالمجتمع وتنوعها في كافة الأوجه، وتزويد الطالب بمعلومات مهمة عن التنوع الثقافي إلا أن تأثيره ضعيفاً؛ حيث ركزت الدولة في السابق على هذا البعد من خلال الجمعيات الأدبية والدورات المدرسية وغيرها من الأنشطة الصفية واللا صفية غير أنها اقتصرت في الفترة الحالية على الدورات المدرسية فقط، الشيء الذي لم يحقق المطلوب، ويعزى الضعف الثقافي لضغط البرامج الأكاديمية والجدول المدرسي لتقلص الأيام الدراسية إلى خمسة أيام بدلاً عن ستة، كما أن طريقة التلقين لا زالت تسود مدارسنا، وهي تشكل عقبة في سبيل استيعاب الثقافة.

تتفق الباحثة مع آراء الخبراء على أن التعليم الثانوي الحالي لا يسهم بفعالية في إبراز وإثراء التنوع الثقافي بالسودان الا إذا توفرت له المقومات التي تتيح إبرازه و إثراه.

3- ما الدور الذي يقوم به التعليم الثانوي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالسودان؟

جاءت الاجابات بأن التعليم الثانوي ظاهرياً يحقق للطالب تكافؤ الفرص عند الالتحاق بالتعليم العالي؛ حيث يجلس كل الطلاب لامتحان موحد"شهادة الأساس والشهادة السودانية" ويخضعون لنظام قبول موحد بمجموع معين. ولكن عملياً هنالك مشكلات تتعلق بعدم تكافؤ الخدمات التعليمية المتعلقة باختيار المعلمين، وتأهيلهم، وجودة أداءهم المهني؛ وتدني الخدمات التعليمية بالمدارس وخاصة الحكومية مما أدى إلى تحول العديد من التلاميذ إلى المدارس الخاصة التي شكلت عبئاً اقتصادياً ثقيلاً على الأسر. وهذه الإجابة تشير بوضوح لوجود تمايز على مستوى نوعية التعليم وفرص القبول بالتعليم العالي الشيء الذي يجعلها تتعارض مع الفرض الثالث للبحث.

4 - كيف يمكن للتعليم الثانوي أن يحدث الجودة المطلوبة في التعليم؟

يعد التعليم الثانوي حلقة الوصل بين التعليم العام والتعليم العالي، وبالتالي جودة التعليم الثانوي تعني جودة التعليم بصفة عامة. إلا أن الجودة المتطلبة غير متوفرة، فلكي تحدث الجودة المطلوبة في التعليم يجب توفير الميزانية الكافية، والاهتمام بالمنهج والبيئة المدرسية لتكون جاذبة للطالب والمعلم، والاستعانة بالمعلم المؤهل والإدارة الجيدة، وتطوير البرامج والمناهج الدراسية. والواقع يشير إلى أن المعلم لا يطور نفسه ولا يجتهد ولا يتحلى بروح الإبداع ويقدم دروسه بذات الطريقة التي بدأ بها قبل خمسة عشرة سنة، بينما يجتهد في الدروس الخصوصية. كما أن المذكرات الجاهزة والإعلام والتكنولوجيا أدوا لعدم اهتمام الطلاب بعملية التحصيل. وتبيِّن استجابة الخبراء أن هنالك تراجعاً كبيراً في جودة الخدمات التعليمية بالمدارس الثانوية مما يستلزم الكثير من المعالجات على مستوى الميزانية، المناهج والبرامج التعليمية، البيئة المدرسية، المعلم. فلا بد من غرس مفاهيم وقيم الجودة وتفعيلها من خلال إدارات الجودة بإدارة التعليم الثانوي، والمجالس الضابطة بالمدارس، وإدارات تدريب المعلمين. ولا بد من وجود معايير للجودة على مستوى الإدارات التعليمية والمدارس وللأداء المهني للمعلمين.

5-هل هنالك دور إيجابي للأسر في التعليم الثانوي؟ شاكرة أرجو تحديده إن وجد.

أصبح للأسر دور كبير في التعليم نتيجة لعدم قيام الدولة بواجباتها الكاملة في قطاع الخدمات كالصحة، والتعليم، وغيرها من المجالات، لذا اصبحت الأسر الداعم الحقيقي للتعليم، فتهتم بشكل كبير بالتعليم وتعمل على اختيار نوع التعليم لأبنائهم بالمرحلة الثانوية أو الجامعية، وتوفير الكتاب المدرسي، ودعم المدارس مادياً، والمشاركة بفعالية في المجالس التربوية ومجالس الأمناء، ومتابعة تحصيل ابنائهم ومراقبتهم داخل وخارج المنزل وبالمدرسة، وتعمل على تحقيق جودة تعليمهم. وهنالك اهتماماً اجتماعياً بالتعليم من قبل الأمهات والسعي لإلحاق ابنائهن بالمدارس الخاصة. وبشكل عام يمكن للتعليم الثانوي أن يحدث الجودة المطلوبة إذا توفرت له الميزانية الكافية، والمعلمين المؤهلين ذوي المرتبات المجزية. فالمشكلة من الدولة. وهذه الإجابة تؤكد اهتمام الأسر بالتعليم ودورها المتميز فيه باعتبارها شريك أصيل في عملية التربية والتعليم.

خاتمة:

أكدت إجابات من توجهت لهم الباحثة من الخبراء على أن التعليم الثانوي يلعب دوراً كبيراً في التغير الاجتماعي بالسودان؛ حيث يعمل على إعداد الطالب لمعرفة الحياة بمجتمعه والاستعداد لمرحلة التعليم العالي، وهذا الرأي يدعم ما توصلت له الباحثة في المحور الأول من الاستبانة وخاصة الجداول (13، 14، 15، 17، 18، 19، 21) غير أن الخبراء أشاروا إلى أن هذا الدور يمكن أن يكون أفضل، وأبلغ أثراً، ويحقق الجودة المطلوبة في التعليم (السؤال الرابع بالمقابلة) إذا توفرت للتعليم الثانوي الميزانيات الكافية، وهذا يجيب على السؤال الأول للبحث ما دور النظام الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان؟ ويحقق الفرض الأول للبحث يؤثر التعليم الثانوي إيجاباً في التغير الاجتماعي بالسودان، والفرض الرابع توجد فروق ذات دلالة إحصائية تعزى للتخصص بين آراء الخبراء والمعلمين حول أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان.

وبمقارنة ما توصلت له الباحثة من مقابلات مع خبراء التربية والتعليم وعلم الاجتماع واستجابات أفراد العينة بالاستبيان يتضح أن الخبراء أكدوا أن التعليم الثانوي يساهم في تعليم الطلاب أسس الثقافة بالمجتمع وتنوعها في كافة الأوجه، ويزودهم بمعلومات مهمة عن التنوع الثقافي بالبلاد، تدعم رأيهم الجداول (22، 23، 24، 27، 28، 29، 31) إلا أن الخبراء أشاروا إلى أن التعليم الثانوي يمكن أن يلعب دوراً أفضل في إثراء التنوع الثقافي بالبلاد إذا خصص بالمنهج وقتاً لممارسة هذا النشاط، واتبعت استراتيجيات وطرق تدريس حديثة بدلاً عن التلقين. وهذا يجيب على السؤال الثاني للبحث كيف يسهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي؟ ويحقق الفرض الثاني وهو يسهم التعليم الثانوي في إبراز وإثراء التنوع الثقافي بالسودان.

وأكد الخبراء في إجابتهم على السؤال الثالث للمقابلة ما الدور الذي يقوم به التعليم الثانوي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالسودان؟ على أن التعليم الثانوي يحقق تكافؤاً ظاهرياً للفرص التعليمية حيث يجلس الطلاب لامتحان موحد ويخضعون لنظام قبول موحد بمجموع معين، وهذا ما أشار له أفراد العينة في الاستبيان بالمحور الثالث، الجداول (32، 33، 38، 40)، إلا أن الخبراء أشاروا إلى أهمية تحقيق التكافؤ النوعي للفرص والخدمات التعليمية، وتلك ترتبط باختيار المعلمين، وتأهيلهم، وجودة أداءهم

المهني، وتوفير الميزانيات الكافية. وكل ذلك يجيب على السؤال الثالث للبحث ما دور التعليم الثانوي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية، ويحقق الفرض الثالث يؤكد التعليم الثانوي على تكافؤ الفرص التعليمية بالسودان.

وتدعم إجابة السؤال الخامس بالمقابلة (هل هنالك دور إيجابي للأسر في التعليم الثانوي؟) بشكل غير مباشر السؤال الرئيس وفروض البحث؛ حيث يعكس اهتمام الأسر بالتعليم وعيها التام لدوره في حياة الأفراد والمجتمع وأثره على التغير الاجتماعي، ودوره في اكتساب الثقافة والوعي وإبراز وإثراءالتنوع الثقافي بالبلاد، مع ضمان تكافؤ الفرص التعليمية للجميع.

كما اتفق هذا البحث بنتائجه مع ما سبق أن توصلت له بعض الدراسات السابقة مثل دراسة ثاديو ستيد بعنوان الثقافة الشعبية والديمقراطية التشاركية والتغير الاجتماعي في قرية ربنتون والتي توصلت إلى أن النضال من أجل التغير الاجتماعي في القرية خلق فرصة لتعلم كيفية ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية من خلال السيطرة على تقديم الخدمات العامة والمشاركة في خلق نموذج اجتماعي واقتصادي جديد مع الاستمرار في الانخراط في النضال من أجل مجتمع عادل ومنصف. ودراسة ميشيل ستيفز والتي بعنوان وجهة جهود التعليم والتغير الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني بكندا، والتي توصلت إلى أن المجتمع المدني من خلال منظماته يلعب دورا قياديا في المجتمع ليصبح أكثر عدلا. حيث ركزت هذه الدراسات على جانب التعليم والتغير والاجتماعي. الا أن هذا البحث تميز عنها بأنه ركز على دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي. اضافة إلى أن هذه الداسات أجنبية بينما هذه الدراسة محلية.

ومن كل ما سبق أن استعرضته الباحثة في الإطار النظري وإجراءات البحث وتحليل نتائج أدوات الدراسة الميدانية، ترى أن الدراسة استطاعت أن تجيب على السؤال الرئيس للبحث وفروضه.

المبحث الثالث

النتائج والتوصيات والمقترحات

نتائج البحث:

1. يسهم التعليم الثانوي إيجابياً في التغير الاجتماعي بالسودان.
2. ساهم التعليم الثانوي في تنمية قدرات أفراد المجتمع وتوسيع مداركهم وقدراتهم.
3. تغيرت نظرة المجتمع السوداني نحو التعليم؛ حيث أصبح الاهتمام بالتعليم الثانوي كبيراً من قبل الطلاب والأسر مقارنة بالماضي.
4. التوسع في التعليم الثانوي أثر إيجاباً على نمط الحياة بالمجتمع.
5. ساعد إنتشار المدارس الثانوية في تقليل هجرة السكان من الريف إلى المدن.
6. ميزانيات التعليم الثانوي المخصصة من قبل الدولة لا تفي جميع احتياجات المدارس التعليمية.
7. ينمي التعليم الثانوي روح المشاركة والمسؤولية وسط المجتمع، والتي تعد أساساً فعالاً لأي تغير أو تطور اجتماعي.
8. هنالك اهتمام بالتعليم من قبل أفراد المجتمع، وإدراكهم لأهميته، خاصة بعد إنتشار المدارس الثانوية بالسودان.
9. يعمل التعليم الثانوي على تقوية العلاقات الاجتماعية الأسرية.
10. أسهم التعليم الثانوي بما يحتويه من مناهج وأنشطة في توعية أفراد المجتمع السوداني، وكشف إبداعات الطلاب ومواهبهم.
11. أسهم النشاط الطلابي والدورات المدرسية في إبراز وإثراء التنوع الثقافي في السودان وذلك من خلال البرامج الأكاديمية والاجتماعية.

12. يكسب النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية الطلاب قابليات ومعارف ومهارات حياتية، كما يثير الرغبة في التقدم وتهئية أذهان الطلاب.
13. يعد التعليم الثانوي متاحاً لجميع الطلاب وفقاً لشروط القبول، الا أن الظروف الاقتصادية تقف عائق أمام بعض الطلاب من مواصلة تعليمهم، غير أن هنالك عدم تكافؤ في نوعية الخدمات التعليمية.
14. عدم توفر الكتب المدرسية لجميع الطلاب في المدارس الحكومية، واذا توفرت يشترك عدد من الطلاب فيها.
15. البيئة المدرسية في الريف متدنية مقارنة بالمدن.
16. لا يوجد معلمين مؤهلين في جميع المدارس بالسودان.

توصيات البحث:

1. ضرورة التوسع والاهتمام بالتعليم الثانوي كيفياً لضمان جودة المخرجات التعليمية.
2. الاهتمام بمدارس الريف وتوفير الامكانات اللازمة من بنيات أساسية، معلمين أكفاء، ووسائل ومعينات تعليمية متطورة.
3. زيادة ميزانيات التعليم حتى تتمكن المدارس الثانوية من القيام بالواجبات المناطة بها على الوجه الأفضل.
4. تحسين أوضاع المعلمين المادية وتأهيلهم وتدريبهم حتى يتمكنوا من أداء عملهم كما يجب.
5. توفير الأجهزة والتقنيات الحديثة لكافة المدارس الثانوية بالسودان, حتى تتمكن من مواكبة التطور والتقدم.
6. تضمين التنوع الثقافي الموجود بالسودان (اللغوي، الثقافي، الاثني) بمناهج التعليم الثانوي.
7. أهمية الاهتمام بالأنشطة الاثرائية بالمناهج وربطها بثقافة واحتياجات المجتمع.
8. الاهتمام بدراسة التغير الاجتماعي وتوجيهه بما يسهم في تطور المجتمع ورفاهية أفراده.
9. ضرورة اتباع النظرة الكلية النظمية لعملية التغير الاجتماعي باعتبارها عملية حيوية تحدث بالمجتمع وتنعكس على جميع مجالات الحياة به.
10. أهمية تحقيق تكافؤ الفرص الحقيقي لجميع الطلاب من خلال القبول، مجانية وجودة التعليم، وتحقيق العدالة في توزيع الخدمات التعليمية نوعياً بين جميع طبقات المجتمع ومناطقه الجغرافية.

مقترحات البحث:

1. التأثير والتأثر بين التعليم والتغير الاجتماعي.
2. استخدام أسلوب النظم في دراسة التغير الاجتماعي ونظرياته.
3. التغيرات المجتمعية وأثرها على العملية التربوية.

المصادر والمراجع

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

الحديث النبوي

المراجع باللغة العربية:

1. إبراهيم، عبد الرحمن حسن وعبد الرازق، الطاهر (1982م): استراتيجيات تخطيط المناهج وتطويرها في البلاد العربية، القاهرة، دار النهضة العربية.
2. أبو شنب، محمد الحسن أحمد (1993م): أضواء على الاستراتيجية القومية الشاملة للتعليم العام بالسودان، الخرطوم، مؤسسة التربية للطباعة والنشر.
3. أبو طاحون، عدلي (1997م): في التغير الاجتماعي، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
4. أبوحوسة، موسى (1980م): التغير الاجتماعي في الريف الأردني، الإسكندرية، جامعة الإسكندرية.
5. إحسان محمد الحسن (2005م)، النظريات الاجتماعية المتقدمة، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
6. استيتية، دلال ملحس (2010م): التغير الاجتماعي والثقافي، ط 2، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
7. أنيس، إبراهيم وآخرون (1985): المعجم الوسيط، ج2، ط3، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
8. أوليدف، أ.ك. (1982م): الوعي الاجتماعي، (ترجمة ميشيل كيلو). بيروت، دار ابن خلدون.
9. إيان كريب (1999م)، النظرية الاجتماعية من بارسونز إلى هابرماس، ترجمة محمد حسين غلوم، القاهرة، الكويت،سلسلة عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب،
10. بدران، شبل و البيلاوي، حسن (1997م): علم اجتماع التربية المعاصر، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية.
11. بدوي، أحمد زك (1980م): معجم مصطلحات التربية والتعليم ، القاهرة، دار الفكر.
12. بدوي، أحمد زكي (1982م): معجم العلوم الاجتماعية، بيروت، مكتبة لبنان.

13. بشير، رفعت إبراهيم (1987م): التغير الاجتماعي والتنمية في دول الخليج العربية، الكويت، منشورات ذات السلاسل للطباعة والنشر والتوزيع.
14. بشير، محمد عمر (1970م): تطور التعليم في السودان(1898م_1956م)، (ترجمة هنري رياض وآخرين)، بيروت، دار الثقافة.
15. بوتومور (1980م): تمهيد في علم الاجتماع، (ترجمة محمد الجوهري وآخرين)، ط 4، القاهرة، منشأة المعارف للطباعة والنشر.
16. البيلاوي، حازم (1998م): التغير من أجل الاستقرار، القاهرة، دار الشروق للكتاب.
17. الجوهري، محمد (2000م): التغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
18. الجوهري، محمد وآخرون (1976م): ميادين علم الاجتماع، ط 4، القاهرة، دار المعارف.
19. الجيار، سيد إبراهيم (1977م): التربية ومشكلات المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
20. حسن، عبد الباسط (1982م): التنمية الاجتماعية، ط 4، القاهرة، مكتبة وهبة.
21. حمودة، أحمد عبدالرحمن (1980م): القوى العاملة الاردنية 1972 – 1977م – دراسة في قياس وتحليل التغير في الحجم والتركيب، عمان، الجامعة الأردنية.
22. الحيلة، محمد محمد (1998م): تكنولوجيا التعليم بين النظرية والتطبيق، عمان، دارالمسيرة.
23. الخشاب، مصطفى (1972م): دراسة المجتمع، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
24. الخولي، سناء (2011م): التغير الاجتماعية والتحديث، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
25. الدقس، محمد عبد المولى (2013م): التغير الاجتماعي بين النظرية والتطبيق، ط 3، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
26. الرشدان، عبد الله (2004م): علم اجتماع التربية، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
27. رشوان، حسين عبد الحميد أحمد (2008م): التغير الاجتماعي والمجتمع، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث.
28. زايد، أحمد وعلام، اعتماد (2006م): التغير الاجتماعي، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
29. الزغبي، محمد (1982م): التغير الاجتماعي، ط 3، بيروت، دار الطليعة للطباعة والنشر.

30. السلمي، علي (1970م): اتخاذ القرارات الإدارية، المنظمة العربية للعلوم الإدارية، القاهرة، جامعة الدول العربية.
31. السيد، ناصر (1990م): تاريخ السياسة والتعليم في السودان، ط2، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
32. شتا، السيد علي و الجولاني، فادية عمر (1997م): علم الاجتماع التربوي، الإسكندرية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية.
33. الشيخ عبدالله البستاني، الوافي: معجم وسيط للغة العربية (1986)،بيروت، مكتبة لبنان.
34. الصابوني، معتز (2006م): علم الاجتماع التربوي، عمان، دار أسامة ودار المشرق الثقافي.
35. الطاهر، عبد الجليل (1966م): مسيرة المجتمع_ بحث في نظرية التقدم الاجتماعي، بيروت، المكتبة العصرية.
36. عبد الحميد، جابر وعبد الرازق، طاهر (1978م). أسلوب النظم بين التعليم والتعلم، القاهرة، دار النهضة العربية.
37. عبد العال، عبد الحليم رضا (2005م): التغير الاجتماعي وهيكلة المجتمعات المعاصرة، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
38. عبيدات، ذوقان وآخرون(1999م): البحث العلمي مفهومه، أدواته، أساليبه، الرياض، دار أسامة للنشر والتوزيع.
39. عفيفي، محمد (1970م): التربية والتغير الثقافي، ط 3، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
40. علي، حيدر إبراهيم (أغسطس 1985م): علم الاجتماع والصراع الأيديولوجي في المجتمع العربي. مجلة المستقبل العربي، العدد 78، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية.
41. علي، سعيد إسماعيل (1995م): فلسفات تربوية معاصرة،الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، سلسلة عالم المعرفة، العدد 198.
42. العمر، معن خليل (2004م): التغير الاجتماعي، عمان، دار الشروق للنشر والتوزيع.
43. غريد الشيخ محمد، المعجم في اللغة والنحو والصرف والإعراب والمصطلحات العلمية والفلسفية والقانونية الحديثة، ج3، بيروت، النخبة للتاليف والترجمة والنشر.

44. غنيم، السيد رشاد (2008م): التكنولوجيا والتغير الاجتماعي، الإسكندرية، دار المعرفة الجامعية.
45. الفالوقي، محمد والقذافي، رمضان (1990م): التعليم الثانوي في البلاد العربية، بنغازي، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والإعلان.
46. قويدر، إبراهيم (2003م): المجتمع العربي وتحديات العصر، طرابلس، دار الكتب القومية.
47. كريم، محمد أحمد (ب.ت): الأصول الاجتماعية للتربية، الإسكندرية، مطبعة الجمهورية.
48. محمد، محمد علي وآخرون (1975م): مجتمع المصنع، الإسكندرية، الهيئة المصرية للكتاب.
49. المعجم الوجيز (1999)، القاهرة، مجمع اللغة العربية.
50. المنجد في اللغة والإعلام (1986)،ط 26،بيروت، دار المشرق.
51. منصور، أحمد حامد (2001م): أساسيات تكنولوجيا التربية، سلسلة تكنولوجيا التعليم، (13)، المكتبة العصرية، المنصورة.
52. موسى، محمود أحمد (1985م): التربية وقضايا المجتمع المعاصر، العين، مكتبة الإمارات للخدمات الثقافية والفنية.
53. ناصر، إبراهيم عبد الله (2011م): علم الاجتماع التربوي، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
54. النجيحي، محمد لبيب (1976م): الأسس الاجتماعية للتربية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية.
55. النكلاوي، أحمد (1986م): التغير والبناء الاجتماعي، القاهرة، مكتبة القاهرة الحديثة.

الوثائق الحكومية:

56. جمهورية السودان الديمقراطية(1969م): وزارة التربية والتعليم، مؤتمر التربية القومي، 11 إلى 18 أكتوبر 1969م، الخرطوم، مطابع مكتب النشر.
57. جمهورية السودان(1992م): الإستراتيجية القومية الشاملة(1992م_ 2002م): المجلد الأول، مركز الدراسات الإستراتيجية، الخرطوم، دار جامعة الخرطوم للنشر.
58. وزارة التربية والتعليم : الخطة السداسية للتعليم العام (1978/77م_ 1983/82م)، قسم التخطيط التربوي، الخرطوم: وزارة التربية، جمهورية السودان الديمقراطية، 1978م.
59. وزارة التربية والتعليم : وزارة التربية والتعليم العام: المناهج الجديدة للمرحلة الثانوية،(1999م _2000م)، بخت الرضا، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي، 2000م.
60. وزارة التربية والتعليم : وزارة التربية والتوجيه: الإحصاء التربوي للأعوام 1967/1965م، 1977/1976م، 1984/1983م، 1987/1986م، 1990/1989م، 1995/ 1996م، 2001/2000م،2004/ 2005م، 2008/2007م، 2010/2009م، الخرطوم، التخطيط التربوي.
61. وزارة التربية والتعليم : وزارة المعارف، الإحصاء التربوي، الخرطوم، إدارة التخطيط التربوي، 1965/1964م.
62. وزارة التربية والتعليم: وزارة التربية والتعليم، الجهاز القومي لتطوير المناهج والبحث التربوي، مؤتمر سياسات التربية والتعليم، الخرطوم: دار الحكمة للطباعة والنشر، 17 سبتمبر 1990م .
63. وزارة التربية والتعليم: وزارة التربية والتوجيه، مؤتمر المناهج التعليمية _ البيان الختامي. الخرطوم: قاعة الاجتماعات بالفندق الكبير، 24_ 27 نوفمبر 1984م.
64. وزارة التربية والتعليم: وزارة المعارف السودانية، تقرير اللجنة الدولية للتعليم الثانوي في السودان، الخرطوم: مكتب النشر، التخطيط التربوي، الخرطوم: 1965م.
65. وزارة التربية والتعليم، ولاية الخرطوم، الإدارة العامة للمرحلة الثانوية، التخطيط والمعلومات، عدد المعلمين بمحليات الولاية، (مارس 2014م).

الرسائل العلمية:

66. أحمداني، فتحية أحمد (2000م): إدارة التعليم الثانوي في ضوء الأساليب الإدارية الحديثة. (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الخرطوم، أم درمان.
67. إيشي، ماكوتو (2010م): تنفيذ تعليم الشخصية في المدارس العامة، مع التركيز على تعليم القيم الإنسانية في مدرسة ساثيا سای(دراسة حالة عن ساثيا ساي بليستر، المملكة المتحدة والهند)، دراسة دكتوراه غير منشورة، كلية سی بروك، سان فرانسيسكو، كاليفورنيا.
68. البشير،أحمد عوض أحمد (2008م): تقويم مناهج العلوم الاجتماعية للمدرسة الثانوية في ضوء المجتمع المدني السوداني، (رسالة دكتوراة غير منشورة)، كلية التربية، جامعة الخرطوم، أم درمان.
69. بشير،محمد حس (2007م): دراسة المتغيرات التربوية الاجتماعية والتحصيل الدراسي لدى التلاميذ النازحين من وجهة نظر المعلمين والتلاميذ وأولياء الأمور، رسالة دكتوراة غير منشورة، كلية التربية، جامعة النيلين.
70. ثابليال، نيشا (2006م): التعليم، المجتمع المدني والتغير الاجتماعي_ دراسة حالة للحركة الاجتماعية البرازيلية، دراسة دكتوراة غير منشورة، مايريلاند، جامعة مايريلاند.
71. رالينجيتا، ويندي د. س. (2008م): إعادة تأهيل المعلم الناميبي– دراسة حول انعكاس المعلم في عصر التحول الاجتماعي وإصلاح السياسات. دراسة دكتوراه غير منشورة. جامعة ميريلاند، كلية بارك.
72. ستيفنز، ميشيل (2002م): وجهة جهود التعليم والتغير الاجتماعي في منظمات المجتمع المدني، دراسة ماجستير غير منشورة، مونتريال، جامعة مونتريال.
73. سكانلون، ثاديوس تيد (2014م): الثقافة الشعبية والديمقراطية التشاركية والتغير الاجتماعي في قرية رينتون– دراسة حالة، رسالة دكتوراه غير منشورة، غلاسكو، جامعة غلاسكو.
74. الشافعي، عصام إبراهيم أحمد (2013م): نظريات علم اجتماع التربية وقدرتها على تفسير الظواهر التربوية المستحدثة، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، جامعة المنصورة.
75. عباس، هالة محمود (1999م): سياسات التحرير الاقتصادي والتغير الاجتماعي_ دراسة ظاهرة البطالة. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الخرطوم.

76. عثمان، عوض الخليفة (2002م): أثر السياسات التعليمية على التخطيط التربوي في السودان (1900_2000م)، (رسالة ماجستير غير منشورة).
77. كويست، هبيرت أوزوالد (1999م): التعليم الثانوي وبناء الأمة: دراسة لغانا، 1951–1991. دراسة دكتوراه غير منشورة، كولمبيا، جامعة كولومبيا.
78. كيهو، لورا إليزابيث (2008م): التعليم باعتباره عاملاً من عوامل التغيير الاجتماعي في مرحلة ما بعد طالبان أفغانستان، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة روزفلت، شيكاغو، إلينوي.
79. لي، وينغ أون (1988م): التغير الاجتماعي والمشاكل التعليمية في ثلاث المجتمعات الآسيوية الحديثة: اليابان وسنغافورة وهونج كونج دراسة مقارنة. أطروحة دكتوراه غير منشورة، درهام، جامعة درهام.
80. يحي، أزاهر آدم إبراهيم (1997م): دور المؤسسات التربوية في التنمية الاقتصادية والاجتماعية بولاية شمال دارفور في الفترة من (1985– 1994م) (دراسة ميدانية)، دراسة ماجستير غير منشورة، أم درمان، جامعة أم درمان الإسلامية.
81. يفون، ماتلالا ماسيللو (2011م): دور العوامل الاجتماعية التي تؤثر على التنمية الأخلاقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، كيب تاون، جامعة جنوب أفريقيا.

الدوريات والمجلات:

82. البشير، الطيب محمد (يناير 2004م): تطوير مناهج التعليم الثانوي، مجلة دراسات تربوية، (العدد التاسع)، الخرطوم، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.
83. سلمان، سلمان علي (يناير 2002م): وقفات مضيئة في تاريخ التعليم في السودان (1900_1990م)، مجلة دراسات تربوية، ع5، الخرطوم، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.
84. علي، سعيد إسماعيل (1995م): فلسفات تربوية معاصرة، الكويت، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب سلسلة عالم المعرفة، العدد 198.
85. محمد ،عبد الغني إبراهيم (يناير 2002م): مناهج التعليم في السودان بين تعقيد الماضي وتحديات المستقبل، مجلة دراسات تربوية، (العدد الخامس)، الخرطوم، المركز القومي للمناهج والبحث التربوي.

86. النوري، عبد الغني عبد الفتاح (مارس 1992م): التخطيط لتطوير المنهج وأهميته في دراسة المستقبل لتخطيط العمل التربوي وكيفية الاستفادة من أسلوب تحليل النظم في عمليات التخطيط، مجلة التربية القطرية، العدد 100، السنة الحادية والعشرون، الدوحة، اللجنة الوطنية القطرية للتربية والثقافة والعلوم.

أوراق عمل ومؤتمرات وندوات ومحاضرات:

87. حسن، ابتسام محمد(1998م): تخطيط التعليم الثانوي في السودان (ورقة عمل)، أم درمان، كلية التربية_ جامعة الخرطوم.

88. حياتي، الطيب أحمد: التعليم التقني والمدرسة الثانوية الجديدة، ورقة عمل مقدمة لندوة كلية التربية جامعة الخرطوم عن المدرسة الجديدة، قاعة الشارقة، الخرطوم: 1999/4/14م.

89. الطاهر، أحمد بابكر وآخرون: إصلاح المدرسة الثانوية السودانية، ورقة مقدمة لندوة كلية التربية جامعة الخرطوم عن المدرسة الجديدة، قاعة الشارقة، الخرطوم، 1999/4/14م.

90. عمار، حامد (2000م): تعقيب على بحث: علاقة التربية بالمجتمع وتحديد ملامحها النوعية. في مجلة عالم الفكر، المجلد 29 ، العدد 1، يوليو – سبتمبر.

91. نور، إبراهيم: التعليم الثانوي في السودان، محاضرة لطلاب ماجستير المناهج، أم درمان: كلية التربية _جامعة الخرطوم، 1998/3/25م

المراجع الأجنبية:

92. Allen, F. B: Socio(1971): cultural Dynamics, An Introduction to Social Change, Macmillan, New York,.

93. Allen,(H1960): Technology of Social Change, Appleton Century, New York,.

94. Banton, Michael (1965), Roles- An Introduction to the Study of Social Relations. London. Hardback.

95. Dahrendorf, Ralf(1956): Class and Class Conflict in Industrial Society, Stanford University, Stanford.

96. Emmanuel, A(1972): Unequal Exchange, Newleft Books, London.

97. Ginsberge, M(1961): Essays in Sociology and Social Philosophy, Vol.1.1, On Diversity of morals, Henmann, London.

98. Hagen, E.E(1962): On the Theory of Social Change, How Economic Growth begins, Dorsey Press, Homewood.

99. Huntington, E. Main(1965): Spring of Civilizations, John Wiley & Sons, New York.

100. James. W. Vander Zanden(1996): Sociology, The Core, MaGraw_ Hill Lnc, New York.

101. La Piere Richard. T(1965): Social Change, McGraw_ Hill Book, Co, New York.

102. La Piere, R. T(1987): Social Change, MaGraw- Hill Book Company, New York.

103. Lauer, R. H(1977): Perspectives on Social Change, 2nd ed. Allyn and Bcon, Boston.

104. Mcclelland, D. C. Etal(1973): Motivating Economic Development, Free Press, New York.

105. Mitchell G. Duncan(1968): A dictionary of Sociology. Routdlege & Kegan Paul, London.

106. Moore. W.(E1968): Social Change, in D. J. Sills (ed.), International Encyclopedia of Social Sciences, Vol. 14. Macmillan, New York.

107. Nisbet, R(1969): Social Change and History, Oxford, New York.

108. Sekaran, Uma(2003): Research methods for business building approach (4th ed), New York: John Wiley & Sonsinc.

109. Vago, S(1980): Social Change, Holt Rine Hart Winston, New York.

110. Weber, M(1958): The Protestant Ethics & the Spirit of Capitalism, Scribness, New York.

111. *Wolfe*. DM. *& Snoek*. J.D. A study of tensions and adjustment under role conflict. Journal of Social Issues, *1962*. 18. 102-21

مصادر من شبكة المعلومات العالمية (الإنترنت):

112. إبـراهيم علـي يوسـف (2005م). تصـميم التعلـيم وفـق أسـلوب الـنظم_ التحـولات، الآفـاق، الاشتراطات، http://search.mandumah.com/Record/25443

113. http://www.arabrenewal.com/index.php?rd=AI1081 = AI. &

الملاحق

ملحق رقم (1)

الاستبانة قبل التحكيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

استبانة موجهة لمعلمي المرحلة الثانوية

الأستاذ الفاضل / الأستاذة الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أنا الطالبة أنوار صديق حسن عبوش مسجلة لدرجة الدكتوراة بمعهد تنمية الأسرة والمجتمع _ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أقوم بدراسة بعنوان: دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان (دراسة ميدانية– ولاية الخرطوم).

نسبة لعملكم في مجال التدريس بالمرحلة الثانوية فقد تم اختياركم كعينة ممثلة للاستفادة من آرائكم حول موضوع الدراسة.

أرجو شاكراً الإجابة حسب الإرشادات الموضحة علماً بأن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا فاستجابتك تعد خير عون لنا .

وشاكرة لحسن تعاونكم

أنوار صديق حسن عبوش

الباحثة

أولاً: البيانات الشخصية:

الاسم (اختياري) .....

النوع :

ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: ..... الحالة الاجتماعية : .....

المؤهل :

بكالوريوس: ☐ دبلوم ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐

نوع المؤهل:

بكالوريوس: تربوي ☐ غير تربوي ☐

سنوات الخبرة :

5_1 ☐ 10_5 ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

التدريب :

مدرب ☐ غير مدرب ☐

ثانياً : المحاور وعبارات الاستبانة:

أولاً:

أرجو شاكراً التكرم بوضع علامة (✓) أمام كل عبارة في العمود التي تختاره بحيث تعبر عن رأيك الشخصي.

المحور الأول: أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أدت زيادة أعداد الطلاب الى تغير البنية الأخلاقية في المجتمع.					
2	ساعد انتشار المدارس في تنمية قدرات أفراد المجتمع.					
3	التوسع في التعليم الثانوي أثر إيجاباً على نمط الحياة.					
4	يعد التوسع في التعليم الثانوي السبب الرئيس لانتشار البطالة وسط الخريجين.					
5	أسهم التطور في التعليم الثانوي في تغيير التركيبة السكانية.					
6	**تباين أنواع التعليم الثانوي ومدارسه يعكس بوضوح التغير الاجتماعي.**					
7	ينمي المنهج التعليمي روح المشاركة وسط المجتمع.					
8	يعمل النظام التعليمي على تنمية روح المسئولية.					
9	انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف الى المدن.					
10	يساهم التعليم الثانوي في ضعف العلاقات الاجتماعية الاسرية.					

المحور الثاني: يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أحدثت الكتب المدرسية تغيرات ثقافية في المجتمع السوداني.					
2	أسهم التعليم الثانوي في إحاطة الطلاب بمشاكل المجتمع.					
3	تكشف الانشطة المصاحبة للمنهج ابداعات ومواهب الطلاب.					
4	يساهم المنهج المدرسي في تنمية روح التواصل بين الشعوب.					
5	ساعد النظام التعليمي في انتشار أجهزة الاتصال الحديثة لغالبية السكان.					
6	ساهم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في زيادة ثقافة الطالب					
7	يلعب النشاط الطلابي دوراً كبيراً في إبراز التنوع الثقافي في السودان.					
8	يلعب التعليم الثانوي دوراً هامشياً في اثراء الحركة الثقافية.					
9	يثير النظام التعليمي الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد.					
10	تكسب المقررات الدراسية الطلاب خبرات ثقافية مختلفة.					

المحور الثالث:يوجد تكافؤ فرص تعا ة الثانوية:

الرقم	الفقرات	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة

1	يجد جميع المواطنين فرص في التعليم الثانوي.					
2	يعمل النظام التعليمي في السودان على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها من قطاعات المجتمع.					
3	ليس هنالك عدالة في توزيع فرص القبول للتعليم الثانوي.					
4	من السهل توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب.					
5	نادراً ما يجد الطالب في الريف بيئة مدرسية جيدة مقارنة مع زميله في المدن.					
6	لا يوجد معلمين مؤهلين في المدارس الثانوية.					
7	الظروف الاقتصادية تقف عائقاً أمام كثير من الطلاب لإكمال المرحلة الثانوية.					
8	تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية بصورة طيبة.					
9	ميزانيات التعليم تفي بجميع الاحتياجات التعليمية بالمدارس.					
10	من الصعب توفير المعينات التعليمية– التعلمية في جميع المدارس الثانوية.					
11	الإدارات التعليمية غير المتجانسة تعكس التمايز في الخدمات التعليمية.					

رأيك يهمنا في الآتي :.

1. ماهي العوامل التي تؤثر على التغير الاجتماعي نتيجة للتعليم الثانوي ولم ترد في الإستبانة ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2. من وجهة نظرك هل هنالك دور للتعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي ؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ملحق رقم (2)

الاستبانة بعد التحكيم

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

استبانة موجهة لمعلمي المرحلة الثانوية

الأستاذ الفاضل / الأستاذة الفاضلة:

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته

أنا الطالبة أنوار صديق حسن عبوش مسجلة لدرجة الدكتوراة بمعهد تنمية الأسرة والمجتمع _ جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا، أقوم بدراسة بعنوان: دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان (دراسة ميدانية– ولاية الخرطوم).

نسبة لعملكم في مجال التدريس بالمرحلة الثانوية فقد تم اختياركم كعينة ممثلة للاستفادة من آرائكم حول موضوع الدراسة.

أرجو شاكراً الإجابة حسب الإرشادات الموضحة علماً بأن المعلومات التي سوف يتم الحصول عليها تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط، لذا فاستجابتك تعد خير عون لنا .

وشاكرة لحسن تعاونكم

أنوار صديق حسن عبوش

الباحثة

أولاً: البيانات الشخصية:

الاسم (اختياري) .....

النوع :

ذكر ☐ أنثى ☐

العمر: ..... الحالة الاجتماعية : .....

المؤهل :

بكالوريوس: ☐ دبلوم ☐

ماجستير ☐ دكتوراة ☐

نوع المؤهل:

بكالوريوس: تربوي ☐ غير تربوي ☐

سنوات الخبرة :

5_1 ☐ 10_5 ☐ 10 سنوات فأكثر ☐

التدريب :

مدرب ☐ غير مدرب ☐

ثانياً : المحاور وعبارات الاستبانة:

أولاً:

أرجو شاكراً التكرم بوضع علامة (✓) أمام كل عبارة في العمود التي تختاره بحيث تعبر عن رأيك الشخصي.

المحور الأول: أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أدت زيادة أعداد الطلاب الى تغير القيم الاجتماعية في المجتمع.					
2	ساعد انتشار المدارس في تنمية قدرات أفراد المجتمع.					
3	أثر التوسع في التعليم الثانوي إيجاباً على نمط الحياة.					
4	ساهم التوسع في التعليم الثانوي في انتشار البطالة وسط الخريجين.					
5	أسهم التطور في التعليم الثانوي في تغيير التركيبة السكانية.					
6	ينمي المنهج التعليمي روح المشاركة وسط المجتمع.					
7	يساعد النظام التعليمي في تنمية روح المسئولية.					
8	انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف الى المدن.					
9	يساهم التعليم الثانوي في ضعف العلاقات الاجتماعية الاسرية.					

المحور الثاني: يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	أحدثت الكتب المدرسية تغيرات ثقافية في المجتمع السوداني.					
2	أسهم التعليم الثانوي في توعية الطلاب بمشاكل المجتمع.					
3	تكشف الانشطة المصاحبة للمنهج ابداعات ومواهب الطلاب.					
4	يساهم المنهج المدرسي في تنمية روح التواصل بين الشعوب.					
5	ساعد النظام التعليمي في انتشار أجهزة الاتصال الحديثة لغالبية السكان.					
6	ساهم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في زيادة ثقافة الطالب					
7	يساهم النشاط الطلابي في إبراز التنوع الثقافي في السودان.					
8	يلعب التعليم الثانوي دوراً هامشياً في اثراء الحركة الثقافية.					
9	يثير النظام التعليمي الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد.					
10	تكسب المقررات الدراسية الطلاب خبرات ثقافية مختلفة.					

المحور الثالث: يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية:

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	لا أدري	لا أوافق	لا أوافق بشدة
1	يجد جميع المواطنين فرص في التعليم الثانوي.					
2	يقتصر النظام التعليمي في السودان على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها من قطاعات المجتمع.					
3	من السهل توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب.					
4	نادراً ما يجد الطالب في الريف بيئة مدرسية جيدة مقارنة مع زميله في المدن.					
5	من الصعب توفير معلمين مؤهلين في جميع المدارس.					
6	الظروف الاقتصادية تقف عائقاً أمام كثير من الطلاب لإكمال المرحلة الثانوية.					
7	تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية بصورة طيبة.					
8	ميزانيات التعليم تفي بجميع الاحتياجات التعليمية بالمدارس.					
9	من الصعب توفير المعينات التدريسية في جميع المدارس الثانوية.					

رأيك يهمنا في الآتي :.

1. ماهي العوامل التي تؤثر على التغير الاجتماعي نتيجة للتعليم الثانوي ولم ترد في الاستبانة؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

2. من وجهة نظرك هل هنالك دور للتعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي؟

.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....
.....

ملحق رقم (3)

قائمة بأسماء خبراء التربية والتعليم وعلم الاجتماع الذين قاموا بتحكيم الاستبانة

الاسم	الوظيفة	الجهة	سنوات الخبرة
أ. د محمد مزمل البشير	أستاذ مشارك	كلية التربية، جامعة الخرطوم	30 سنة
د. حنان محمد عثمان الفاضلابي	أستاذ مساعد	كلية التربية، جامعة الخرطوم	10 سنة
د. عز الدين دفع الله عيسى	أستاذ مشارك	كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين	14 سنة
د. علي صديق حاج حمد	أستاذ مشارك	كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية. جامعة النيلين	34 سنة
د. عبد السميع محمد محمد أحمد	نائب مدير عام الجودة	وزارة التربية والتعليم	29 سنة
د. فدوى عوض حسن عبوش	أستاذ مساعد	كلية التربية، جامعة سنار	9 سنة

ملحق رقم (4)

قائمة بأسماء خبراء التربية والتعليم وعلم الاجتماع الذين أجريت معهم مقابلات

الاسم	الوظيفة	الجهة	سنوات الخبرة
د. عبد السميع محمد محمد أحمد	نائب مدير عام إدارة الجودة والتطوير التربوي	وزارة التربية والتعليم	29 سنة
د. حنان محمد عثمان الفاضلابي	أستاذ مساعد	كلية التربية، جامعة الخرطوم	10 سنة
د. عز الدين دفع الله عيسى	أستاذ مشارك	كلية الدراسات الاقتصادية والاجتماعية، جامعة النيلين	14 سنة
د. الفاضل الأمين	أستاذ محاضر	متعاون بجامعة مامون حميدة ومعهد تنمية الأسرة والمجتمع، جامعة السودان	24 سنة
د. ابتسام محمد حسن	مدير عام إدارة الجودة والتطوير التربوي	وزارة التربية والتعليم الاتحادية	28 سنة
الأستاذ أزهري العوض	مدير الإدارة العامة للمرحلة الثانوية	مكتب تعليم مدينة بحري	32 سنة
الأستاذة حياة بابكر الصادق	مساعد المدير للتخطيط والمعلومات بالمرحلة الثانوية	مكتب تعليم مدينة بحري	30 سنة

ملحق رقم (5)

ملخص إجابات أفراد العينة لجميع محاور وعبارات الاستبانة

المحور الأول: أثر التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي:

العبارات	لا أوافق بشدة	لا اوفق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
أدت زيادة أعداد الطلاب الى تغير القيم الاجتماعية في المجتمع	15	53	14	185	86
ساعد انتشار المدارس في تنمية قدرات أفراد المجتمع	7	30	11	206	98
أثر التوسع في التعليم الثانوي إيجابيا على نمط الحياة	8	38	11	206	85
ساهم التوسع في التعليم الثانوي في انتشار البطالة وسط الخريجين	18	128	24	105	76
أسهم التطور في التعليم الثانوي في تغيير التركيبة السكانية	7	45	46	181	72
ينمي المنهج روح المشاركة وسط المجتمع	13	56	30	187	59
يساعد النظام التعليمي في تنمية روح المسؤولية	7	61	17	181	78
انتشار المدارس الثانوية قلل من هجرة السكان من الريف إلى المدن	31	98	9	141	77
يساهم التعليم الثانوي في ضعف العلاقات الاجتماعية الأسرية	46	200	25	63	21

المحور الثاني: يساهم التعليم الثانوي في إثراء التنوع الثقافي في السودان:

العبارات	لا أوافق بشدة	لا اوفق	لا أدري	أوا فق	أوافق بشدة
أحدثت الكتب المدرسية تغيرات ثقافية في المجتمع السوداني	17	75	25	190	47
أسهم التعليم الثانوي في توعية المجتمع السوداني	16	60	20	205	54
تكشف الأنشطة المصاحبة للمنهج ابداعات و مواهب الطلاب	18	49	20	165	100
يساهم المنهج المدرسي في تنمية روح التواصل بين الشعوب	22	75	41	168	45
ساعد النظام التعليمي في انتشار أجهزة الاتصال الحديثة لغالبية السكان	12	72	30	168	70
ساهم استخدام التقنيات التعليمية الحديثة في زيادة ثقافة الطالب	11	44	11	201	88
يساهم النشاط الطلابي في إبراز التنوع الثقافي في السودان	18	31	18	179	108
يلعب التعليم الثانوي دورا هامشيا في إثراء الحركة الثقافية	50	153	31	80	27
يثير النظام التعليمي الرغبة في التقدم وتهيئة أذهان الأفراد	16	62	35	189	41
تكسب المقررات الدراسية الطلاب خبرات ثقافية مختلفة	18	55	17	195	63

المحور الثالث: يوجد تكافؤ فرص تعليمية في المرحلة الثانوية:

العبارات	لا أوافق بشدة	لا اوفق	لا أدري	أوافق	أوافق بشدة
يجد جميع المواطنين فرصا في التعليم الثانوي	22	114	20	116	65
يقتصر النظام التعليمي في السودان على تعليم أبناء قطاعات معينة دون غيرها من قطاعات المجتمع	35	151	20	93	41
من السهل توفير الكتاب المدرسي لجميع الطلاب	49	183	25	72	27
نادرا ما يجد الطالب في الريف بيئة مدرسية جيدة مقارنة مع زميله في المدن	35	97	19	144	57
من الصعب توفير معلمين مؤهلين في جمع المدارس	18	81	14	147	93
الظروف الاقتصادية تقف عائقا أمام كثير من الطلاب لإكمال المرحلة الثانوية	16	53	11	156	120
تنفذ البرامج التعليمية في جميع المدارس الثانوية بصورة طيبة	18	100	28	128	83
ميزانيات التعليم تفي بجميع الاحتياجات التعليمية بالمدارس	97	138	38	58	24
من الصعب توفير المعينات التدريسية في جميع المدارس الثانوية	77	112	13	100	53

ملحق رقم (6)

استمارة المقابلة الشخصية

جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا

كلية الدراسات العليا

معهد تنمية الأسرة والمجتمع

استمارة مقابلة موجهة لخبراء في التربية والتعليم وعلم الاجتماع

الأخ/ ت الكريم/ ة .....

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته

تقوم الباحثة بدراسة لنيل درجة الدكتوراه في علم اجتماع التربية بعنوان "دور النظام التعليمي بالمرحلة الثانوية في التغير الاجتماعي بالسودان (دراسة ميدانية – ولاية الخرطوم)".

وهذه المقابلة تهدف إلى التعرف على رأيكم حول الموضوع أعلاه بحكم خبرتكم في هذا المجال، ونعدكم بأن المعلومات التي سوف تدلون بها سوف تعامل بسرية بالغة ولأغراض البحث العلمي فقط، وستكون لها قيمة كبيرة .

مع خالص الشكر والتقدير

أنوار صديق حسن عبوش

الباحثة

الأسئلة

1- ما دور التعليم الثانوي في التغير الاجتماعي بالسودان؟

2- كيف يساهم التعليم الثانوي بالسودان في إبراز وإثراء التنوع الثقافي؟

3- ما الدور الذي يقوم به التعليم الثانوي في تحقيق تكافؤ الفرص التعليمية بالسودان؟

4- كيف يمكن للتعليم الثانوي أن يحدث الجودة المطلوبة في التعليم؟

5-هل هنالك دور إيجابي للأسر في التعليم الثانوي؟ شاكرة أرجو تحديده إن وجد.